كتاب حاشية عصام على الجامي

آيا صوفيه
٤٤٦٥

٥
١٧٦

٤٤٦٥

في وقائع الدهر لدى العبد الفقير إلى الله
مصطفى بن محمد المدعو ... عفي عنهم

وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظم
مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان
السلطان الغازي محمود خان وقفا صحيحا شرعيا
حرره الفقير أحمد شيخ زاده
المفتش بأوقاف الحرمين الشريفين
غفر لهما

يا هادي السالكين مسالك محامدك ● ويا سامع الجامع مسائل حامدك ● اهدنا الصراط المستقيم
هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا ● صراط الذين انعمت عليهم لتسبيل كمالاتنا بفضل آلائك
وصل على افضل نبي صلوات وافية بشكر النعم علينا في اصلاح حالاتنا ● وعلى آله
المفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا ● وصحبه المجملين الينا المفصل
آثار النبوة ليحفظونا عن الخطاء في مقالاتنا وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله الغني
عن العالمين ● ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام الدين ● هذه حواش
كالشمس لنجوم درر الزبر غواش ● بما فيه للفوائد الضيائية واش ● لا يوجد عن وجهه
مخادش ● ولا يتوجه في جهة ذاته او واش ● لا يرده ناظر كابر غير مكابر ● لكثرة ما فيه
من الابتداع ● ولا يوده شاعر فاخر بالاطلاع ● على خوافيه الا بمحاسن الاختراع ● ومن
لم يفارق ربقة التقليد فليستغفره كما يشاء ● فليس معه النزاع ● ومن ليس له غاية التجديد
لتطرق التشديد فليستره تحت فلا نريد منه الا الوداع ● النفع بها اهل السعادة بالانتفاع
واردع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع ● انه حسبنا في الترقي الى يفاع العلم الذي
هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره
وما وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته فليس بل منزلته الاختياري لما لا استقلال
الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية فهو حمد حقيقة واستعمال الحمد فيه
مجاز او لان المحمود عليه محمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر
قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين

هنا

هنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه
واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن في امر كل حمد
من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بالمثوبة والحمد صحيح
ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية فاية
بنبيه ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا
في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت
كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيفيد الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للفاعل
ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتشييدا بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى
فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لا يتأتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز
عن الحمد كما انه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى
واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلعم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي
والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير به اشارة دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية
افضل من النبوة قوله والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه
والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب او شريعة والاصل في الاضافة العهد فهذا
الاصل ينصرف الى نبينا صلعم وقد يكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى
فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهر لانه اشمل
وعلى الاول فللدلالة على انه صلعم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة
بطريق الاولى قوله وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه التزم اهل السنة لادخال على على الآل
ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي وآله وينقلون في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل اهله
وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم للعقول
اقوال في تعيين آل الرسول والتعميم الا بسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس
ولا يخفى ان آله واصحابه متأدبون بادب نفسه وادب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام
وفي ذكر الادب براعة استهلال لان النحو قسم الادب قوله فهذه اي هذه الامور الحاضرة

في العقل يستحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد كلمة الاشارة لبيانها
واسماء الاشارة ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة
في مرئي المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة هنا اما الاشارة الى اتقانه هذه المعاني حتى صارت
لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة
الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرة عنده واستحق ان يشار له الى
المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني **قوله**
فوايد جمع فايدة وهو ما استفدت من علم ومال وجاه افاد له المال اعطاه اي ثبت له المال
فكانه يريد بالفوايد الثوابت يعني هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان **قوله** وافية اي
كثيرة تامة يقال وفي الشيء وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله بحل متعلق بوافية على تضمين معنى
التعلق ولك ان تجعل الوافية من وفى بعهده اي لم يغدر فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاول
ابلغ واتم معنى والفوايد اسم لكتاب في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب
في الحديث وفي درج اسماء الكتب بالاشارة لطف مزيد تحسين للكلام البليغ **قوله** بحل
مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب ههنا ابحاث الاول ان قوله
للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكاينة للعلامة صفة للكافية ويستدعي بحسب
اللفظ ان يكون في تقدير كاينة للعلامة حالا لانها واكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية
جانب المعنى لانه اهم وان اعتبت هنا جانب اللفظ فتجاه ان الحال لا بد ان يكون عن الفاعل
او المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول الحل بحسب المعنى وليس بفاعل
ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ابدال الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف
والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابرهيم حنيفا وما نحن
فيه من هذا القبيل فانه يصح ان تقول هذه فوايد موافية بحل الكافية الثاني ان الظاهر ان يقول للعلامة المشتهرة
فان الاسناد الى ضمير المونث اللفظي يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة
مذكر ولك الاختيار في رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مونثا او بالعكس
الثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظر لان هذا اللفظ انما ناسب فيما بين العلما

بمن

اتم و

بمن جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلما في
النقلية ولا اخص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم
في جمع اقسام العلوم سواء كان من علم الاوهو فيه اوحدي ومن مقصد الاوهو فيه المحقق وكان يبني اطلاق
العلامة على علم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء
له عن الوصف بالفضايل تفصيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدح الخامس
جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يكون نعلق بهما الذي يستدعيه صيغة الجمع بل
اراد البلاد المشرقي والمغربي فيصح جمعهما باعتباره **قوله** الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ
والشيخون من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين
وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل عليه اي في الصحاح
اي وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد هنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا **قوله**
تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده الله برحمته غمده بها هذا والكلمة ماخوذة من غمدت السيف
جعلته في غلافه والغمد غلاف السيف ففي الجملة اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع
وقطع المشكلات **قوله** واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب
والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل **قوله** نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك
الخيط والتفريع جعل الشيء في قراره والحمل على الاقرار والحمل على الثاني ابلغ ويح الكتاب و
السلك ما دام فيه الخرز والا فهو سلك والتحرير التقويم وفي اضافة السمط الى التحرير اشارة
الى ان تحريره لا يفارق الفوايد التي كاللالي **قوله** للولد العزيز العزة عند اهل الذكاء والفضل
بالذكاء والفضل فوصفه بالعزة في قوة وصفه بالذكاء والفضل **قوله** التلتف هو كالتاء
الخزن وجمع الالفاظ المترادفة في الخطاب مستفيض لا وصمة له عند البلغاء **قوله** وسميته
بالفوايد الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل
النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي الجزء الثاني ان
كان مقصودا في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود
في ضياء الدين الجزء الاول لجعل الشخص ضياء الدين والمقصود في ابن الزبير الزبير لتعرفه

قال اليافعي نقل ابن خلكان في روضة الاخبار ولد ابن الحاجب سنة سبعين وخمسمائة وتوفي ثامن عشر شوال سنة ست واربعين وستمائة ... ابن يوسف الدويني ... ابو عمرو ... الاسكندرية ... قوله وان منزلة الافلاك

قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله في العبودية
حتى خص من بين عباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد فان قلت لم لم ينسبه الى
اسمه مع ان النسبة اليه خالية من تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشهر
باللقب ولان في اللقب مدحه وبجعله ضيفا بان يجعل علة غائية للتاليف ولان فيه
نسبة الى الضيا بحسب اصل المعنى يشعر بانه يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب
قوله لانه لهذا الجمع والتاليف الاولى ترك الجمع لانه لا فايدة فيه الا اخراج الغفر بين عن
المساواة قوله كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود و
ضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتاخر في الوجود والعلة الغائية تعلمه
هذا الشرح ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح والصحيح وكفى في النسبة قوله وساير مشتق
من السور بمعنى بقية مالكل ومعناه الباقي وفي الكشاف ان العربي هو السائر بمعنى الباقي
واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير ثبت وقد استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى
الجميع فحق القول بانه من عجايب عيب فالسائر هنا بمعنى الجميع النفع للمحمد عوله لانه بتكرر الدعا
في حقه قوله من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدي لانه ربما يكون من اصحاب الصنايع قوله وما
توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف
بالخير لا التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق
هو الله تعالى واستقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء الا انه بدخل الالة فلا يحسن
ضربي بزيد والضارب زيد وانما يقال اضربني من يد فالعربي وما توفيقي الا من الله وتوجيهه
على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال اي وما كوني موفقا
الا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي ونعم الوكيل فيه بحث تجده في حواشي المطول قوله بتخجيل
ان كتابه يعني تخجيل نفسه بنقصان كتابه بهذا الترك والتخجيل ما يقبض في النفس فيضا وانبساطا
وبناء الشعر عليه ولهذا سمي الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والتخجيل كما يكون قولا
وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعل يوهم مشاهدته تاثير القول
كالخجل فيه ومعظم النفس يحترز ان يجانيا دان يوقعه في الاعجاب بكتصنيف مثل ذلك الكتاب

من اهم

من اهم المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا قوله ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء
به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشي المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده على
بتوجه عليه اعتراض قوي فالشارح حفظ من كلامه ما امكن اصلاحه وحذف منه ما ظن انه لا يمكن
اصلاحه قال الفاضل لم يبدا بالحمد هضما للنفس بتخجيل ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس
ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولا ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه
انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف في ترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا
الا مثل ان يترك الصلوة والصوم هضما للنفس بتخجيل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين
فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزءا من الكتاب في انه
لم يكن تركا للعمل بالسنة وجعل تقليل سوء اعرض عنه ويمكن ان يقال ان ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه
التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار الذي هو المطلوب
في هذا التاليف قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما كان
ودأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي
العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف
عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد
عن مطلوبه باشتغاله وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله
ولا يشتغل عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمص ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع
في الفن واعرض عن الاخرين لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسرا فلا ينفعه في تحصيل
البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسره المعلم على حفظ ما في الكتاب سواء اشتمل على
معرفة مفهوم العلم والا الغرض منه قوله فيتبين موبقا سوسر من التعريف المعرفة وعلى التقدير
مبنى البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستتبعها معرفة الاحوال يتوقف على تعريفهما فان
تم والا فلا قوله وقدم الكلمة لكون افرادها هذه وجوه اربعة للتقديم توقف تحقق المفهوم
وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف
تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر قوله قيل الكلمة والكلام مشتقان من الكلم بمعنى الجرح

الكلام

الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا تحقيقه في شرح الرسالة العضدية **قوله** وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم **قوله** لتاثير معانيها في النفوس كالجرح ان كان مطلق التاثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيرها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر انه يدل على ان المراد التاثير باحداث الالم وفي تفسير البيضاوي في قوله فتلقى آدم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة **قوله** بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي بن ابي طالب رض ولم يبلغ ذلك الشارح ولذا لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء **قوله** ما جرح اللسان الآن يكون بمعنى اللغة والجارحة وهذه العبارة تحتملهما **قوله** والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلمة لا لفظ الكلم بادنى مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلام ادبه يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد والفرق بين الجنس والواحد **قوله** جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين الجمع بان الكلم لا يطلق الا على الثلث بخلاف التمر نشاء من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص لم باق على وضعه **قوله** والكلم الطيب ماول ببعض الكلم الطيب هذا التاويل بعيد عن ... جدا اذ ليس من دأب اللغة ان يقال في مقام يراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقصد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه بهذا رجح القول الاول ويمكن ان يستشهد للجنس من غير حاجة الى التاويل سيما مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف تبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية لم يرد نعته وكيف يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تنضم جماعة من الكلم **قوله** واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان

اليه باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك سبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا يحتاج الى الكثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظة الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله حتى يحقق العطف وان وقع ذلك الى الآن لم يتخلص من نوع العطف لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس للوحدة حتى اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افرادا له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فردا لهذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد التكليف تامل **قوله** اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها انما صرح بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميها من الفم فلا يكون شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت من اين علم ان المقصود الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان يدخل في الفم قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما نقلناه ... لم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا يبعد ان يتعلق الباء في قال القاموس لفظ به اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ

لان اللفظ بدون الصلح صفة المتكلم دون الكلام بخلاف اللفظ بمعنى الرمي بهذا وبعد فيه
نظر لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل الكيم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب
لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يجعل اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما
يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال
المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم تعهد فيما بين ارباب
الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح
ما هو بمعنى الرمي **قوله** ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله
بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص مشتهرة
من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب
ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى
الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان الاول نقل المصدر المطلق الى المفعول مطلقا ولكن
نقل المصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى ويتفرع
هناك وجه آخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى الرمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام
الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا من المتعلق الى ما هو المتعلق الخاص **قوله**
مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل الى المهمل على
ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله
وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل **قوله**
واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمتكلم
في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصواب فالمتلفظ به حقيقي **قوله** ولم يوضع له لفظ في نحو
اضرب لان الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفي بعضهم من غير لفظ عن اعتبار
لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا فجعله جزء الكلام المعقول
فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون
من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت **قوله** ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا

ليس

ليس على ما ينبغي فاحفظ فانه مما خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي
مقولة هو فليت قولي بلغه **قوله** والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقارة
الدال على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق **قوله**
لانه لم يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة لانه لا
يحتاج الى القصد لانها تصدق بدون القصد على الكلمة الواحدة بخلاف الكلام لكن الكلمة
الواحدة واللفظ الواحد عند المصنف وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد
بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا
من الاحيان فعند الله عنده ليس كلمة لان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي
قوله والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية والجمع
وان اريد به معنى الصفة صرح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى تكون حرضا او تكون من
الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى ما يكفي **قوله** مع كون اللفظ اخص مما يستتبع
ايضا اخص مما يستتبع اللفظ تدبر وليكون المفرد محتملا للاحتمالين فيذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن **قوله** الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء لشيء النظير
تعلق المعنى بقوله وضع لكلا يتجه انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا باللفظ الموضوع
يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك
قوله بحيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس كما في الدوال الاربع وكلمة او ما احسن الفصل
ليحسن مقابلته مع اطلق لا اعلم يقال احسست اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس
والاولى ان يسمع ليحسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس فعل المستفيد بخلاف
الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي وهو نفس
السماع عرفا فاعرفه **قوله** بل اذا اطلق مع ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة **قوله**
وجب ان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف بالحس وكذا الحال في الوجه الثاني
قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيد الا بدليل
اكتفاء بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به وبعد على الوجهين تعين المجاز للمعنى المجازي

لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلقه ارباب اللسان اي اللغة في محاوراتهم لفهم منه المعنى
المجازي لان شيئا في هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من
افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى
الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينته والصواب
ان يقال المراد لفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا
وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا او الدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة
على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا نزل
اخر نجمله ان اوتيت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت من الرجال لعرضنا تحقيقه في هذا
المقام لانه على فوق ذائقة الاطفال ومن اهل المنح وعليه التكلان وعنه نسأل معرفة
حقيقة الحال وصدق المقال **قوله** المعنى القصد لشئ اي اصطلاحا وقد يكتفي في صحة
القصد **قوله** ثم لو اسم المفعول اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث
يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ محل القصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب ان بين
المفعول والظرف مناسبة يصحان بنقل اسم احدهما الى الاخر كظهر هذا انه لا وجه لكلام
تحمل اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه **قوله** او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي
لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود
سواء قصد الشئ اولا والمصطلح هو المقصود بالشئ فنقل المعنى اليه نقل الاسم العام الى
الخاص فلك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما يكشف
في اللفظ الفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه معنى **قوله** او مخفف معنى اسم مفعول
بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا
وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب **قوله** وبما كان
المعنى ماخوذا في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه
وهو الشئ الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ
لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يحتج الى بيان التجريد للدال لانه مما يعرف

فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوسل الى امر بديع توفره بعد اجماع الناظرين على خلافه
وهو جعل المعنى قيدا لخجالا ابانا للواقع والتجريد عن الشئ الاول لا مدخل له فيه فان قلت
اي فايدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا او ذكر المعنى مع انه لا يناسب
مقام التعريف ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد
الا انه بهذا التعبير كون المفرد قيدا للمعنى **قوله** فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع
الدال الآن دل بالعقل فانه لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة اللفظ دين على وجود اللافظ
فان العقل يحكم بكونه دالا بملاحظة حال اللفظ في نفسه قال الا ان كان العلاقة كون الطبيعة
مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان
نفس اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث
اللفظ حال حدوث المعنى والا فان الدلالة لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى
فالدلالة وضعية فان قلت لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدلالة
بالعقل ليست الا للمهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد
الوضع بقي انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لاتحادها في المهملات الا ان
يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها شبهة الدلالة لكلمة الدالة لفظا
والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة الا الكائنة بقرينة قوله وبعض حروف الهجاء لان
حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع اللفظ كقولك في تهجي حروف
تقطيع اللفظ بها اي حروف ركبت منها اللفظ **قوله** وخرجت بقوله المعنى اذ
وضعها لغرض التركيب لا لاداء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء موضوع لمعنى
كهمزة الاستفهام ولام التجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك
ولا تخرج بقوله المعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا ان يقال
قوله الموضوعة لغرض التركيب لا لاداء المعنى تقييد حروف الهجاء وليست صفة
مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله المعنى بعض حروف الهجاء لا الحروف
الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها

لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منجا بقوله المعنى كما لا يخرج الدوال
بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خروج
جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف قوله فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض اخر الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض اخر ليتضح
فساد التعريف لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه
لو قال المصنف وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة
ستعرفه فان قلت بعد تعريف المعنى بالمقصود لكنى كيف يتجه هذا السؤال
قلت كما انه عند السائل بمقدمة وهي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال
اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى الالفاظ وتخصيص كلمة ما في
التعريفات سنة مؤكدة قوله قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان
مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه ففي البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء
وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق
الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان
صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن
ان يقال المراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيا قول الا القصد بشيء نعم
لو قال ما يقصد بشيء لكان اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج كبرى في الشكل الاول الا ان يكون
نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر عند المنطقيين
الامور الكلية والا انتاج في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق
والحيوان الناطق كلي قوله بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف بالمفرد قوله
فكيف يكون موضوعا للمفرد لم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى
ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد
صفة المعنى ولو كان صفة اللفظ لم يتجه قوله قلنا هذه الالفاظ وان كانت

بالنظر

٨

بالنظر الى معانيها مركبة لكن الحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة فنقول ادرج المعنى
في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان
لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة قوله وقد اجيب عنه بانه كان
بانه ليس هنا اي في باب الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على الالفاظ وقيل في مقام نقض
تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض لا يذهب على احد ان الجواب عن
الاشكال بالمنع اي لا نسلم وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب في شيء من كلامهم الا انه
ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة
وانما الاولى اثبات المقدمة الممنوعة باحتمال الضمائر الراجعة الى الالفاظ الان يقال المراد بهذا
الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي فمن سند المنع
ان يكون لي هاهنا لفظا موضوعا للفظ فان قلت يكفي سند المنع احتمال ان يكون
موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب الجزم به فلو حمل الكلام الكلي على الاحتمال لم يتوجه النقض
قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال فيجري على الظاهر واورد النقض عليه
فلو صرف عن الظاهر يظهر ما ذكره للنقض منشأ المقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن
الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضمائر الاسم
الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيد او زيد
قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وكذلك اسم الاشارة المشار به
الى لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فاستعماله
المجازي في كلمة او مركب لا يخفى مادة النقض قوله فان الوضع فيها وان كان عاما
انما قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء
حروف التهجي والسور والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلي اي في مقام وضع
امثال الضمائر وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في حمل
الضمير فافهم قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هنا
مفهوم كلي يجعل آلة للوضع المجاز المعقول ان ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره

فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم
قوله وهو اما المجرور على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى ح الاقتصار على مفرد لما م **قوله**
ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة للمدلول
بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذ كم يوشن بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا
معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة
اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشئ منهما فاطلاق التعريف مبنى على الاهمال
ومبنى على الاحتمال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه **قوله**
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد ثانيا على انه اذا علق او ما به
بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المتعلق كان متصفا
بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما
سمى الافادة الحقيقية ايهاما لضعف لكفاد الضعف الدلالة فانه كما استفاض بالمعنى
الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل كنى عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام
ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون
الوضع المتصف بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية بعد الوضع بل لعل لا امكان
فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما ينافى له
ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما
قال الشيخ الرضى ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند
المنطقيين ولا مدخل للتوجيه بما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى فى ذلك الغرض **قوله**
كما يرتكب فى مثل قتل قتيلا فى قوله صلعم من قتل قتيلا فله سلبه **قوله** ولا بد من بيان
نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختيار
هذه الخصوصية عن نكتة **قوله** والاخر مفردا لا يخفى لطف هذا البيان **قوله**
وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فتجوز باستعمال الماضى فى تقدم الوضع
على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه فى غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى

الفعال

٩
ان يقال الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه
صيغة الفعل والاصل فى الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له متعدد الافراد
وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع
كما يوهم جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى
وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم
لكان مغنيا عن ذكر الوضع كما لزم الافراد الوضع من غير عكس ومن قال التقديم الوضع
ايضا للتنبيه على التقدم فقد قنع فى مقام الثروة بما لا يقنع به الا عديم القدرة **قوله**
او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور **قوله**
وهذا القدر كاف لصحة الحالية لا دخل للمعية الذاتية فى الحالية ولا يتفاوت بها الحال
كما يوهم قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية **قوله** مثل الرجل قيل وكذا رجل الا ان التنوين
كاللام مكانه فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه غريبة بلا مرية
لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة **قوله** واعرب
باعراب واحد الاانسب ان يجعل واحد مضافا اليه لا عراب لا صفة وان يعود
اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين
باعراب لفظ واحد وبهذا البيغ يقال انه يستفاد من العبارة ان حق غاية مثلا
ان يعرب باعرابين الا انه لا امتزاج اعرب بواحد وليس كذلك اذ بناء التانيث
مبنى الاصل ويجاب بان المراد باعراب واحد كيف يكيفية واحدة مع ان كونهما
كلمتين يستدعى كونهما متكيفتين بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر فى قائمة وبصرى
وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب فى الاول
ليس الا الجزء الثانى وفى الاخير الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب
بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعرابهما بالحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا
فصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل فان صح ان يجعل المعرب
فيه الكل فدون المجموع لكنه لحق بصرى وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج

فلم يرضوا بالجزم فاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون
في ذلك بغية الناظر فيه الاجاج **قوله** ولا يخفى على الفطن العارف بالغوص في القاموس
عرفه علما وعرف بدونها قربة **قوله** فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة
وجه ذلك بان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله
مرتين باعتبار وضعه الاضافي وفيه ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في
شرح الشرح لمختصر الاصول الصفات عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك
ونحن نقول ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل قرينة بلا مرية كيف وقد قال في المفصل
بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف
ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم
الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير
جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك ومضاف ومضاف اليه
كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج من تعريف الكلمة بعلبك على ما
انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي
ليس بيان اخر الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حال صح
حالها باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما
حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين
ان الاعراب فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصري خارجا عنه
ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة **قوله** ولو لم نخرجه لم
يكن مناسب ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما **قوله** كون
الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان منشأ تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء
الثاني فالدلالة وضعية وان كان الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني
فطبعية والا فعقلية **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا
الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية

عن

عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال البحث في ذكر الوضع في
التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار
حقيقة الوضع في التعريف **قوله** مثل دبز المسموع من وراء الجدار اختار لفظا لفظا صح
مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتحقق فهم اللافظ بسماع دبز ودلالة
اللفظ لذلك كمدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان
للفظ معنى فيلوح للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كمال ظهور ولو كان
اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ **قوله** فبعد ذكر الدلالة
لا بد الخ فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغنى به عن
ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد
فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله** كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل
لهذا التعريف **قوله** اي منقسمة اشارة الى ان هذا الحكم المقصود به بيان حكم الكلمة
بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها تحصل اقسامها كما
حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف وتفصيله لك ضم القيود بملاحظة
تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن باحد
الازمنة الثلاثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء
الى ضم قيود اليه ويحصل بعدد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى
اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما
والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلا بد ان الحصر
فيها والحصر المقصود به ان يحكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفاوت الى ما
هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم
يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه تنبيها وبرهان فيقال
هناك قسم ثالث حقيق بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قبيل عقلي ونحن على انه
استقرائي قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المص لانها تتعلق بالفهم

قوله كما في المفصل فيه لطافة لان التعريف [illegible]

من الجملة من معنى الانحصار ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار
لفظه في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف
هكذا انحصر لانحا **قوله** اي الكلمة لما كانت لما ظرف بمعنى اذ ويليه بعده الماضي
لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال الله تعالى
فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون
مضارعا هذا كلام الرضي فقوله فهي الخ جملة اسمية مع الفاء جواب لما بلا اشكال
قوله اما من صنفها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي
لان حالها مع ان فيه تقليل حذف ولفظ احسن لانه يحتاج الى صرف قوله الثالث الخ
واخويه عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق
مع ان في تقدير مجرد صنفها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل غنية عنه ومنهم من
قال ادراج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات اخرى
للكلمة وسهوا لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات التي تحكم
يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس للمقسم خارجا
عما ذكر في التقسيم وليس للمعنى على انه ليس له امر اخر وراء ما ذكر في التقسيم الا ترى
ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان مطلق الانسان لا يخرج عنهما لا
انه لا يكون له غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير اخر اخف اي ذات
ان تدل الخ تاويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدلالة تركهما لكونهما مستفيضتين
مشهورتين فاكتفى بالتنبيه على القصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك
تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى تكلف للفرق بحيث المعنى بين صريح
المصدر والفعل المأول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى يفرق بان الاول
لا يرتبط بالذات من غير تقدير اونا ويلي والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما **قوله**
حيث يقعان عمدة في الكلام الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما **قوله** في النفس
عنها الا في التحقيق حتى يكون المصادر مثلا افعالا **قوله** كالحال والاستقبال الخ

ماس

ما انت فيه في زمان التكلم بالدلالة على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما
تأخر عنه **قوله** ماخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمته
الكوفيون وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة والتحقيق ان المتبادر من
كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم والظاهر انهم
نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء
كما في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء في القاموس اسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثتين
علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم
اللغوي لم يكن بعيدا تامل **قوله** لتضمنه الفعل وكذلك ان تقول المشابهة الفعل لان له
مصدرا كما للفعل **قوله** وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه
الحصر **قوله** والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه الاولى ترك لكنه **قوله** فالكلمة لكنه
لا دخل له فيما هو بصدده من انه علم به لكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه
لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق
المعرف لكل وتوضيحه ايضا **قوله** وليس المراد بالحد هاهنا الا المعرف الجامع المانع
يعني عند الادباء بمعنى الحد ذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع ان ما
علم حدا لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام ولا الاحتياج
الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح
في مفهومها وجميع ما ذكرنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات
حدودا لها **قوله** ولله در المص حيث يلوح بها بالتنبيه على حقيقة سيجيء في بحث التمييز
والمراد هاهنا لله در المص شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا
الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان غاية قوله وقد علم الخ **قوله** الكلام
في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا الا انه لم يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة
وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولعل التحقيق ان الكلمة انسب بمعناها
الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة والكلمة لا يناسب المعنى الاصطلاحي

وذكر ... [illegible] ... لا ذكر في قوله ... [illegible] ... وذلك ... [illegible] ... فانه لا يخفى ... [illegible]

الكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خصابه اصطلاحا لبس بحجر التميز بينهما في الاسم
ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون متلبسا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه
اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه قوله فالمتضمن يسمى
فاعل انما عنت المتضمن بقوله يسمى فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسمه فاعل لتخصيص
الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان يرى ولا القراء فاحفظه
ولا تغفل عنه في نظايره وعده من هدايانا واجمعه مع عشايره قوله فلا يلزم اتحاد
اي اتحاد المتضمن والمتضمن في نفس كما الكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في
الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه المرحب ولو جعل الهيئة جزء الكلام كان لتضمن الكلام
للكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق لكن لم يلتفت اليه لا احتياجه الى
تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين
والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى اخرى فقد
سها لان شيئا منها ليس جزء الكلام بل مدلوله او صفة لاجزائه تامل قوله اي تضمنا
حاصلا بسبب اسناد لحصنبه الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين
وتضمين اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين بالاسناد لكان انسب قوله خرجت
المهملات اي الصرفة لكنه بقي نحو زيد قايم جسق فان المجموع يصدق عليه الحد وقيل انه
فليكن كلاما مشتملا على حشو وان ابيت فاجعل كلمة عبارة عن لفظ موضوع لانه
ان بحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب الخ
او كان نسبة يفيد الخ قوله دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم ومثل تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات في تأويل الخبر زيد قايم
ابوه مركبا نظر لان الخبر عنده قايم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان
الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم
من الكلمتين حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ وكذلك اعرب اعراب
الكلام وجعل مسندا اليه ومنه قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين الخ فان المراد بالاسم

من الكلام

عليه

من الاسم الحقيقي والحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي
او الحكمي قوله ولا يذهب عليك ان دخول مثل ديز مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج
الى تعميم الكلمتين بحاله قوله بالاسناد على ما حمله حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع
الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج
الى التعميم لادخال مثل قبل جسق قوله اعلم ان كلام المص ظ في ان ضربت زيدا
قايما مجموعه كلام انما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط فقيل لا يخفى انه يلزم
عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام
في هذا التركيب كتحقق افراد منه في ضربت القوم رجلا ضرب وهو قايم على تعريف المفصل
ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتداء في قولنا زيد ضربت عمروا في داره المجموع لما ذكر
لا المجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتداء هنا جملة فالكلام الذي هو مرادف الجملة
عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين
فينبغي ان يحمل عدول المص عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه قوله على الجمل الخبرية
الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيد بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا
والواقعة خبرا مثل زيد اضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وقد يتجه ان مادة افتراق
الجملة عن الكلام لا تقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة الافتراق اضربه في
زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله اخبارا او اوصافا فانه لا عليه واحوالا
او جملا قسمية او شرطا فان الكل جزء عند المص والا لم يصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في
اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله وفي بعض الحواشي اعتد بكلام مع انه خلاف
ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يرتكب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المص ما دل
على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة وكذا في
الحواشي انه قال المص في بحث حرفي الاستفهام ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي كون
قام ابوه في زيد اقام ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله ولهما صدر الكلام قوله
ولا يتاتى في ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التفصيل اي الاسناد

تبعد من اللوازم **قوله** الا في ضمن شخص من اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن جزئي من الخاصين
فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر والانسب بنظم المتن ان يجعل
في بمعنى مع لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتاتى من كل اسمين لانه لا يتاتى من نحو اسمي التعجب ولا
من فعل واسم اي اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم فعل نعم يتاتى من اسم وفعل
اي فعل كان على ما ذهب اليه المص من جعل اسماء الافعال ان لم تقصد فواعلها
لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان **قوله** لان التركيب الثنائي العقلي
فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب انحصار الكلام
الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون
الا اسما او فعلا **قوله** ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف
والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح المص بالجزء في تعليم الكلام دون تقسيم
الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة كما في بادي الراي بخلاف تعريف
الكلمة **قوله** على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل اي دل
ولا حالا عن ضمير دال اي كما بنا في نفسه اي معتبر في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته
اعني غير مقترن بما ليس صفته لانه وان جاز لكن يكون الفاصلة صفة اغرب
ومن الغنم الجرب **قوله** اي نفس ما دل لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف
على معرفة المعرف ويلزم الدور **قوله** فيذكر الضمير بناء على لفظ الموصول
لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث
مفهوم الكلمة ليس لذاته كتانيث معنى هند بل لتانيث الضمير الراجع اليه يكون في ذلك
التانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد دواعي اللفظ
بل الداعي اللفظ والمعنى **قوله** ولذلك قيل الحرف اي لجعل اداة الظرف بمعنى
اعتبار مدخولها لا بمعنى لافادة الدال اياه كما هو الشائع في السنة المعنى الشيء في غيره
يقال لهذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا تحمله

ان

ان ما دل على معنى يكون في ذلك المعنى غيره لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا كونه
مدلولا له ولا يحتاج ايضا ان قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغو لان لهم التركيب
العربي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها كذا ولا يقال الدار في
غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه
وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه وصح في التعريف به **قوله** ومحصوله
ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف قدس سره كانه اراد الشارح التنبيه على
ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف قدس سره كما هو المشهور بل اخذه
من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد
عن هذا التحقيق وان كان عبارة الجملة المنقولة وقع اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل
بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف
ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في
الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض اخر غير كون دلالتها مشروطة
بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون
الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر
منه مثل هذا الكلام بل المص ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في
حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق
معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى **قوله** كما ان في الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته يعني
موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في الانفتاح
معنى الحرف وما يقابله وتنويرا لما الاستعمال في الحدود الثلثة فان في في
قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على
ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من
غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها

مر واحد فمن قال الظاهر من هذا التشبيه وجه آخر كاستعمال الغطفي وهو انه لما
شابه المعنى الحرفي التابع لام العرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير نفي
كما ينسب العرض الى محله نفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في
نفسه بمعنى انه لم يكن تبعا لغيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر
فتدبر **قوله** كذلك في الذهن معقول الاولى معلوم ولا يذهب عليك ان التفاوت
بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما
بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا
قصدا وبالعكس **قوله** يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون
مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه
كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التي
بل لا يصح ان يكون طرفا للنسبة اضافية كانت او تعلقية فالاولى ان يوسع الدائرة
بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا
او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا وتعلقا به بما سوى الحرف ثم نقول المستفاد من
كلام اهل هذا التحقيق المشهورين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه
ومحكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا وانه بملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا
لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجب انه بملاحظة لا بد ان
يذكر ويفهم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل
مفهومه ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وانه لتعرفها فملاحظتها مع ان كل
رجل بصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو انه بالملاحظة معه لفهم معناه فالتحقيق
ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة لملاحظة ما عليه وسيلة
الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد
ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع لمعنى هو آلة لملاحظة غيره ابدا فكيف
يكون اسما قلت حيث الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية

حكم

بينه

١٤

بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا
بالتبع وآلة لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة قلت لا يصح ان يكون طرفا للنسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث
النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع مما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح
ان يصير طرفا لنسبة ما وانما اجملنا الكلام ولا تغفل عن اجماله في المحكوم عليه وبه
قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين
مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال
فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة الخ فجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول
الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول
الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا
وليس افرادا حقيقية **قوله** كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل
متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ
الابتداء ملحوظا تبعا كان نقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الا
في الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يقيد قوله في الدلالة
عليه بقوله من قوله على كذا **قوله** لكن عبارة المفصل ظاهر في المعنى الاخير وارجاع
الضمير الى المعنى لعلمه سبوقه بالتي اشار الى ان الظاهر من لفظ العبارة المعنى
الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع فكان وجه قرب مرجع الضمير وشيوع
المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والا بعد فهو
للاقرب **قوله** وما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج اللازم
ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف
على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق

المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ
في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا وهو ان
المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل
ولا اقتران بالزمان في تمام معنى الفعل الدال بوصف كما في العرف بالاقتران بالجزء
فلا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج
التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل
على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما تحقق ان الفعل موضوع للحدث والزمان و
النسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن
فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة بنفسه الفعل
ليست الا على الحدث على ما قالوا او الزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه
بعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ
كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية
بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة
بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه
على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي
بل انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لا يفهم
المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا
مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بدا لنا فيه حل بلطف من الله وعون في
شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور
مرهونة باوقاتها وما ظهر بنبوع المياه الصافية في هذا المقام صرفنا ما لزم
الاكباد العطشى وان كنا من طعن الحاسد بعدم سعة ساحة هذا الكتاب
نخشى فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا بعد ذكر الوضع
وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متاخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع

لفظ

١٥

لفظ زيد مثلا تذكر وضعه لمعناه فيحضر عنده معناه في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن
استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فيكتسب العالم بالمعنى عند سماع اللفظ
في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المعروض ان تلك الدلالة متاخرة عنه بل
لا بد للدلالة من امر اخر يتسبب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه
مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به فيعقل لما سمع العالم بوضع ضرب على
الوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان
في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا توجه من لفظ ضرب الى معنى
من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة
التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فيشاهد الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات
هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه
المطابقي ومن هذا تبين سر ما اشتهر من بعض العقلاء الشيخ ابي علي ابن سينا
ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه
من مثله كما زعم كل من بلغه الى الان فان الدلالة لا التفات من اللفظ الى المعنى
من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من
اللفظ الى معنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على اللازم ومن هذا
تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس ما سمي تحقيقا من ان الارادة
متوقفة دون الدلالة تحقيقا بان يطرح باذله ويلفظ فالمذكور تحقيقا في ان تشبث
على ان القرينة ليست شرط دلالة المشترك بخصوصها بل المفرد ايضا قد يحتاج
الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ آخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله
في عبد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة
معناه العلمي واسالك ان لا تسام من فاضة برد التحقيق لتعطش كما عودت
نفسك بعقولك غير التوفيق وتصغي الى تتمة ما اداني اليه موافقة رفيق التوفيق
اعلم ان الفعل كان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه

ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاء هم تصحيح ستر ذلك الى ان جعلوا
النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح
الله صدوره ورزقه نصره فنقول لك حما الهمني الي ان الفعل موضوع لحدث
مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ
لا يخفى على انه لا يناسب جعل هيئة بتمامه النسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا
ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا
وقالوا الفعل ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية و يجعل العلم الضروري تركيب القضية الشرطية
من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه
يكون مستعدا الان ينسب الى شيء فيلتزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره
على هذا الوجه لغوا **قوله** المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف
بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة
عن الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال والغير الزماني في الافعال
المنسلخة والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة وشهادة
صريح تعريف المصلحا بالوضع واما نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل
نزيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول هو الوضع الفعلي
لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع الفعلي واسماء الافعال دوال على معنى مستقل
هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها نفس الحدث فهذا المعنى
المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن و الافعال المنسلخة دوال على معان
مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها كما في الوضع الفعلي
موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار
وضعه الحالي المعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار اذ
اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبرا لاعتبار
شيء وفي اسماء الافعال مثل رويدك وضعه الاول وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار

منصف على صح

سمها

١٦

اسمها والا لم يكن كلمة ومعتبرا فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثاني
معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغوا لانه باعتباره لا يكون غير مقترن **قوله** على فوزن
فوفاة كتب في الحاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقاة على فعللة وفعلا
قوله او عن المصادر التي لم يعني او عن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل
اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ
انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فيكون تلك المصادر في الاصل اصواتا
عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا **قوله** او عن الظروف يعني او عن معاني الظروف
والجار والمجرور **قوله** فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثالثها
كونه مجازا في الاستقبال ثالثها كونه في الحال **قوله** فانه يدل على ما بين معنيين من الازمنة
الثلثة فيدل على واحد منهما ضمنا قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا
بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد **قوله** الغرض من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة والمبادرة عن اخوته
لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل مستقل المعنى
مع انه كان دان لا يستغني فهم كثير من المخاطبين لهذا الكتاب ولكن ان تعقل هذه
بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التعويض لتنشم
مع ما ذكر في الاختصاص **قوله** فقال ومن خواصه منها اي جملتها من اول الاول الكلام ولذا
قدم على المبتداء وليس التقديم للحصر والا للغا وبما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية
لا يستدعي ذكر من لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم لا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال
على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة
الربط متاخرة عن ملاحظة العطف والا لم يفد كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة
بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا ولو كان تقدم ملاحظة الربط اشيع
لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من
توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيده لا يرضى **قوله**

خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي
راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب واعرف في استعمال بلغاء العرب
فيكون ما له انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض
معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر ولم يرد بالخاصة هنا الاعم المختص بمحمول لا
كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء اوجب في كلام المص تكلفات
لا تخفى وتعسفات لا تخفى **قوله** دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما بينهم
في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا
عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قرائنها ولو لم تاب عن ارتكاب تكلف لا اولى لانه يلائم
التعريف وما على صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم لانه لا يدخل
الا اسم الفاعل او اسم المفعول كما تعرفه في بحث الاسم الموصول والالف واللام
الزايدة والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام
جميع هذه اللامات لم يبعد **قوله** ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا علا
للميم في مثل قوله عم على لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سائل
من حمير حين قال امن امبر امصيام في امسفر **قوله** لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته ولم يخص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف
لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون نظير ما طابق وقلما يستفاد منه
اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحرف النداء كلها او بعضها فتامل وانما
تعرض بعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر خواص لان في
تخصيص التعرض باللام ايهام عدم اختصاص الثاني من اقسام اداة التعريف
كما ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي اقسامه
قوله وفي اختياره اللام على الالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف او الالف صح
التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت
مع اسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو احق بجعله علامة لمعرف

الاسم

الاسم **قوله** اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الخوض في هذه المسئلة
معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف
ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم يخلف احد مثله
قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ما كان
الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت الخفة في اثناء التركيب بحذف
الهمزة مع سهولة الادغام ولم يذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله
حرف ساكن فناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون
دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه **قوله** واما الخليل فذهب الى
انها ال وكان همزته في الاصل للقطع جعلت للوصل الخفة المدعوة لكمال كثرة
استعمالها **قوله** والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وكان حذفها مع كونها علامة
لان اللام اللازمة لها تذكر بها **قوله** لانه لتعيين معنى مشتغل بالمفهوم منه يدل
عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل
عندي [illegible] الراي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعب
فانه لا يمكن ان يصف ان التعيين للذات المعتبر في مفهوم الحسن ولا شرف الصفة
والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف
والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامتاهما فلما لم يكن في الفعل علامة تنكير
لم يدخل عليه اللام **قوله** كالموصولات فقد حقق في موضعه ان الذي في الاصل
لذي زيد عليه اداة التعريف **قوله** ومنها دخول الجر كالتنوين يكون معهما
فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول كاللام الان فهم الحركة والنون الساكنة
اسبق فما اختاره الشارح الحق **قوله** وفي المجرور به تقدير الاولى او تقدير
قوله واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية هذا اولى مما قال ان الاضافة
اللفظية لا يكون للمضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف
لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية بالاسم

قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع
ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد
ذلك للغا الحكم بالاختصاص واما لما نقل انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة
يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان التعريف من مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم
التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه بلا خفاء الا انه بحذف التنوين ونون التثنية
والجمع شيء منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف حسن الوجه وان يمكن في الفعل لكنه لم يخفف
باعتباره طردا للباب ولك ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول
الحدث الذي في مفهوم الفعل يعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا يجامع نسبته
على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية قوله وانما فسر
الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طرق نظائره
بكون الشيء مضافا اليه وتحوج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر قوله لان الفعل والجملة
قد يقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة مع الاتفاق
في ان المضاف اليه هو الجملة الصحيحة بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هذا الى احد
الامرين من الفعل والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لان الموافق لاختصاص الجر
بالاسم والتعريف له للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا لا ينازع في ترجيح
التأويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف ما بنى على هذا الدعوى من حمل قول المصنف على
المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه
لم يلتزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فيه يدل بقوله لان الفعل او الجملة
قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته
قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم المراد بالاضافة هنا ليس كون الشيء
مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان
شيئا من طرفيه لا يكون الا اسما قوله معرب قال المص في الايضاح هو كل ما اعرب

بمعنى

بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من
اعربت الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب
يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب
المفصل اي اختلاف اخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف اخر المعرب به لانه لا يصح
ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم
مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يات بما فيه لان الاسم المعرب محل الاختلاف لا محل
الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب
الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا نفس القسم لانهما يشملان
الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب
والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل
المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب
ما اعرب للاسم قوله اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورود مبني الاصل على التعريف
لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة
ولولا اعتبار هذا القيد ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل
ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهدي
اليه قرينة قوله ركب مع الغير يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فما قيل حمل المركب على
هذا المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف
قوله لم يشبه اي لم يناسب فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي
هي اعم اذ يفارق المشابهة في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب المضاف الى غير
المتمكن نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل
بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى الضميمة كما في المبهمات ووقوعه موقعه
كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كفجار وحضار وفساق ووقوعه موقع
ما اشبهه كالمنادى المضموم واضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين

بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلذا
قدمها صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البنا اعم من وجه
من المبني بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم
من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية
ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق فيشمل المعرب لان الاسم هو الاصل
لكن في الاعراب ويكون بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء والتوجيه
لكلام الشارح مجال لمن له في فهم المعاني استقلال قوله وهو كالماضي قال
المحقق الشريف في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا
وقوله والامر بغير اللام لا حاجة له الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام
امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة
مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب الخ لم نقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب
لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا لم يعتبر الصلاحية
دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص واعتبار صلاحية
الاستحقاق عند العلامة والعبارة الاوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة
من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم يعرب
الكلمة ومتى معربة لم يوجد على طريقة المص معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو عن
اعراب محقق او مقدر وكانه اريد بسلب الاعراب بحسب الذات لان ذات
الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد بسلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه
على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفي لا يناسب
النحاة قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم علم
ان الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة
الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب
تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على ساير اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى

ان يقول

ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الخ قوله فان العارف باحكامها كذلك يستغني
عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتكلم المعرب اختلاف الاواخر بالتتبع
لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون
معرفته اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة
المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته
على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من
افحش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المص بانه عدل عن المشهور
لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور
قبل اوانها والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ الى ان ليس
في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية تجعل كبرى
لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة وح يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا
قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف اخره به ينتج ان هذا يختلف اخره به وقولنا
هذا يختلف اخره به عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى ما لم يقصد به في المقام واخرج
عن الوضوح والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت
بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدي به الى وجه الصواب فهو وان كان احق
بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتشرفين على ملازمة مجالس الجليل الا انه افا
بهذا التطويل حسن وصيته سيد ولد ادم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم نضر الله
امرا سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو افقه منه وهذا
وقد افادني استاذي ومن هو جدي انه جدي واعتمادي حسام الملة والدين داود
الخوافي استاد ائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي
انه يمنع قول المص انه ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع
العارف اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها
فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا ليعرف من النحو هذا الحكم بل ليعرف منه معرفته

المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات فى التراكيب
اسأل الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب قوله فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه
فيما بعد قوله وحكمه اى من جملة احكامه واثاره اشار الى المراد بالحكم الاثر المترتب
على صفة الاعراب وكان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيئول الى ان بعض
حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج
من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاثر فى هذا المقام مما لى
به اقوام بعد اقوالكم وان لم اعثر على ماخذه فى افانين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما
يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغى ان يحكم به فى الفن على المعرب ولا ينبغى
ان يعرف به قوله باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا اسما
قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما فى عرف
النحاة اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه
لان معربا لا يخرج عن اختلاف العوامل فى وقت ما ولا يختلف اخره به وانما يختلف بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف اخر
المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو منو زيد ومن زيدا ومن
زيد اذا قيل جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه
يخرج عامل المبتدا والخبر لان الدخول العروض اللحوق بالاخر او الاول وذا لا يتصور فى
الامور المعنوية كما مر قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا النح
وليكون المنفعة نحو لا علم لا القصد به فى عرضهم الا هو قوله او على المقدر ليتناول
يختلف اختلاف لفظا واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل
ان يتعلق باختلاف العوامل لا تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم
حصر العامل فى الملفوظ والمقدر على انهما قسمان قوله فان اصله فتى وفتيا وفتى
ذكر الثلاثة لئلا يسوى المبتدى بينه وبين فتى لاتحادهما خطا قوله والاختلاف اللفظى

والعدم

والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض الخ قلت لا انتقاض
وان لا يتحمل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل فى العمل ان يطلب
كل منها اثرا مباينا لاثر الاخر فى الاخر فقولنا رايت والباء ليسا عاملين مختلفين
فى غير المنصرف وعاملان مختلفان فى المنصرف قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد
ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله وقولنا
معطوف على قولنا فوقع تقديره لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
قوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى
او مجموعا ومما يقضى منه العجب ما قيل المراد مدلول كل من الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى
والمجموع فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى
اخر المعرب ولا فى العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد قوله اذا ركب
بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة بمبنى الاصل مع عامله ابتداء اى اذا ركب كما بينا
مع عامله وتحقق معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اورد
عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع
العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف فى
اخر المعرب وفى العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظى
باختلاف العوامل اذ لا اختلاف فى العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه
الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثانى انه لا يصح قول الشارح ليس
فيه اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الاخر والثالث ان العامل
المعنوى لا ينحصر فى عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوى ليس معنى الفعل والعامل
المعنوى الذى هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلناها
فى الفوائد وشرحه الرابع انه لا اتجاه لسؤال الا اذا لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يخرج
شىء لانا نقول اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب لاجل
العقد مع العامل لانا نقول التركيب لما هو للعقد لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك

تركيب الاسم المعدد مع العامل وان سبق عليه تركيبه لا مع العامل و لو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدد لم يكن لتقييد التركيب ثانيا معنى فاعرفه قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب لم ينتفع المبتدي المتعلم ببيان هذا الحكم فانه اذا ورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا قيل فليكن المراد اختلاف الآخر باختلاف العوامل وقتا ما و هذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة و ما لان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم قوله وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا يحتمل الامرين فنبه على الامر الاول اولا وعلى الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف الحركة او الحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتض على السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضي ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما الاولى الاشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة القريبة ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله

ولو

21

ولو اتفقت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لاشعار كلمة لو على امتناع الابقاء فاذ ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا اتفقت لدلالة اذا على التحقق فتامل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة فلا يرد ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضي لا بد من اخراج العامل والمقتضي والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف آخر المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس فيما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل او المقتضي على المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الا سببية اجزائه المركبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلمة واضحة فقد اختص تخصيص كلمة ما بمرتبة اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي للاختلاف الآخر فترجح بل تعين فيه الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار قوله خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي ما هو على وزن نظائره ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم يخرج بدقيق نظره الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان انسب في النحو لشموله ياء قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي فهو جار في مسلمي قوله لانه معرب على اختيار المص اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب اعني من حيث انه معرب يتم التعريف ولا يتجه عليه شيء فتامل قوله ان ينبه على فايدة وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه واراد التنبيه على فايدة وضع الاعراب في الاسماء دون الافعال والحروف قوله ليدل على المعاني المعتورة جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمله على القائم بالشيء المقابل للعين بعيد عن الفهم ولا يعود اليه فائدة وكذا فيما ياتي في تعريف العامل قوله حيث قال في شرحه على هذا

متعلق

الكتاب والاوجه ان المصـ ومن قال هو علة وضع الاعراب ارادوا انه متعلق
بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق العرض على الفعل لان
الدعوى على تقدير تعلقه باختلف ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة على المعاني
وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلق قوله
ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار انه
مدخلية في دلالة ما به الاختلاف على ما سيفصله والا فالموضوع للمعاني
عند المصـ ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب
هو الاختلاف وخالفهم المصـ لان تعين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر
متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل
معرب بخلاف الاختلاف هذا فنقول الاولى الوضع للمعاني ما به الاختلاف
والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم
الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب
واما المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعاني
فكل منهما يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار
المعرب اخذ المعنى اقرب من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل الهندي انه على
صيغة اسم المفعول والشارح لما استهجن ترك ما هو المشهور الداير على السنة
الكافة لمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم
ان اعتبار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب فلذا اعرض عنه الشارح
لانه المخالف لما هو الواضح قوله وانما جعل الاعراب في اخر المعرب اي الاعراب
بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا في اخر المعرب حقيقة او حكما فان
الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل ولعل الحركة
بعد الكلمة تظهر باشباعها قوله لان تغيير الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل
على صفته فعلى هذا الفاعلية ونظايرها صفات لمدلولات الالفاظ لا الالفاظ

درس

وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال في تاخير الاعراب ان الدال على
الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متاخرة ان وجه
التاخر تاخر المدلول والاوجه ان تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف
على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب في اخر الاسم لان كلا من
حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغيرها الملكي لئلا يختل دلالة الكلمة
على معناها بخلاف حرف الاخر لانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة
الامر على هيئة ماضيه قوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة نبه على ان المجموع
الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط قوله ولا
يطلق على الحركات البنائية ولا غيرها من حركات غير الاخر قوله فانها تستعمل
في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء عمدة
حقيقة او حكما في كونه عمدة من كل وجه قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما
في كونه فضلة او شبيها بها كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا
اليه فهو بتقدير اضافة اليه اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة
بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا
ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه
بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المصـ تحت المضاف
اليه حيث قال المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء
بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة
حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صح تمييزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول
قوله لم يحتج الى الباء المصدرية الاولى لم يصح الباء المصدرية قوله وانما
اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين وجه
الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب لكونه معمولا ما هو اصل في العمل قوله فاعطي
الثقيل للقليل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول اللام التقوية في المعمول

[illegible]

المتأخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار مآل المعنى عطى
النقل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى
العوض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمآل فاعطى عارضا للتقليل وكذلك
ان يجعل للقليل تعليلا وللمفعول الثاني محذوفا اى اعطى القليل ما اعطى من الحركات
لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه لكثير فتأمل **قوله** وما لم يبق للمضاف اليه علامة غير
الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه الصغير
الا ترى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل
فاعطى المتوسط في الكثرة للمتوسط في الثقل **قوله** العامل احتاج الى بيانه لاحتياج
معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر وذكره في حكم المعرب وتأخير
عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي والاعراب ومن
قال اخر عن الاعراب لكونه سببا بعد الخلاف للاعراب فانه سبب قريب فقد خرج
من سواء الطريق وطلب المنتفى من الفج العميق **قوله** ما به يتقوم اى به يحصل دون
غيره فنبه على ان سببيته للتقوم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان
الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا يقال ينتقض بما يسند اليه ويتقوم به المعنى
المقتضي والمركب منهما والعامل لانا نقول لا يفهم في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة
الماء الا النار دون نفس الماء ولا مجاورة النار الماء تأمل **قوله** المعنى المقتضي
اى معنى الخ يريد ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة والمعنى المقتضي الواقع
في الفعل عند البصريين فلذا قبل المراد عامل الاسم ولعدم تقوم بالباء في حسبك بنيكون
الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال بالجر وجه لغفلته **قوله** وفي
مررت بزيد الباء عامل الا في غلام زيد فالعامل عند بعض حروف الجر المقدر وعند
بعض المضاف النائب عن حرف الجر **قوله** فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب
والعامل والمعنى المقتضي اراد تفصيل اقتضاء المعنى المقتضي فانه تارة يقتضي
الحركات الثلث وتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى الكسرة وتارة يقتضي

الحروف

الحروف الثلث وتارة ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف فهذه اقسام ستة
قوله اى الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى ثان للمفرد وستسمع له
معنيين آخرين كل منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة وكواحق المثنى
والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنصرف
اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع لانصراف
والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجرى عليه الحركات الثلث
للاضافة او اللام او ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض بحث قاعدة غير المنصرف
ولا يبالي به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء
من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه
على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها بالداعي **قوله** اى الذي لم يكن بناء الواحد
فيه سالما نقض بسنين وثبين ونظايرهما لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان
اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنطوق **قوله** احدهما ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه و
لانها اخف الدوال وهذا مر لدى قال لانها ابعاض حروف فالاعتراض عليه بان
كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب
ليس بشيء **قوله** والفتحة نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على
معمولي عاملين مختلفين لكن المجرور المقدم مجرور واجازه المص هذا كلامه **قوله**
والمصدرية فيكون التقدير برفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى
الفعل المستنبط من الظرف المستقر هذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية
على معنى انه اعرب هذا ان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة
اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه **قوله** مثل جاءني رجل الاحسن
الالطف ان يمثل بجاءني طلبة والطلبة للمطلوب **قوله** جمع المؤنث السالم
قدمه لانه اوضح او معرفة غير المنصرف يحتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم لجانب

غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغيرها
نكات اخر تركناها لما له وينبغي ان يضم اليه الات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى
جمع المذكر السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه يريد برفع
توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى
على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده **قوله** وهو ما يكون بالالف
والتاء فدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج عنه شؤون مع ان مفرده مؤنث
قوله واحترز به عن المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم ولقائل ان يقول
الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا
بل المنصرف **قوله** فاعراب هذه الاسماء الستة نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات
هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها
بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر بالتلفظ
يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن خصوصية حصلت له في هذا التلفظ
ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم النفس ويراد بالعلم الصفة المشتهر بها وهذه
الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه مع تكلف بتر نسيف كون اللفظ
موضوعا النفس وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة
على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضافة لانه خلاف مستعمل عند العرب وثالثها
هداية المتعلم لاعراب فم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدي نفسه بوجه **قوله** لكن
لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارة الى تجريد هذه الاسماء في الحكم بقوله فاعراب
هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت من خصوصية التكبير والافراد ايضا فتدارك ذلك
بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم **قوله**
ومضافة نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب
لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما لان نسخة كانت في نظره كانت هكذا والثاني
في غاية البعد ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتاخير لاتحاد حال

عن

عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو انسب ولغير
المصنف ان يغير عبارته الى ما هو انسب فقد نبه بذلك على انه ينبغي بدقة النظر الى ما لا يخطر بقلب
البشر **قوله** وانما اختاروا اسماء الستة لان اعراب الخ لا يخفى ان هذا الوجه في غاية
الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى
وكلا واثنان والجمع واولو والعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا **قوله** وانما اختار
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد الاولى في كونها منبئة
عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المثنى هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك
في ما سوى الفم والهن ظاهر واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال المشابهتها المثنى والجمع في ان
فيها حرف لين بعده ما تتم به الكلمة فان تمام الكلم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه
والتنوين واللام **قوله** ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب دون
غير حال الاعراب فشابه الاعراب في الطرفان والتخريج ومنه الحروف هي في الاربعة
الاول لام الكلمة وفي الاخرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشارح
وبدل من العين واللام عند المصنف لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان كلاف بل
تعسف لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل كلا من الانباء عن التعدد
ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف
ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد
فالاولى وجودهما بدون اعادة اللام **قوله** وكذا كلتا التاء بدل من الالف واللام لنا
لان علامة التانيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى
او ضميرا ولا يجوز ان يكون متعددا غير مثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق
التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف كلا انه في الاصل واو
او ياء والاكثرون على الاول **قوله** فاذا اضيف الى المظهر يجب هذا المظهر ان يكون معرفة
قوله فلذلك قد يكون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل
تحته **قوله** هو معناه معنى التثنية لانه تكرار الواحد مرة **قوله** وهو الجمع بالواو والنون

سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا اساميا او غيرها وفيه نظر لان المص ذكر في بحث الجمع في
شرحه ان قوله وان كان اسما فمذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير
التعبير بجمع المذكر للغافل عن التعبير او للتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافي مرادا فانه
لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالها
في اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكور وليس بجمع **قوله** وعشرون واخواتها
المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظايرها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما
دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة
قوله والاصح اطلاق عشرين على ثلثين والمصحح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يخص
عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين
فما فوقها ليست جموعا في الاصل مكتنفة على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيد
هو ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد
فهذه الالفاظ كاولى في انها لا واحد لها من لفظها **قوله** واطلاق ثلثين على تسعة وعشرين وعلى
تسعة وثلثين وهكذا **قوله** وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال المجموع هذه
الالفاظ لكان فيه لطافة **قوله** وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته الخ الاولى ترك
مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يساعد
قوله لانها فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع **قوله** وهي
آخر مما حرف يصلح للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب
يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف
علامة التثنية جعل العلامة اما الالف والياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة
لا تغير العلامة **قوله** وكثر التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها لتوقف
الجمع على الثلثة والشروط الثلثة ان كان اسما والثلثة ان كان صفة **قوله** وحملوا النصب
على الجر لانه السنة في الحمل **قوله** اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث
حيث قال لفظا او تقديرا فقد درج في هذا البيان فوايد الاول ان قوله التقدير بيان

الهم

الاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الآخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه
بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف المحل لا الاختلاف الآخر
والثاني ان قوله التقدير وعديله معرفان بتعريف العهد والثالث ان هذا الكلام منفصل
بما قبله كمال انفصال **قوله** ولما كان التقديري اقل اشار الى وجه تقديم التقديري مع ان
اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقديري لخفائه اولى بالتقديم
في مقام البيان **قوله** التقدير اي تقدير الاعراب الانسب تفسيره بالاعراب المقدر
ليلايم قوله واللفظي فيما عداه **قوله** فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه
اشار الى ترجيح جعل ما موصولة لمرجح التبادر والى ترجيح حذف العايد على حذف المضاف
في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم
يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح واطال ومع ذلك فاته هذا الوجه اللطيف
الصريح وليس لك ان تجعل ما عبارة عن حرف آخر اي في حرف آخر تعذر الاعراب فيه
لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر **قوله** في آخره الاولى آخره **قوله** كعصا نبه بذكر
عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك في المستقبل ايضا فان قلت
الاعراب في عصا قبل الاعلال مستثقل كما في قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض كعصا
فلم فرق بينهما قلت قيل موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان الاستثقال
ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب
ولك ان تجعل عصا ملحقا بالحبلى وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم فليعتصم به المعتصم
قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه
مثل مسلماتي ومساجدي وعبادي قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه
عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي فانقلب
بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب للالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون
تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع انه
داخل فيه نعم ينبغي ان يعتبر قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في القاض

المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من اخره حركة الكسرة التي اقتضته الياء
لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه
قيد الغلامي بهذا التعميم ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا **قوله** امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل
علامة التثنية اعرابا لايجاب مقتضي الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل
والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين من معنى
التثنية لتحصيل احدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما **قوله** يعني كون
الاعراب تقديريا في هذين النوعين مناط فايدة تعميم مطلقا مع غلامي وان جعل متعلقا
بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص
المخصوص بغلامي بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا ومسلمي
رفعا فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بمطلقا ما
كان الفه محذوفا وما كان الفه ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان
ياؤه محذوفا نحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا بالالف نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير
الاعراب في نحو غلامي انه لما اشتغل اخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب قاصر والاولى
في انه لما اشتغل بالكسرة او الفتحة ليشمل نحو يا غلاما ويا ابت ويا امت ويا ابنا
ويا امتا **قوله** كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها بخلاف الياء الذي ما قبلها
ساكن كظبي **قوله** ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فهو مرفوع لا على قاض فيكون
مجرورا ووجه النفي ظاهر اذ يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاحصر
ان يحذف النحو ويعطف مسلمي على قاض **قوله** يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحرف يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير
في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف
لاستيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكره ويجعل
عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من جنح عليه ما تضمنه هذا الكلام فقصدي

لسان

لبيان نكتة ترك المص بعض اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب
فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت
ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح
على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة دعني من تمرتان فالقسم
الاول ايضا يكون في الحركة والحرف ونحن نقول معنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
في الحالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث
فلما كان تميز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر
وكانت مقصودة من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل
تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت باخي
القوم وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم ولما جاءني
مسلمو القوم رفعا فقط في حكم مسلمي **قوله** وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في
الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو ذو
القيمي الصلوة بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع
فان اعرابه لا يكون مدة اصلا **قوله** اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب
او استثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل الا ما عدا ما ذكر
من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فما اورده بعض
افاضل تلامذة الشارح رح على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة
بما لا يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا يحاذر
ما يقتضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في توجيه
ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر والمستثقل الى تاويل المتعدد بما ذكر
وهذا طريق شائع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل
لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع
الى احد الامور لا الى المجموع **قوله** لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف يعني تعريف

غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذي سبق اليه فلك ولاحتياج بعض احكام
يذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل
المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف
بالمقايسة ومما يحوج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى
والمجموع فينبغي ان يذكره المصنف متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه
للفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة
والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدا والخبر
ومباحث الحال والنعت ففي تاخيرهما اخلال ببيان هذه المباحث **قوله** وكان
غير المنصرف اقل يرد عليه ان في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان
الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف
فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال لما كان
الاقل في تعداد البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر اوثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا
للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف
لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة الى الوجودي **قوله** واكتفى
بتعريفه لانه تعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي لانه عنى
عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب
لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات
الثلث والتنوين وغير المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري
في المفصل فالمعرب بالفتحة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فلا يصح ان يكتفى
بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالمقايسة اليه واما عند المص فان كلا
المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب
بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب فيقتضي
تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على قبل **قوله** غير المنصرف والمنصرف

ماخوذ

مأخوذ من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حالة الاصلي بالتركيب اكثر من تأثر غير المنصرف
حتى كأنه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل
جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة
التمكن **قوله** اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب
بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واستحقاره وقد تقدم
مثله غير مرة وان لم يتنبه لبعض افاضل تلامذة الشارح الا في هذا المقام واطنب بما
لا يزيد الا الاسام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو دأب الكرام **قوله** من علل تسع ولا يجوز
ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى
للعارف به فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح
تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه **قوله** والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لما
وجد لتاخير هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام
كتب في حاشية هذا المقام اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها
فما الصرف تصويب هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب
النزول ولم يذكر الابيات كلها ليستغني عن التعريف لاشتمالها بيان غير المنصرف الذي
يستفاد من البيت الاول على معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان
فيخرج منه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين
يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند والثالث انه يدل على انه اذا اجتمع
في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه لسبب الف التانيث
بالف **قوله** وذكر المجموع على التذييل ذكر الاسباب في هذين البيتين نهاية لحسن لان
السبب عدل اما لا كل عدل وهو عدل لا يكون علة البناء وكذا السبب وصف اما مقولو
الاصلي وهكذا وح كان المناسب ذكر النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن
ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة **قوله** والعدول في عطف ثم بين
العلتين الخ ثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة

وزائدة مرفوع على انها صفة النون منه

مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايد فرالخ هذا مما لا يقصد بالزيادة فيه شي في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد بها الا التقدم في الذكر فتوهم في عباراتهم بعيد جدا قوله وهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من حفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بين في تنكرها ومنها ما في قوله والنون زايدة مما ذكره الشارح ومما ذكرنا من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح قوله او القول بان كل واحدة من الامور التسعة علة قول تقريبي قيل الاولى ما نحاذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة فلتكن المواتع جمع مانعة والتانيث لانها تقدير على موانع الصرف قوله وقال بعضهم انه الثاني لا جدوى لمعرفة القولين الاخرين فلذا لم يبينها ونحن اقتفينا اثره قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لا من هذه الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في مسئلة علما الكسر والتنوين لكن الظاهر الاخصر ان يقول اي حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال وجه الحيثية ما كان سلب عن القائل بالحيثية قوله ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم ما اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن الا اشارة الى النقصان تعريف غير المنصرف لا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التنوين

والكسرة

والكسرة منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال الراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا قوله فيشبه الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يسع المقام تفصيله قوله لانك تقول قائم ثم تقول قائمة المعروض للتاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية للتانيث والتعريف وهمية والفرعية للعشرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية قوله اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان الاخر وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل يتبع تحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا للفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي في احدى الزوايد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يحتاج الى البيان فاحفظ قوله اي الممتنع الجوازي بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الكلم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يحتج عن الناظر بالنظر او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لان الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة مندفع بترك الظاهر الاول فلا حاجة لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوزه الكوفيون

ن

وطايفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة **قوله** فكقوله صبت في الحاشية هذا البيت
مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم وآوله ماذا على من شم تربة احمد
ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوئي خوش انتهى مرثيه بالتخفيف مرثيه
سنايش كردن الترنة خاك لمدى غايت وللمعنى الذي او اي شيء وقع على من شم تربة
احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لا
يقع عليه شيء لانه استغنى بشمه عن شم الغوالي او المعنى ماذا وجب على من شم تربة احمد
ان لا يشم الخ والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي
قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهتم
عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واختير مناي الشيء ومرائي مع ان اللغة
امرائي كما في التنزيل يبدئ الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة يبدا روي ان بعض
البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حار فان الركب قد حاروا اي بضم الراء في يا حار فقال
الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمام بامر التناسب وفي قوله
وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف
اعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب بضارب
مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لا محالة لتناسب مضاربة وجعل من هذا
القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملته اذا اريد به معناه مع انه
قد يكون غير منصرف للعلمية وسبب اخر فيبنون قول المص فيما بعد واما فوازنه
فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه ومؤنثا ويعبرون عن هذا التناسب
بالمشاكلة **قوله** حيث صرف سلاسلا التناسب المنصرف الذي يليه وقرئ قواريرا
لتناسب فواصل الآي فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل **قوله** فقوله سلاسلا واغلالا
مثال المجموع الخ اراد ان ذكر اغلالا ليس زايدا لان المقصود تمثيل المجموع والاظهر ان
التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب **قوله** وما تقدم مقامها قبل هذا من تتمة بيان
النعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف

قوله

فهذه جمل معترضة ولا مشاحة في وقوعها ابتداء وفيه وكشدة الاهتمام ببيان انها لا
يصلح للتعريف قدمت الى هنا **قوله** فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرر
عند المص ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض وتمام الخبر
يحتاج الى التطويل لا يسعه المقام كتب في الحاشية فالكالب جمع الكلب وهي جمع كلب
واساور جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم انتهى وقد لحق التاء بابنائها وفي
واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في
الصحاح **قوله** فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي ان العدل
اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون
مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى
كونه مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه
لا شك انه يوجد معنى مصدري حاصل بلحاق الياء المصدري الى المفعول كما يقال مضروبية
بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية السعة يسع
فيهما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل
وما هو صفة للمفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص في تعريف الفاعل من
قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول
فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان
للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد
على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه
به فالمقصد لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره
الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف
والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه
الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالالزام ض
قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه

وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس ولا
داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم
معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى
الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدو
عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى هيئته ولله در نظر ابن الحاجب
صائبا فلا تجد بينه وبين المقصود حاجبا قوله وهو خروج الاسم اي خروج الفعل الا
يسمى عدلا قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة
باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصيغة اعم من الصورة
او ما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لافعل التفضيل فكان
اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة
فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال آخر الى تغيير تعريف العدل
بالخروج عما موضعه من الصيغة اذ يستلزم كلمة اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير
اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في ضمن يوم الجمعة فانه خرج عما موضعه من يستلزم
كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف المصـ فانه لا مدخل له في الصورة حكما كاللام للزوم
بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد بخلاف اللام ففيه ان
يوم الجمعة لم يخرج عما موضعه الى ما ليس حقه فان تقديره في ايضا ما موضعه قوله التي
يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية
بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على صيغة
عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي
باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج من صيغته التي هي على مقتضى
القاعدة وهي عامر الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر الخ فيه ان صيغة الاسم
ان كان بمعنى صورة تعرض لحروف الاصول فهيئة الضرب هيئة الضارب وان كان
ما تعرض المادة في وضعه لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع له

ثلثة

ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات
من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست
من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات
القياسية قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا
محذوفة الاوايل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج
عنه كل ما غير بابدال حرف اصلي الى حرف آخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها
فلم يبق من المغيرات القياسية الا الادغامات فهي الخارجة باعتبار قيد للمغايرة لا غير
هكذا ينبغي ان تحقق هذا المقام فما قيل في بيان قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية
كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل فقد ارتضى هذا القول
وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تمييز المنصرف
عن غير المنصرف وتبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم
قطعا الخ قد دل كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم
القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت
اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون
اصلا لخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم نرد بالاصل الا ما يقتضي
القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ونعني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا
امر لا يحكم به الا الاضطرار فحينئذ نقول ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج
عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة
ويتجه على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل ويتجه ما ذكره انه يحتاج معرفة غير
المنصرف بتعريفه بالمتتبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر
والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لازم في العدل التقديري
لا لانه فيلزم في مطلق العدل ويندفع الدور بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو
قوله لانهم تتبعوا العدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل

التنبيه لان السبب في سائر الاسباب سوى جمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف
فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما
العلمية فلا تعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي فان كان
هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما في سائر الاسباب
وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه
غير منصرف لا اولى غيره لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يخص كون الحكم لعلية
العدل للضرورة بالعدل فمدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده
للضرورة دون الحكم لوجود السابر قوله اى خروجا كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا
بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما
في قوله او تقديرا الان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا
للخروج بحال نفسه بعيد عن الفهم جدا قوله جاءني القوم ثلثة ثلثة حال من القوم
مأول بلفظ واحد اي مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين
اجرى اعرابه عليهما قوله وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر رباع ومربع الا ان يحمل الى بمعنى مع قوله
والصواب مجيئها الصواب مجيء عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ
الرضي يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة بياء النسبة نحو الخماسي قوله والسبب
في منصرف لي قصد بهذا الكلام رفع اشكال عرض في اعتبار الوصف من جعلها
في الاصل اعداد الان الاعداد ليست اوصاف اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل
في منع صرفها فان منهم من قيل ان منع صرفها للتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن
التكرار او الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري
فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلثة
ثلثة وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل
مجازا في مالة الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي

لانها

لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا قوله
لان معناه في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يهتدى اليه ليس الان اصله اشد تاخرا
او اقل تاخرا بل يؤيد الثاني انه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال
جاءني زيد واخر اي حمار اخر بل رجل اخر قلت دلهم على ما قال والمجيء الاستعمال في الاشد
تاخرا يقال جاءني زيد في اخريات الناس اي في جماعتهم اشد تاخرا على ان صيغة
التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تاخرا ليس
فيه تفضيل في التاخر بل تنقيص فيه قوله علم انه معدول من احدهما هذا يكفي في ثبوت العدل
والتجاوز من فضول الكلام لا تجاوز عنه ولكنه ذكره الرضي حيث اختاره قوله وانما لم يذهبا
الى تقدير الاضافة اي لم يذهبا اليه حفظا لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو
ذهبا اليه لاحتاجا الى تغييرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة
رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام
لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاءني الرجل و
الرجل الاخر وجاءني رجل ورجل اخر لو فرض التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا
ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا الا بالاضافة فروعي المناسبة بين الحال والاصل فحكم
بانه معدول عن احد الصورتين فتذكر نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم
فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد
من كون المضاف فيها تابعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي وقوله
بين ذراعي وجبهة الاسد وانما لم يستوف الشارح بيانه ولا بيان شيء من اخويه لان
لكل منهما محلا ولا يتوقف المقصود ههنا على بيانه قوله فاصلها اجمع جمعا وجماعي او جمع
ولا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا
عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شيء من المغيرات الغير القياسية وانما
خص ذكرهما لانهما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات
حيث حكم في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يتم

الجموع الشاذة فذكره ههنا تكرار نعم في قوله كيف ولو اعتبر الخ فايدة جديدة فينبغي ان يذكر
فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكره لكنه لا يرد الجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى ما
يروج ما ذكره ولم يحضره انه لولا ما ذكره لوجب كون اجمع واخر ايضا معدولين مع
انه انكر المص اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم للخروج ليلزم من مجيئها
الشذوذ فلا تثبت شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس
ولا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في العدول قوله كعم فعل اسم جنس كصرد
وغرف لا عدل فيه الا جمع واتباعه واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق
مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل جمع جر
اوجاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت
فاعل من جمع مهراه وكم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كقثم فانه وجد قاثم ولم
يوجد قثم الا علما الا اذا فانكر مع اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل ههنا الخص ما ذكر الشيخ
الرضي وكبر دما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كزفر ابن العباس بن عبد المطلب صحابي
والكثير العطاء معدول عن قاثم والجموع للخير وللعيال كالقثوم والجموع للشر ضد واسم
للضبعان ولا تنافي بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا بد دليل على ثبوت
اصل في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت للاصالة ولا دليل
على اصالته عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى ثلث قوله فانهم اعتبروا
العدل بظاهره التقدير لبني تميم ولكن انما يجعله النحاة فان قلت العدل موجب للبناء في
في قطام يوجب البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراد الا يوجب البناء بل المعتبر اصالة
قوله كحضار في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والحضار
او الحمر من الابل وحضار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض بين اليمن قوله
فانها مبنية وليس فيها الا السببان فيه انه لو اريد انه ليس فيها شيء الا السببان فهو خلاف
المنع وان اريد انه ليس فيها موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيها
وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب

البنا

البناء قوله فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء وهو العدل والوزن لا المجموع قوله ولهذا
يقال اذكر باب قطام ههنا فنحن بمحله هذا اذا فسر العدل التقديري بما كان لضرورة منع الصرف
تحقيقا اما لو كان تفسيره جريا على ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل في
المعربات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم لامراة علم في الصحاح قوله الوصف
وهو كون الاسم لم يعرف المص في هذا الباب الا العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب في
محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف
بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفسره
المص في محله قوله وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها لم يعتبر بتقييد
الابهام بان يكون في الغاية كما اعتنى بتغيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة
غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن
التعريف بخلاف تعريفنا فانه يخرج بقوله وبعض صفاته فان هذه الامور وان دلت
على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده به لكان هو
لكون اسود للحية غير صفة حالا لا انه لو لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في
جميع افراد الوصف فان رجلا فيه وصف ومعناه رجل له الصغر والفياض فيه وصف
ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي اخذ هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجل معناه
رجل صغير لا رجل له صغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين
ايضا ومعنى الفياض شيء له كثرة الماء لان معنى المشتق شيء ما له المبدا واما استبعاد
من قال بكون معنى الفياض شيئا ما له كثرة الماء بعيد فليس بشيء فان لو كان الماخوذ في
مفهوم الفياض الماء لكان المعنى ما له الفيض فيكون المعنى ما له كثرة الماء وهو استبعاد بحاله
فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة الحقيرة فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف
بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع صرف طليحة للمسامحة وعدم الفرق بين
المصغر والمكبر فان الامر داير على دقة النظر لا على التسامح فتدبر قوله لذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التي هي الحمرة والذكورة ايضا قوله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة

الصواب منصرفة **قوله** شرطه اى شرط الوصف الخ ينبغى ان يقيد ايضا بان لايكون فى العلم
عند سيبويه وان لايكون ايلا بالعلمية عند الاخفش **قوله** فى الاصل الذى هو الوضع كتب
رح فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة المعتبرة عليه هذا اى تفرع الدلالات
الثلث المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا
صح نسبة الدلالة اليه بقى لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف
ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت
فى الوضع ثابتا فى الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا **قوله** اختصاصه ببعض افراده
من حيث انه فرده لا للذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضى وكانه لا
يضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها اليه ابتداء لا بالغلبة الا انه لما
لم يطلع على مثال له لم يصرح به فى التوضيح واكتفى بانه راجح حكمه فى الاصل ولك ان تقول
صرح به المص فى التوضيح ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت
تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص
ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا فى المثال
حيث قال كان اسود الخ **قوله** فلذلك الفاء لتفرع عليه اشتراط الوصف بكونه فى الاصل
للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتب العلم واللام للتعليل
فيفيد ترتب المعلوم فلا يغنى احديهما عن الاخرى فقد اتى بالعجب كيف والفاء فى
النتايج لترتيب النتيجة فى الواقع على الاصل لا الترتيب العلم واللام ليس لترتيب المعلوم على
المعلوم العلية واللام لترتيب الصرف **قوله** المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
مفردة الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة الى متعدد والى افراده بتاويل المتعدد بالمذكور
وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع
اسود الى عدم المفردة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللا بمجموع
الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد تعجب من رزق هذا التحقيق ثم قال نسب
الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل الكل لا الكل واحد منهم

فيما

فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلانتفاء الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة و
توضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك
وشرط تجرد الاصالة علة لكل واحد من الثلثة **قوله** صرف لعدم اصالة الوصفية اربع فى
قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء الفن ونحوهم الى الآن حتى قال الرضى لم
يظهر لى الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضى والاستدلال بانصراف اربع
مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطولوا
الكلام فى الاعتذار عن عدم الاعتذار بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة
الى الطول وقلنا لا حاجة فى عدم اعتبار الوصف العرضى الى قاطع انما الحاجة الى القاطع
فى اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره فى اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن
الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر فى وزن الفعل عدم قبول التاء فى
اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء
بعد عروض الوصفية لا فى اصل الوضع العددى **قوله** وامتنع من الصرف لعدم مفردة الغلبة
اسود والعجب من محشى قال قوله وامتنع اسود اى صرف اسود او امتنع اسود من الصرف
ولم يجوزه ان الشارح افاد الثانى **قوله** الاول للحية السوداء هو الحية العظيمة السوداء
على ما فى الصحاح **قوله** وضعف منع افعى الخ فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير
تحقق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقق منع الصرف فى عمر — ضعف هو
فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه
وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف فى افعى كما فى عمر **قوله**
ذى خيلان جمع خال وهو المعروف **قوله** مشتق من الخال التخيل مصدره **قوله** التانيث
اللفظى الحاصل بالتاء قيده باللفظى ليقابل المعنوى ولا يقابله بالتاء لاشتراكها بينهما
وانا اظن ان مراده بالتانيث الذى يعرف بالتاء والمعنوى لم يعرف بالتاء بل بالامارات
تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق وبالافتاء حقيق فقال المراد بالتاء
تنقلب هاء وقفا اخت ليست للتانيث ولو سمى به مذكر لامتنع ولو سمى به مؤنث فحاله

كحال عرفات فقال الزمخشري عرفات منصرف ولذا يجري عليه الكسر والتنوين لان هذه
التاء ليست للتانيث ويمنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع
تاء التانيث وقال غيره يمنع من الصرف والمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث
وتنوين المقابلة **قوله** ليصير التانيث لازما فيما كان التاء للتانيث واما التاء التي
جزء كلمة كحجارة اشترط فيها العلمية لا لتحقق منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت على
وتيرتها **قوله** لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها في
الترخيم **قوله** كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان
العلمية في المعنوي شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب **قوله** وشرط تحتم تاثيره اي
مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المص قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي وجد
شرط العلمية **قوله** او تحرك الحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة
في قوله زيادة على الثلثة وح لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا
القياس يكون العجمة شرط الوجوب في الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط
عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي بابرهيم من لغات ابراهيم
مونث يجتمع فيها الشرائط الثلث للوجوب **قوله** ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة
لا لظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يعقل ثقل من الوصف والعلمية ولا من
العدل بل هو من شاء الخفة كما يرشد اليه الثلثة ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل
الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية
يجتمع مع اسباب مع كل منها شرط في التاثير مخالف لشرطه مع الاخر فالمناسب ان
يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف
السبب ومنهم من قال جعله شرطا لتاثير التانيث لان الكلام فيه وليس بشيء لانه ينبغي ان
يجعله شرطا للعلمية في بحثها وقد يقال العلمية سبب قوي لا تحتاج الى تقوية ولهذا يمنع
وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه لك **قوله**
وسقر علم الطبقة من طبقات النار في القاموس سقر معرفة اسم لجهنم **قوله** وماه وجوره

علمين

علمين للبلدتين اشار بقوله للبلدتين الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم
تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يجوز فيها في اعتبار اي شاء
المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا في كلام العرب جوزوا الوجهين وكذا
اسماء القبايل في تاويلها بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه ينبغي ان يصرف لا غير لان
الاصل في الاسم الصرف **قوله** فمنع صرفها لم يقل فمنع عن الصرف كما قال في قول المص
وامتنع اسود اي عن الصرف كشفا لوجه توجيه هذا التركيب ورعاية للتناسب
بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العايد الى بلدة لو
الى التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهور امره ومع انه عومل معها معاملة اللفظ او الاسم
قوله فان سمي به مذكر فشرط في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه شروط
ثلثة ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امراة فاذا سمي به مذكر انصرف
وان لا يكون تانيثه بتاويل كرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تانيث الجمع بتاويل الجماعة
وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوي تذكيره وتانيثه استوى
الصرف ومنعه وان غالب تانيثه ترجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت
اولا المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرط الاخر
على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمى به العرب المذكر ثانيا بالمذكر
الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتاويل منقول عن مذكر اذ العرب لا يسمي
به بالتاويل واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه سمي بالمؤنث غير منصرف ومن
حيث انه سمي بالمذكر منصرف فجوز الوجهين فيه لاجتماع الجنبتين لا لان تسمية اللفظ
بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب فيه
التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمص لم يغفل
بيان الشرط **قوله** لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف
الاخير في الزائد على الثلثة ساد مسد التاء ولان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة قلت
جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتفسير

من المعترض فان بيانه مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في
ميزان التصغير اربعة لا الزيد فسمّوا ما يقابل الثاني في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان
في تحمرش الراء فيه قائم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان
تصغيره تحيمر وفي مصباح علما لمونث وان كان الثاني الباء وهو حرف خامس الا
انهم جعلوا حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيليل
فيقول مصيبيح فالياء ان بمنزلة الزائد لانهما ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا
بهما وجعلوا حاء مصيبيح حرفا رابعا قوله المعرفة اي التعريف ان كان للمعرفة في باب
منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر وكان مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر
ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وههنا ليوقع
الاجمال التفصيل قوله ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار بهذا التركيب
في هذا الباب شايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد ههنا اشتراط كون التعريف
نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم يرجحه موافقته لما في
قوله بان يكون حاصلا في ضمنه الاولى فيه قوله كما جعل البعض اي جار الله ويستغني
عن الاشتراط قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر الخ او ليكون على وتيرة اكثر الاسباب
بان يكون السبب عاما يختص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا
وانما وصفت بالتاثير لاتحادها بالسبب فمن قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على
التجوز لم يات بشيء يعتد به قوله كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير وطريق معرفتها
النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى كذا
قوله لئلا يتصرف فيها اي في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام
وما يعاقبهما اي التنوين فلا يدخله الكسر ايضا وان لا يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب
وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو جرجان في كركان وجبريل وجبرال وجبرين
في جبرائيل قوله لانه امر معنوي الضم للعجمة وسبب تذكره امر معنوي وضم لاعتبار العجمة
ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة هذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انك لم تعتبر

المانعة من الصرف في ماه وجور العجمة شرط التانيث وبه يندفع ما سبق من ترجيح التانيث
على العجمة قوله قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي لتقوية احد السببين
وهو التانيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب اخر دون ان يقبل التقوية بسببين قوله وشتر وهو اسم حصن بديار بكر
في القاموس قلعة بآران بين برذعة وكنجة هذا وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا
لاحتمال اعتبار التانيث وكذا لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط ولم يردوا
بتمام الزيادة على الثلثة لان ... ابا نوح ... منصرف ولم يجوز الكسر ربيع متحرك الاوسط
ايضا استدلالا بمجموع ملك وشتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتانيث قوله والزم
ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني وكذا ابرهام وابرهيم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود
الشرطين فيه قوله وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق
عنده ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية ففي ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده
فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا و
لهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصراف الخ ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو
سهو من صاحب المفصل فالاولى ان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهو
البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه في تقديم الفرع
انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف
لاصالته يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا
ستة قلما يخلو عن هذه الفايدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم
وعليه شاهد اصدق بشيث وعزير فلا عجب ان يقتضي فيه العجب قوله وقيل ان هود
كنوح اختير نوح عليه في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا قوله لان سيبويه
قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب في نوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا شعيب
فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة ما قيل
وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا والاولى العرب

اسماعيل واولاده ونحو ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل والى اولاده **قوله** الجمع هو كالموقع
في الاشتراك بين اسمه وصفته ولكن المراد ههنا الصفة **قوله** شرطه اي شرط قيامه مقام
سببين الآخر شرطا تأثيره وما ذكره بعيد عن الفهم **قوله** وهي الصيغة التي كان اولها مفتوح اوله
وهي ما اشار اليه بالمثالين مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج
منه بظاهره جعافر وجماهير فالاوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحارى لا كانه
ايضا على وهم لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرف بان يكون
اولها مكسورا تحقيقا او تقديرا وكانه لم يتحاش من دخول نحو صحارى في التعريف لانه
لا يلزم من دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف لاجل الف التأنيث **قوله** ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء اذ هذا الجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع
اعني المصدر **قوله** كالجمع اي من الاولى كالجمع فافهم **قوله** بغير ها اي غير ههنا بمعنى لا فكانت
بغير حال اي بلا هاء فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع صرف غير لاها
وهو خبر آخر لشرطه لا صيغة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتعريف للمعرفة بخلاف الاول فيخرج
عن النافذين الا الضرورة **قوله** او المراد بها فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق
اي لا يكون معه هاء او تاء اصلا لان المراد ان لا يكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون
معه تاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يعم القيد السلبي ويكون قاصرا وقد نبهه
على كلتي عبارتي تاء التأنيث وهما الهاء والتاء بقوله التأنيث بالتاء وقوله بغير هاء
قوله فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة لا فارة كما قيل لان فاعلة صفة لا يجمع على فواعل
فالكح الى الحشية الفاره الحاذق ويقال البغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للكوكب
جواد هذا الكلام والاولى ان يجعل جمع فارهة مافي القاموس ان الفارهة الجارية المليحة
او الامة او الشديدة الاكل **قوله** وانما اشترط كونها بغير هاء وههنا نكتة جليلة يجب
ان ينبه عليها وهو انه قال ههنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين
الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء والجمع لعلة وجوار في جمع
جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جواربة **قوله** ولا حاجة الى اخراج مدائني

فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج نحو مدائني ومن احتج
بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم وتمر وتمرة فاشار
بقوله ولا حاجة اليه لا الشبهة شيء ولا الجواب وليس بذلك والله اعلم بالصواب فان
فرازنة ومدائني بجميعها خارجان من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود
بالشرط اخراج فرازن ومداين فيهما عن الحكم فانه اذا انث لما دخل عليه ياء النسبة لو ياء
التأنيث حكم يجري على حرف النسبة والتأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة
واحدة كما علم سابقا ومداين جمع في الحال او في الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف
لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مداين **قوله** واما فرازنة اي بكلمة التفصيل
مع عدم العديل لان مساجد ومصابيح عديلان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير
منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير هاء ايضا مقصودا بالتمثيل في قوله كمساجد
لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستيناف ويكفي لكونه استينافا عدم سبق الاجمال
ولا يتوقف على عدم سبق الكلام نقله الفاضل الهندي عن بعض الشروح ونبه بقوله واما فرازنة
على وجه تذكر منصرف ولو قال والتمثيل فرازنة لكان التنبيه واضحا وللتذكير وجه آخر
في بحث التأنيث لا حاجة لك الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد
نفسه فهو علم له وهو علم وتنوينها للمشاكلة مسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ
اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره بحفظ
حاله مستعملا في معناه لئلا يكون في احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لك ان لا تنون
فرازنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره سهلا نسأل
الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين **قوله** ومضاجع علما حال من المبتدأ صرح بجوازه
ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به ولكن نصبه بتقدير
اعني فهو مع استدعائه المدح او الذم او الترحم والمقام بريء عنها وجعله حالا من ضمير
غير منصرف يستدعي تغيير الغير وجعله بمعنى الا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف
وتقييد عدم الانصراف مع اطلاقه وان لا باس بالتقييد لتنزله منزلة نعم العبد صهيب لو لم

بخف لقد لم يعصه **قوله** هذا جواب عن سوال مقدر شاع هذا البيان في الشروح حتى
انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السوال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى
انه للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف
لانه اسم لواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا
للجمعية ولا يلغو فيه ساير الاسباب وكذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية
ولم يعتد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على
الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد
على سبيل البدل او يوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق
على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير **قوله** لا الجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية ثم على
يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق
بينهما و على ما توجه به من ان قوله لانه منقول من الجمع تعليل المحذوف والتقدير غير منصرف
للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كالمنافاة
للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم
واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد **قوله** لان الضبع هي انثى الضبعان في الحاشية
الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى **قوله**
قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم
ان الشارح ارتكب مؤنة رفع ما سوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتانيث بالالف
لا تاثير لسبب اخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتانيث غير مستقلين
وغير المستقل وان قل يغلب المستقل وان اكثر **قوله** والتانيث غير مسلم هذا اللفظ حق
لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصحاح ويدل عليه كلام القاموس وكان
من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان — قلت
فحضاجر مؤنثة لتانيث الضبع قلت تانيث احد المترادفين لا يستلزم تانيث الاخر
واعلم ان الغرض من منع التانيث تحقيق حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث

لان

لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب **قوله** لانه علم
لجنس الضبع قال في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع لا لجنس
هو الضبع انتهى وقد عرفت الاستغناء عنه **قوله** لئلا يتوهم بل لانه لا شرط لجنس يشترط به **قوله**
جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد تفقيت عن اشكال في القاموس اقتضى تخصص
من خير او شر كتفصي هذا كلامه وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر
وله وجهان آخران بينهما انه اقوى ودفعه اوضح **قوله** وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اي عدم
صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقدير وهو مذهب الاكثر
بعيد جدا الا بتقييم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو ان اشتهر فقيه **قوله**
حمل على موازنه لانه الدخيل والدخيل له الجنس يميل **قوله** فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية
ودفع لما في بعض الشروح انه يريد بهذا الجواب منع الصرف على نسخة ويكون منها الحمل على
الموازن ونحن نقول فيه ما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية
او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو
الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يحفظ شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن
الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية
لا يخفى البتة لا لكون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل نحو
الجمة صيغة منتهى الجموع او العلمية في الجمعية مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة ويجعل
منع صرف سراويل للجمة ويجعل الجمعة بهذا الشرط قايم مقام السببين **قوله** فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة ذكر كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال وسروين حيث قال
سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال او سروين بكسرهن ولم يحك الفقيه غيره في كلامهم
هذا قال الشارح عليه من اللازم سروالة فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل
منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في اسم الجنس
كذا ابن بردة حضاجر فانه موضوع الجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس
لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا

لم يجعل السراويل جمع سروالة تخفيفا برده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على انه جمع السروالة
بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاختيار الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى جمع
كما وجد حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد موضوع
مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع
ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما
المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو
دخيل غريب بينهم من تولويه وجعله من تابعيه **قوله** واذا صرف لعفال وان صرف لكان
تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات
البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى **قوله** فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان نفي جنس الاشكال الاتم لانه يتجه انه وجد مفرد
على وزن الجموع التي على وزن مصابيح وهو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا
الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية واشار
الى انه على تقدير الصرف لا يبقى جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا
الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربي
او هو جمع سروالة تقديرا **قوله** وكجوار اي كل جمع منقوص لو قدر نحو جوار بكل غير منصرف
منقوص ليشمل مثل قاض اسم امراة واعيل تصغير اعلى لكان اعم فائدة **قوله** اي حالتي الرفع
والجر يعني رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو وكما لم يقيد المشبه به بكونه في وقت الرفع
والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح بتاويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض
بحسب الصورة الخ والاظهر ان مراده به ان مراد المصنف انه مثله بحسب الصورة لا من كل
وجه حتى يكون حاكما بانصرافه **قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب
فهو متاخر عما يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال الذي بسببه ثقل محسوس مقدم على
منع الصرف الذي بسببه ثقل معنوي **قوله** فاصل جوار الى قوله بناء على ان الاصل في الاسم

الصرف

الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال بناء على ما ذكره
من ان الاعلال متقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها **قوله** وفي لغة بعض العرب وهي لغة
قبيحة وعليه بيت الفرزدق * ولو ان عبد الله مولى هجوته * ولكن عبد الله مولى مواليا
واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض
بانك من اهل اللغة القبيحة التي رجعت عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم
والالف للاشباع وفيه مزيد هجو وفيه انه لا وجه لحذف لام الكلمة ولك ان تقول
الالف عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما **قوله** التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو تحت نصر ويرد عليه
ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب
بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن
ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان
يصير كلمة واحدة بان جعله علما او اسم جنس وكقول التعريف غير جامع لخروج المركب
من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا يمنع من عدم الانصراف بعد
التركيب وكذا المركب الامتزاجي من مصري وبصري فنقول جاءني مصري وبصري
فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصري خارجين
بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان النجم معناه
نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى يجيء في باب
المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية
فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل التركيب للمعتبر في منع الصرف هذا المعنى
والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية **قوله** فلا يرد النجم وبصري ولا ضاربة فانه
مركب من الضارب والتاء **قوله** شرطه العلمية ليأمن عن الزوال ومن قال لا يتحقق
السبب الاخر فمع بعده عن الفهم يتجه عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب
والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب لهذا

دون اخواته نحكم على انه لو سمي بعلبك مونث لزم ان لايكون السبب الثاني فيه الا العلمية
مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التانيث قوله لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات فقيل اي عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية عند
جمع فقيل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى
للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف اعلم ان
ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المصنف في بحث المركبات ان الاسنادي ليس بمعرب
ولا مبني قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة
عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل
المبنيات بل المركب الذي تضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما
قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال نعم فيه
جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل لكن انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه
من قبيل المبنيات بل ما ذكر وهو ان المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا معرب
باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال
قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت
ليس بكلمة وقولنا من غير حرفية حرف يخرج خمسة عشر لان حرف العطف جزء
له بحسب المآل فتامل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل
بخلاف عبدالله علما فانه قصد بين جزئيه نسبة في الاصل قوله الالف والنون
المعدودان من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين
الالف والنون وساير الاسباب فلماذا اختصه بالوصف بها قلت الحكم
للالف والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظايرهما فاحتاج هنا الى التنبيه
على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون ساير المواضع او لما كان الذكر هنا
مخالف لما ذكر في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم
ان المعدود سابقا هذا او مخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان ليتفق

السال

البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب
قوله تسميتان مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد وهي حروف هويت
السمان او لانهما من الحروف الزوايد في الكلمة ولا يكونان اصليين والثاني ارجح
قوله والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول
غير ظاهر وان قيل لتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل التاء لكانا
اصليين لبناء الزايدة عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت
بزيادة في التثنية قوله يعني به ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف واما
من قال ولا اسم المقابل للكنية والمقابل للمبهم والمقابل للظرف اللازم الظرفية
اي بما لا يعنيه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى
يحتاج الشارح الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فناسب
الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب
تثنيتهما لانهما كاينان هذا من فوايد من هو استادي وجدي وبه طلع اثار جدي
وظهر ازهار جدي مولانا حسام الملة والدين داود الخوافي افاض الله على روحه
الى ان يبعث غفرانه الوافي قوله او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا
بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان يلايمه ان
السبب الاخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية قوله او كانا في صفة لم تقبل او
ان كانا في صفة ليكون من عطف شرطية على شرطية ليستغني عن حذف ان يجعله
من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وضعف كان بعد ان
حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد
من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه
ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف
بكلمة او والشايع في نظايره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الجزائين
او على التنافي بين الشرطين فتامل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه

انتفاء فعلانة يفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف
عريان والانصراف عريانة فقيده بامتناع دخول تاء التانيث نفسه لا لعدم الآتي
بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في
نفس الكلمة فيه الالف والنون قوله ولهذا انصرف عريان الالف والنون في
الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الا مع فعلانة
بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة قوله لانه متى
كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل
وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى الاختصاص باستعمال بالله تع لا يصح
فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب
الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك
بالاكثر انسب قوله في رحمن في انه منصرف وغير منصرف الاولى في انه غير منصرف
واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا يحصل له لانه المتفق في انه احد
وغاية التكلف ان المعنى اختلف في دفع انه منصرف او غير منصرف اي في دفع
هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام
من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم
عن المنقول ولم يكشف عن المجهول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما
نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله دون سكران اعترض
عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع
الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط
على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفي على وجه يلزم
الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط
لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ما له زيادة

نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر للغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان
الفعل قاصر في هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص
له بالفعل فالاولى هو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم
على وزن الخ نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة
ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان
شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط تاثير مع
انه لا يظهر الفرعية الا فيما له زيادة نسبة بالفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
وزن له مزيد نسبة الى النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين كل الابواب في كون كل
منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالنوع الاخر
كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب
جدا والتمييز للمعاني غاية تميز واما جعل شرطه بمعنى شرط تحققه لا شرط تاثيره كما وهمه
بعض فمما يمجه سمع العقل قوله بمعنى ان لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل و
فهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام
فيها او المنقول من الفعل مستعار في الاسم واستعارة الشيء من احد لا ينافي اختصاص
المستعار به على ان لك ان تجعل كشم قيد الاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص
في هذا المقام قوله من التشمير وهو بمعنى المرور جادا او مختالا او التقليص على ما في
القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المرور جادا والفرس
فرس الحجاج وكانه لم يعتبرها لخفاء شيوعها عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم والا
فيحتمل ان المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا كضرب ويؤيد كونه علما التقديم
على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وبشمر التحقق
علميته فهو اولى بالتقديم قوله وكذلك بذر وماء في القاموس بذر كبقم ودعا ماء فعلى
على ما فيه اسرف وجرب قوله وعثر الموضع في القاموس عثر كبقم مأسدة وجعل معناه الفعل
جعله ذا النبوة قوله وخضم لم يوجد في القاموس الخضم الاكل او باقصى الاضراس او ملء الفم

بالمأكول او خاص بالشيء الرطب كالقثاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء ودرجل
او اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة الكلام انتهى قوله وسلم علما لموضع
بالشام في القاموس شلم كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو
بالعبرانية اورشليم قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول
فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودئل
بمعنى الانثى ودئل علما للقبيلة مع انه اقول بانه من ذا الى معنى شيئا مخصوصا
والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم ودئل اسم دويبة وقيل منقول
من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم يجب قليلا كما في قيل وقال قوله
ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول
وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك
عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب بان الوزن المشترك يؤثر بشرط
نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص خص هذا القسم بغير المختص مع
انه يصح ان يكون او مانعة الخلو لان المختص مما في اوله زيادة كيزيد تعلم لا يحتاج الى
اشتراط عدم قبول التاء فليس جعل او مانعة الخلو اظهر كما قيل قوله اي اول وزن
الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل به لرعاية ظاهر الضمير او اول ما كان
في حقيقة النسبة محفوظة وحرف الضمير عن الظاهر قوله اي زيادة حرف رعاية
لظاهر الزيادة او حرف زائد رعاية لما هو اقرب بلفظ في الاول قوله من حروف اتين
اما في الحال او في الاصل كما في يرق امر من اغير الابرق ولو تصرف في الوزن بما يخرج عن
الوزن مع بقاء الزائد لم يضر قوله اي حال كون وزن الفعل فيه تنبيه على نصب الفعل
والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح
قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله فما
بالاعتبار الذي امتنع من الصرف الخ قيل ارادة عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض
باسود وحينئذ لا يكفي لتقييد عدم القبول لكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه

بالتاء

٤١

بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة وعير
وانان صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح قوله لم يرد عليه اربع اذا سمي به اربعة اذ سمي
لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى التقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح
قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف قوله ومن ثمة امتنع الحكم
قبل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود شرط النحو يستلزمه لانه
امارة لثبوت الحكم وبذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم وكما يقتضي منه العجب انه قيل جعل منها
علة الحكم بامتناع احمر لا لامتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف
لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم قوله بان يؤول بواحد من
الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه كيف يجب ان لا ينكر المشترك
بين اثنين مع المعنى يؤول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله
واحد من الجماعة المسماة بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تاويله بمفهوم صادق على واحد
من الجماعة كما ظن بعض الفضلاء وقوله فانه اريد به المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما
فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول اسمي بزيد وكما يجب ان ينبه عليه
في هذا المقام ولم ينبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة
حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله او يجعل
عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به ثم او اول بوصف غير مشتهر به تعريفه بعضهم نكرة
ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التاويل قوله لما تبين اي ظهر حين تبين
يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها وكذا اختار
تبين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المصنف متعلق بكل فان وكل ما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لما تبين لحج لكان اوضح
قوله استثناء مما بقي من استثناء الاول اي استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا
تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن
الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام وكان الا تجامع مؤثرة غيرها

هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه العدل
ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى يستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول
على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما
توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى استثناء على وجه يكون
قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى يستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في جميع
كل ما تجامعه العلمية المؤثرة فيه شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله فان العلمية تجامعهما
مؤثرة فيهما اختلف النحاة في تأثير العلمية مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل
العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف
وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ الرضي
واختار سيبويه منع صرف أُخَر وجُمَع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى
عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال
الوصف قوله اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما
فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامر
قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما
الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما
اعم من المنفرد عن الاخر او المجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد
او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما
وكلا منهما لصدق السبب عليها لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص قوله
فاذا نكر غير المنصرف الخ الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي
معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد
زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر وحده
في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف
سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا بالسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم

البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية
الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب
فاجاب بان هذا النقض انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية
عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا سبب وعلى سبب واحد ظاهره انه بقي بلا سبب في غير العدل
العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما سيصرح به
الشارح قوله لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع
المذكورة قيل وان كانت مجتمعة كما في آذربيجان قوله ان اصمت بكسرتين بقطع الهمزة
ووصلها على ما في القاموس قوله لجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود اصمت
بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بغلط اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف
فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب
فاصمت غلط لا معدول ولا يندفع النقض بأُخَر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه وزن الفعل
الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه في القاموس سيب هو
التفاح هو فارسي ومنه سيبويه اي رائحته لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي قوله
جعله اصلا هذا مبني على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول
في اللفظ يجب جعل المقدم فاعلا فلذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب ان يجعل
المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبار المفعول اليه يرجح كونه مفعولا قوله وان كان
غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب
الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع
الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل
الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة لا يعرضه
شبهة قوله في انصراف نحو احمر علما علما حال والعامل معنى المماثلة او المخالفة وعلى التقادير حال
نحو او مما اضيف اليه كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله وكذلك افعل التفضيل وكذا
لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حتى صار افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله

وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش [illegible] وكان
اعلم [illegible] وكان احسن [illegible] سيبويه [illegible]
[illegible]

وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه بعد تفسير نحو احمر بما يتجه عليه
دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغى ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف
فيه ظاهرا او لا يكون معه فى اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا
يتجه عليه افعل من **قوله** وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومع جنابه
ان العلمية الاصلية يمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية يشاركها فى
كونها فى الاسم فى الاصل ويترجح عليها بقرب العهد والقوة **قوله** لزم ان يعتبر فى
حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب
متنافرين تامل وقد جعل يلزمه من اللزوم ولك ان تجعله من الالزام **قوله** فان العلم المخصوص
اى موضوع لخاص والوصف مذكور للعام والاوضح فى بيان التضاد فان العلمية
كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة فى
ذات مبهمة فى غاية الابهام مع اعتبار صفة **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد ويتجه
عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادين فى هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع
من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضى منه العجب انه جعل البعض اظهار
التدقيق فى هذا المكان الواسع فى كمال التضييق فقال فى شرح قوله وهو منع صرف
لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين فى منع صرف الفاظ هو واحد
اى بالنوع ولا فى منع صرف احمر فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على
احد انه ليس فى شىء مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد اخر
قوله وجميع الباب اى باب غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون الكلام
فيه **قوله** اى بصورة الكسر اى بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الاعرابية
التى شبهته بالكسر الذى هى حركة بنائية **قوله** بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة
اى بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما فى الحسن فان الاظهر علما لا تزول العلمية عنه باللام
غير منصرف واعلم ان الخلاف فى انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة فلذا لم يلتفت اليه
المص فكانه نعم الكلمات **قوله المرفوعات** انما جمع ولم يأت بالمفرد لان تعريف

المرفوع

صح ...

المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك
الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انها فى المجرورات بمجرد المشاكلة وفى المنصوبات
مستعارة للكثرة وههنا فى موقعها **قوله** لان موصوفه الاسم الجمع دليل على النفى والاثبات
فيكون الموصوف كالاسم وكونه مذكرا اخر النفى ويضمايم ذكرت ما صحح الاثبات وقوله
لان موصوفه الاسم اما لان الكلام فى الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات
واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة
المرفوعة يشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس
علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينفتح منه ما يستضىء به اولو الابصار الى وجه بديع
فى اختيار علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من
الاسم المرفوع الذى هو المعرف فى هذا المقام وله وجه بديع اخر وهو انه نبه بذكر
علم الفاعلية فى تعريف المرفوع الذى نبه على انها انواع او لا وصرح به ثانيا على ان المراد
بالفاعلية فى تعيين الرفع ما يشمل غيرها **قوله** كالصافنات المذكور من الخيل كتب يرح
فى الحاشية الصافن من الخيل الذى يقوم على ثلث قوايم واقام الرابعة على طرف الحافر
هذا كلامه والبحل على وزن العظم الضخم كالكتف العظيم الجسد والايام الخاليات مجاز
لان خلاء المكان بمعنى مات ومضى على ما فى القاموس وتخلية المكان بالموت والمضى
ليس حال الايام بل حال ما فيها **قوله** اى المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على
واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتدا **قوله** لان التعريف انما يكون للماهية
لا للافراد فيلغو ذكر الفرد والاشعار به فى مقام التعريف ولك ان تقول السنة
فيما بين الادباء تعيين المفرد المذكر لا فروعه **قوله** ان يكون موصوفا بها الكلام مبنى
على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل
الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها فى وجودها
الى الكلمات ولتبعيتها لها فى التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها **قوله**
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى كما حققه الفاضل الهندى فى هذا المقام حيث

وان علم بعض ... الرفع ... والحروف
ايضا ... تعريف الحركة
... باب ... المرفوع ... الى غير ...
... باب الرفع ...

الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون مؤولا في جاءني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع
المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا هذا الكلام فلم يرد بذلك ان المرفوع وما
اشتمل على الرفع لا يشتملانه بل اراد ان شمولهما له ليس الا بضرب من المسامحة الشايعة
ولقد تعرض الشارح بالفاضل بل شنع تشنيعا لطيفا بان ذلك يثبت نقيض
دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار
اتصافه بالرفع اللفظي يشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل لم يتعرض هذا التعرض
لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده
التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على
كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس
مقصوده التعرض للفاضل فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف
وهو بحيث لو فرض في محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة
كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل
اللذان واللذين معربا بالحرف محلا قوله وهو بحث مثلا ليس تخصيص الرفع بما عدا
المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث
عنه تقريبا ومثله غير نادر في كتب العلوم قوله اي من المرفوع بترجيحه ورود التقسيم
على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع وتوافق الضميرين البارزين في المثالين في
المرجع وان يأباه قوله ومنها المبتدأ والخبر قوله او بما اشتمل بترجيحه توافق الضميرين
المستترين في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها قوله لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا
لئلا ينتقض بزيد قائم ابوه قوله التي هي اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج
احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشتمل الخبر والانشاء ووضعها لجزئيها من
غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف
وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا
وقولهم بذلك اي زيد ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه تركه لانه اورد عليه

نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث عدم الاطراد ضعيف
لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد قوله ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل ومناسبة
العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدا
وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدا لا يوجب كونه اصلا بالنسبة
الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتدا مثلا فقد خرج الحكم خبر المبتدا والمبتدا
وخبره اصل بالنسبة الى ساير المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى ساير المرفوعات
ايضا قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم
اي ما وقع غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدا بالنسبة الى الفاعل
والمدعى ان المبتدا اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة
المبتدا بالنسبة الى اسميهما ولا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى قوله
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء ولعدم
صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة
او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله اي اسم حقيقة او حكما ليدخل
فيه نحو فان قلت لم لم يحمل العموم كلمة ما ليستغني عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما
في التعريفات بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة يرى تركها سيئة قوله يسند اليه
الفعل بالاصالة لا تبعا اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء لشيء سواء
تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء ففي نحو ما قام سلب
الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول
التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد
ايجابا او نفيا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد
الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل
ويضم الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة
لا يعنيان احد مما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية الماخوذة في التوابع وثانيها

ما لا يعرفه الا الا وحدي الا المعي ولا تجاذب لا تجده المغني وقل لنفسك اذ جاءك الحق
اتبع والتعصب للانانية دع فان الملك لله يورثه من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين
وسواء كان اسناد الفعل بالاصالة ليشمل الى الفاعل وفي المعطوف والبدل ما هو بالجار
العطف على المسند اليه والابدال منه ويشبعه اسناد اليه المتبادر من الاسناد ههنا
بالاصالة باي معنى تريد ويجب حمل العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر فقوله
بقرينة ذكر التوابع بعدها لمزيد التوضيح فمناقشة من قال الاحجى بعدها عن التعريف مجالا
يليق وربما ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف
والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان
قوله اي ما شبهه في العمل لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على
الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل
العمل لانهم يعللون عملها هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة
في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول والثبوت كانه يشارك
صيغة الحاصل تلك ولذا وجب حذف عامله قوله وقدم عليه عطف على اسند وجعله
حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة قوله لانه ما اسند اليه الفعل رد على الرضي ومن يجوز
حذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب
الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحكمهم بالاسناد على الا
بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على راي البصريين انما يتميز
عن تعريفه على راي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين
فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا
كما ذهب اليه غيره قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد
على الاسناد حقيقة اذ بحسب الظاهر ولكن من لم يجعل زيدا في زيد ضرب مسندا اليه ضرب
فهو على غنى عن التكلف لاخراج كرم من بكر يكرم نعم دفع التوهم لا يشمله والامر فيه
هين وانما اختاره الشارح فيما اقتضاه الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم

التعريف

التعريف عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديمه نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه
ونحن في تعيين النوع فيدور قوله اي اسنادا واقعا جعله مفعولا مطلقا فرده الى الا
لعدم استقامته رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى جعله
حالا من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة قيامه به قوله كصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد
القاهر واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم
يمنع مانع وهو مرجح الخلاف ترجيحا بالقاعدة الوجوب او دونه فمباحث وجوب
تقديم الفاعل داخل تحت الاصل او الاصل بمعنى الاولى الحرف المنفك عن الوجوب فما
عدل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه وخالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما
في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاي منهما
بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته يجب فعلى فلذلك جاز عندهما كلا المثالين
من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فتقدم
وتاخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب
غلامه زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا
فيه لا امتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه متقدم رتبة لكنه
توجه انه لا يصح قوله فلذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل
قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد
قوله الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يتقدم
فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل لايهام الاخصر وايهامه ان الاصل
ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى الاولى هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولذا
الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان
لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فطريق الاولى ان لا يرضى الفعل بينه
وبين ضعف العمل قوله اي يكون بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف ما يحتاج اليه
في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه فكانه لم يتنبه له فاهمله او حكما كما في الفاعل المستتر

فان البعدية هنا حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل لمانع الاستتار **قوله** لانه كالجزء
من الفعل عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب
ذلك اسكان اللام في ضربت وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم فقيل اي يدل
دلالة لان كالاول السابق دل دلالته لم فان قلت اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء
مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن في ضربك قال **قوله**
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل
لوجود سببه نزل القرب من الفعل منزلته **قوله** وذلك غير جائز خلافا للاخفش
وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل
لم يخالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا
فيه وخالفا في لزومه في المثال المذكور كما اوضحناه لك ففي قوله خلافا للاخفش وابن جني
نظر وكان ان يقول الخلاف في تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز
قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم البيت دعاء عليه واخبار باجابة دعائه لفظا الا
ومعناه قتل فلما اخبر الاكبر له فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب
العادي يعني ليس له الا العواء فيقتل من غير مبالاة بقتله ولا اشد عند العرب من القتل
هدرا فاطلب الثور عندهم ما لا بد منه وهذا المعنى يزيح البيت يليق ان لا تتجاوزه
كتب في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى **قوله** وبانا لا نم ان الضمير يرجع
الى العدي بل الى المصدر جعل الضمير الى العدي هو المعنى الجزئي الذي لا يكاد يتخطاه
البليغ لانه الموافق للعرف من جوانب الرجل المشتهي الى بيته ولان الرب هو الملجأ والمفر
فاذا انتقم المظلوم منه يكون اشد عليه **قوله** اي الامر الدال عليها لا بالوضع ان اراد
لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد لم
بعد اطلاق القرينة عليه وان اراد دالا بالوضع له او بما يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة
دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال
اي الامر الدال عليها من غير الاستعمال فيها **قوله** فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه

الشبهة

الشبهة ودفعها مما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولا يخفى ان هذا الشيء عجب
اذ ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين
المحذوف لا ما لا يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى
قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو **قوله** لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء
بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز
ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا
فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل
لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم تنتف
هنا القرينة لان تقديم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى **قوله** او كان الفاعل ضميرا
متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل
في التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا
صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك
لجريانه في رويد زيدا مثلا **قوله** اي يجب تقديمه على المفعول في جميع هذه الصور قيد
في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط لغني غناءه فاعتبار
في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف وان كان الظاهر
عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة **قوله** اما في
صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال او لكونه كالجزء من
الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة **قوله** مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص اخر قال من اهتاز في بيانه يصيب الفضل عن افق انه تغمده الله بغفرانه هذا
ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز
ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت
فيما كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل كلها يحتمل كذبه اذا انتفى الفاعل على عمومه
لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لا ينبغي

الفاعل هو

في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا بد خلو نهايخت قصدهم
فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة التي تخصص بنوع
الاخبار العام بها وح يصح ان يكون زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما
كان الفاعل خاصا فذهول عجيب لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وسولا يصح قطعا
في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر
خالقية تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت
بابا للنقض ياتي فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد تنقطع السلسلة ودفع لا يتاتى
ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل اخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية
فان هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع
كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما ياتي فيما ياتي من خصوص المادة فلا يتاتى
دعوى جواز **قوله** وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا
كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول الا مع الا ولا بدونها ويجوز تقديم المفعول
مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حق عبارة المتن ان يكون
على مذهب اكثر النحويين وكانه دعاء الشارح الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاكي
ان المصنف علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى وذلك ان تتكلف في التعليل فتقول
المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه طردا للباب **قوله** لكنه
لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل من غير
مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع
عن العدول **قوله** ضميرا متصلا بالفعل يعني فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير
متصلا بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل **قوله** ولما
قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدا لا فاعل لتطابق
السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القايم لا عن الفعل والاسم تقديم المسؤول
عنه وذلك ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على

تعين

تعين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون خبر المبتدا
قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وسوا ان في حذف الخبر حفظ المناسبة
بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن
ان يترجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في
باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى
بعلى لكنها حذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى
بحذف حرف الندا والجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى
ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي
عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة **قوله** كلواقح جمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان الملقح
هو الفحل **قوله** ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما
يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا
هذا **قوله** في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف وفسر اما بنفس المحذوف او
بما يلزم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا والمحذوف ثبت وفسر
بان الدالة على الثبوت التي خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط
او للتمني وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا الاتم **قوله**
وقد يحذف ان جعلا اختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اي كلام كان اسميا
او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته **قوله** دون
الفاعل وحده وان توهم نعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه **قوله** لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم
قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما
يؤدي مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه **قوله** وانما قدر الجملة الفعلية
قلت لا بد وان يقدر جملة اسمية ليناكد فيصلح جوابا للمنكر كما لا يخفى **قوله** ليكون
الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى **قوله** بل العاملان اذ التنازع

يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يجعل العاملان بغير المصدرين نحو اعجبني ضرب وقتل
زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري او الكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر
ولا يذهب عليك ان اولى مقام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان
يلي الفعل قوله قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين
اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة فيما سواه قوله معمول للفعل الاول
او هو سبقه قبل الثاني اي سبقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل
الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذه الفعل
الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لنقض اعمال
الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود
الثاني وبينهما فرق جلي لا يخفى فتدبر قوله ويصح ان يكون موضع وقوعه في ذلك
الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل ولا ينتقض حد التنازع بحسبني وحسبتهما الزيدين
منطلقا او منطلقين بناء على ان تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه
معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكنان لا يلزمان حتى يمنع شيء منهما
صحة وقوعه معمولا لما ينافيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه
في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل يعني لا يمنع الا ذلك وقوعه في هذا المحل وان كان
تخالف المفعولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق قوله والحكم
للنقض الوارد بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا منقوض بمثل اقائم او قاعد انت
فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية ومنهم
بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائم مع استتار فاعله ههنا مبتدا اذ ليس مبتدا في الكلام
حتى يكون خبرا اليه فهو صفة واقعة بعد حرف استفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض حد
المبتدا ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا تحتاج الى تنبيه مبتدا في محله قوله لانه حرف
لا يصح انضماره ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت
اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليتم التحقيق

معنى

معنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم
يقطعه العرب كذلك بمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع
فيما يتحقق في كلام العرب الاضمار بحسب بادي الراي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت
هل يرضى غيرهما ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع بما هو طريق الكسائي
على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن على
ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي
ايضا يتجاوز عما جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال
الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه
عليه ان قطع التنازع في ما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فيقول ما ضرب
الا انا وما اكرمت الا اياي قوله فقد يكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتر ضيه
ان كانت معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان قوله ويختار بالواو
على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم
فاعله اما داخل في الفاعلية نظرا على اصطلاح الغير او للارادة الفاعلية حقيقة
او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره
لو كان المفعول لفظا مشتركا بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف
الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك
لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه جزء من الاسماء الستة الا ان يقال مستعمل
المفاعيل في عبارة القوم الخمسة تشعر باشتراكه بينها فيكون لكل اسم مشترك واسم
مختص به قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة
فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا
من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا اعترض بوجه
من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه
افراد ظاهرا او مضمرا ايضا ولا يخفى انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع

قوله لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين **قوله** يعني قد يكون تنازع الفعلين بتبه
على حالية مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير
الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر
قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر و
بعادته في البيان اوفق لانه ح لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال التساوي
قوله لقربه اي قربه مع مساواة العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد ضربت وضربني
عمر **قوله** وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار **قوله**
وبدايته لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصري **قوله**
لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير
كما في نعم رجلا بل لغرض اخر ايضا كما في ما نحن فيه فان الفاعل جملة ذكر لكونه متعلق
المسند في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما
هو لمحض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط
محض التفسير وقوله وللزوم التكرار اي بالذكر اي بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار
والاولى لفظا ومعنى وللزوم التكرار بالاظهار بل الاولى وللامتناع التكرار بالاظهار
من غير اضطرار وامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده في غير
المصدر وتقضي نحو اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن
يا هند واضربي القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به **قوله** على
وفق الظاهر هذا فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو اجرح اوقتل منه فانه لا يتم
على وفق الظاهر بل الضمير مفرد مذكر لا غير **قوله** وجاز اي اعمال الفعل الثاني اخر اللمعه
خلاف الفراء عن محله فصار بيانه مخلفا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند
الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان اوضح
بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الكوفيين
فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول

قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه بقال فليغير عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور
في تغييرها فيتنزه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار
في الفعل الاول والاختيار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في
الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير
الذي هو فاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التغيير لا يتجه عليه ابن الحاجب بنقل
بقوله ويختار كما يتجه على التغيير الاول **قوله** وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة في ربه
رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط لمحض التفسير لا يختص العمدة نحو
فقضيهن سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير
في الفضلة **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه بانه واقع
كما في قوله تع ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرأ على
صيغة الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الآية من وضع الضمير المرفوع
موضع المنصوب **قوله** لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بد ان نقول او الفصل
الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه فليؤخر الضمير عن الظاهر
ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز عن
التصريح واخفاء ما هو اللازم من القبيح **قوله** على المذهب المختار الاولى على الاستعمال
المختار وكانه اراد بالمذهب الاستعمال **قوله** ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم
فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل
مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا كان الذكر مختارا مطلقا والحذف
مختار مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر زايد على الاصالة وهو
هنا ما ذكره **قوله** ولكون الضمير راجعا الخ فيلزم الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار
كذا ذكر هذا الوجه في الرضي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار
فهذا هو وان اراد انه لا يحسن فممنوع فالوجه هو الاول **قوله** الا ان يمنع اي الضمير
على المختار وحذف على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار وكذا

الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا
قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان
الافراد او التثنية او التانيث او التذكير لازما للمنطلق وشيء منها غير لازم بل يجوز
افراده فيصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في
منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج
عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعوله فينبغي على افراده قوله ولما استدل الكوفيون
قيل لا يقال للقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على
الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا
يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول
عند من يرجحه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت شاهد له فيها ذكر مع
حذف مفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون
الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه عدم السعي لادنى
معيشة وكفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب
لعدم السعي فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون
الطلب الذي هو عينه مستلزما لها وقد يمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي
البليغ عني لادنى ما يتسلى من المعيشة كفاني قليل من المال لان ادنى ما يتسلى من
المعيشة قليل من المال لا المال الكثير لان حوايج نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال
للمعيشة لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لمصالحة الكل معي حيث قنعت
بادنى ما يعيش ولكن سعيي للمجد المؤثل فكل شريف ينازعني فيه وينغص لي بالمعيشة
فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان
هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون قوله اي اطلب العز والمجد فيه
انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع
فيكون مثل جاءني وضربني بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال لجوازه للضرورة

قوله

قوله ولكنما فان قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان
يسعى في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما
توهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد
المجد ولكن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اراك لا يرضى بسماعه
اذناك قوله انما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه ان داب المص في هذا الكتاب
عدم الفصل بين اقسام المرفوع ولا المنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا خلاف
عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل قوله اي مفعول فعل او شبه فعل
الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف
الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربا القوم واضربن
القوم وامثالها فما لا يخفى فهو تخصيص للفظ العام منه اصطلاحا قوله حذف
فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل ولك ان تقول المراد بقوله واقيم
هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه
لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية
يوم الجمعة قوله واقيم هو اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف
عما يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المص في الفاعل
نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد
الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن
هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت ما به غنى قوله الى فعل
اي الى الماضي المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصيغة المشتهرة هو بها ونظيره لكل فرعون
موسى اي لكل ظالم عادل كذا قيل وقيل الصيغة المشتهرة بها فعل هو الماضي المجهول
من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في
معنى فعل ونحوه وتعلم بحث نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد
مضروب غلامه فزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله

فعل ويفعل صيغة المفعول ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في
اصلاح بيان المص بقدر الامكان قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد
به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه
نقل ان المتاخرين جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا او مسندا اليه الخ فيه بحث
هذا زيد معلوم ابوه فاما اذا لو اقيم قايم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام
لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون
المفعول الاول القايم مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول
الثاني مسندا او مسندا اليه بهما قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله
ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت فيلم يقع الثاني ايضا قوله المفعول
له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب
الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه
تقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي
العلية وانما يعلم عليته بالنصب لقصدها قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه
كذلك نبه على ان الكلام عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له
من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول
له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة و
الاولى تفسير كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد
قوله تعين له تعين وجوب عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين وبعض
المتاخرين بدليل القراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر
المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين وحمل
النص على الاولوية اشد مناسبة لقوله فالجميع سواء وتبين هذه القاعدة وقاعدة
ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني تناف اذ قد يكون المفعول الاول
من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في آتاه الله شيئا لانه بانى آتى الله اليه شيئا

قوله لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به قايم مقام الفاعل كذلك
غير المفعول به قايم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع لايقاع
على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به او وقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل
فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النايب والمنوب
وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة فيجعله مع غيره
على السواء لعدم تحقق المقام وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر في قولهم
ضرب في الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى مضروبية الدار بضرب
من التنزيل قوله وفايدته وصف الضرب وكذا فايدة الزمان المعين في التمثيل
حيث يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفايدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولم
يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام
الفاعل لعدم الفايدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز
قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا
المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان قوله لان فيه معنى
الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه
العالم والثاني هو المعلوم قوله وفي بعض النسخ منه الاوجه ان المراد ومن
الفاعل وفايدته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية
قوله للتلازم الواقع بينهما ويشتمل احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم
المبتدا يتكفل بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العايد في الخبر الى
المبتدا ووجوب تعريف المبتدا حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل ايهما
شئت قوله على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدا لان القسم الثاني
مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال النحاة
المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا في اقايم الزيدان بان
اصله اقايمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمر فقالوا اقايم الزيدان

فاقتصروا على احدهما نفادا باعن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف
هربا عن جعل المسند مبتداء وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاقتصر نحوه في
بيان المبتداء على القسم الاول والحق ان الظاهر على ما هو الاصل فيه فتامل قوله اي الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان التجريد بمجرده عن مقتضاه وهو سبق الوجود قبل وجه
الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم
البعوض قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه جرد الاسم
عنه ومن فوائد هذا التعبير ايضا ان التجريد عن العوامل معنى التجريد عن جنس العامل حتى يؤول
الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتداء
والخبر كما قيل نفادا باعن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد
انه مجرد عن نواسخ المبتداء والخبر مسند اليه ومن قال لم يحمل عليه كما قيل لانه بعيد عن الفهم
يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا
في المعنى لئلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم هذا التقييد بعيد لجلى في الكلام مفيد والاوجه
ان يعتبر تعميم التجريد اي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير في معناه وان اثر
في لفظه او يعتبر في التعريف قيد الحيثية اي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه من
حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور ليس مبتداء بل مضافا اليه حكما فتدبر قوله
وثاني قسمي المبتداء اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتداء لان المبتداء مشترك لفظي بين هذين
المفهومين وليس للمبتداء مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتداء
بالمعنى الثاني لكان اظهر وقيد لا نقول فليكن معنى المبتداء المفهوم المردد بينهما قلت
هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا بعد فيما وضع له اللفظ واللام يوجد مشترك اصلا
فليتامل ولمنع الخلو لان المبتداء لا يخرج عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان
كليهما ما وضع لهما المبتداء فمن قال امتناع الاجتماع بين فمن قال او لمنع الخلو دون الجمع
الظالم بانه لشيء فقد بعد ومما احترز عنه بقوله مسند اليه جميع الاسماء المعدودة و
اسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل

اللفظي

اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح ينبغي ان يجعلها في
سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف
النفي كما ولا والف الاستفهام الاخص الشامل لمثل قولك بعد حرف النفي والاستفهام
والاخص منه الشامل لانما وغيره وهل وكلمات الاستفهام قولك بعد النفي والاستفهام
مثال الغير ما قال الشاعر ونحو ما قال غيره اسوف على زمن قد مضى بالهم والحزن
قوله كهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما مفعولين
قوله وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبحه والاخفش يرى ذلك
حسنا وكان المصنف لم يعترف به فلذا ولم يرد على من جعل اسماء الافعال مبتداءات
اتي بضمير الفصل الدال على حصر المبتداء في الخبر فانه قد يأتي لذلك كما صرح به شارح
التلخيص قدس سره قوله وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء و
نحن فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسألة الكحل فتعين
كون نحن مبتداء وكون منكم متعلق المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف
فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخير نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين به لانه
من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبر ليس مطابقا للمفرد فافهم وتعذر د
انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا قوله رافعة لظاهر وما يجري مجراه
لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه
الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله
اعم من الحقيقي والحكمي ولعله لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى
الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه
عليه واورد على التعريف قائم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه
واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتداء وهو مع
بعده يشكل بقائم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتداء وهو زيد فالجواب ان معنى
الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه

[illegible]

زيد اعتماده على المبتدا في العمل قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي و
الف الاستفهام نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان لزم ان يجوز
في الصفة الرافعة للظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى
المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المص وتشكل القاعدة بقوله اكار الغائبات عن
الهند فانه مطابق للمفرد وتعين كونه مبتدا والا لزم الفصل بين الغائبات ومعموله
باجنبي هو المبتدا وتشكل بقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدا لعدم ما يخصص
به وتشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدا
اذ لو كان خبرا لوجب طالعة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدا ينبغي
ان لا يجوز قائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يجب لالتباس بالفاعل كما في زيد
قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يختفي احتمال كونه مبتدا
بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف اصل بخلاف كونه مبتدا فلا يلتبس المقصود الناشي
شديد الخلاف قائم زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قائم مبتدا على خلاف الاصل
وكونه مبتدا يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يختفي المقصود بسبب كون خلاف
اظهر كل الاختفاء فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم في زيد قام حتى يرتكب
الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام
به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا نقول فالضرورة قائمة في اقام زيد قلت
لا ضرورة لجواز ازيدا قام بخلاف زيدا قائم فتامل قوله اى الاسم المجرد الخ قيل ان اريد
بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضي ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة
او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب وتسخرج
بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند
محققي النحاة الجملة صارت فيها خبرا من غير تاويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم يتجه
ان المص ممن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في الايضاح المفصل وبناء قوله
فيما سبق ولا ينافي الكلام الا في اسمين او في فعل واسم عليه وعلى الاول تقدير المرفوع

لانه

لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور
ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما
يعرف الخبر بعد معرفة رفعه فتعريفه به دور كما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين
فلا تغفل قوله اى ما بوقع الاسناد به يشعر كلامه بان التركيب من قبيل الاسناد المشتق الذي
لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند
مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب
اسناد المعنى الا انه يتجه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فيقول اللفظ مسند
ومسند اليه كما سبق في تعريف المبتدا فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او يجعل
الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا الاقرب ان يراد المسند الى المجرور لو
يجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد
والفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظي ابدا الا بالمجرد كتب في الحاشية وكان النكتة في
تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا وح الظهر لقوله به
فايدة والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير بمعنى
الى بالباء وانما يندفع بان قولا اليه في تعريف المبتدا فاعل المسند وفي تعريف الخبر
متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليس بذلك قوله وعلى التقديرين يخرج به
القسم الثاني ضميره راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدا لانها
مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدا واجيب بانها لم تسند الى فاعلها الا اسنادا
هي النسبة الناقصة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدا وفيه ان جعل الاسناد
في تعريف المبتدا بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم
تكلف بعيد جدا او قد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من الاسناد اليه او الى ضميره
او الى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل في تعريف الخبر يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف
بان الخبر مجموع الصفة ومعمولها كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل
له وهو الصفة قوله اى تجريده عن العوامل اللفظية للمسند الى شيء كما في القسم

الثاني من المبتدأ او مسند اليه شي كما في القسم الاول من المبتدأ وهذا الابتداء بعينه
عامل في الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على السواء كذا استفاد من الرضي فلا يخفى عبارة
الشارح على ان تجرد الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه ويسمى بالابتداء فانه وهم فلا يخفى
ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن العوامل
اللفظية **قوله** لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز جعل الشخص
خبرا وجاز ان يأول هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري قيل هذا الدليل جار
في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل
التقديم وذكر الفاعل لدعي العامل والداعي مقدم على ما ادعى اليه **قوله** جاز في داره
زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدأ
لشدة اتصاله بالمبتدأ في حكمه وقد جاء في الكفاية درج الميت ومنعه آخرون **قوله**
وقد يكون المبتدأ نكرة لا يخفى ان المنظوم سوان يجمع بين قوله واصل المبتداء
التقديم وقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم
والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكونه جملة على تتمة بحث التقديم
ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذ نبه على اصالة
التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة وتنبه على اصالة الافراد لقوله
والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ما هو من تتمة بعض التقديم على معرفة بحث التنكير
والخبر جملة والعذر شبيه بالقذر اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتأخير اصل التقديم
عن الاصلين الاخرين **قوله** اذا تخصصت بوجه ما يقال الاخص الاوضح اذا
تخصصت بمثل ولعبد مؤمن الخ ويدفعه انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارة
فانها لا يوجب **قوله** اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة التي هي
منافية للشركة غالبا فلا يرد ان مرتبة ادخل السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة
غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص بالذكر ما هو

الغالب

الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فقيل
لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام
خير من حجر قلت ما ذكره نحوي لالتزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء او
لا مناقشة في الاسرار لذوي الابصار **قوله** ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة
ومما تخصص بوجه جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة
فانه تخصص بعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل
عندك انه في الدار **قوله** فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار
اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب وهو
مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر لرجل معلوم له انه في الدار وهو
مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع
به واعترض ايضا بانه لو كان التخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز رجل
في الدار وهو ايضا مندفع بان التخصص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة
مع جواز كوكب انقض الساعة **قوله** فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الخ
الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفي الدار خبره
ولك ان تترك الظاهر وتريد كونه مبتدأ حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ
مبتدأ حكما **قوله** فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت اي تخصصت حكما لانها وان لم يحصل فيها تقليل
الاشتراك او رفعه لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه في التعين فلا يرد ان تقليل
الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا **قوله** وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رض في تعيين
فدية الجرادة اذا قتله من احرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع
الاثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف
ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما **قوله** لشبهه به اذ يستعمل

اولانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص قوله بالنباح المعتاد فيه مسامحة اذ الهرير
صوت للكلب دون نباحه على ما في الصحاح قوله قد يكون خيرا قيل لا بالنسبة
الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهر اذا راى مجيب للنشاط لانه يراه
غير اجنبي ونباحه اذا راى العدو لاضطرابه حيث يراه اجنبيا قوله فيقدر وصف
وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تغفل
فالمثال انما يكون للمخصص بما يخصص الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل
في نباح غير معتاد فالمثال للتخصيص بالصفة قوله وهذا المثل فيصح الابتداء انما
يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فالتركيب مفيد من
غير حاجة الى تخصيص المبتداء قوله علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار اورد عليه ان قايم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا تسامح لا يطرد
اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول التخصيص بتقديم الخبر الظرف قوله هذا هو
المشهور فيما بين النحاة لما اشاره الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى يقع
مبتداء صح يكون قوله وقال بعض المحققين منهم الخ عديلاله واما اشارة الى ما ذكره
في نفس سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها
الفاضل الهندي والابحاث التي نظمها في هذا المقام فارجع البيان كانت لك الهم
قوله وقال بعض المحققين منهم يقال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين
الا ان النحاة لما راوا ان المبتدئ لا يفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة
وغيره ضبطوا امثلة قلما يتخلف عنه الفايدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على
النكرة قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح
حصر اللفظ الكلام فيما سوى من يجيبين فعل واسم قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء
قد يقع جملة ايضا فخبر المبتداء من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصروها في سبع
الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا
والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب وايضا حصروا في سبع مستانفة

وتسمى

وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدر بها مبتداء والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا
النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها
القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن
بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب
فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى تفصل لك الممارسة تفصيلا مغنيا قوله ولم يذكر
الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال
اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل وليس ان تقول لم يذكر
لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلا بد في الجملة وكذا في المشتق
والمأول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عايد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان
ضميرا حتى قالوا معنى كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان
وخبر المبتداء واجيب بان في خبر كان للمفارقة بالزمان فهو بمنزلة الفعل قوله
فلا بد من عايد الظاهر فيه ولا بد الا انه شبه مضاف لتعلق من عايد به كما هو الظاهر
الا انه على بعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عايد خبرا لعيد من عايد يعني
قوله كما هو في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا
ان الظاهر صالح لوقوعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيما له قوله
ووضع المظهر موضع المضمر الخ جاز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين
مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ
الاول وعند الاخفش مطلقا قوله او كون الخبر تفسيرا للمبتداء الاولى عين المبتداء
ليشمل قولك الشان زيد قايم ومقولي عمرو قاعد قوله وقد يحذف العايد اذا كان
ضميرا واما غير الضمير فكون الخبر عين المبتداء لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر
لنكتة يفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى
الضمير قوله لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف سائغ كلما قام قرينة وليس كذلك
بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتداء منها جزءا من مبتداء

ل
ما

واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي قوله نحو الكر
كتب في الحاشية الكر دوازده شتروار مهذب انتهى وتفصيله ان الكر اثنا عشر
وسقا الوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر منه
الجار والمجرور المحذوف منا حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي
فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله السمن منوان
منه منه في هذا المثال صفة منوان قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا
او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونها
على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على التسامح
الاخير تعميما للفائدة فظرف الزمان لا يقع خبرا عن جثة لا يكون متجددا فلا يقال
زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام
حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص
الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف
مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل
الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض عليه لا نقل الا على ما قالوا تامل قوله فالاكثر من النحاة وهم
البصريون لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول فما وقع ظرفا
فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التاويل بالجملة لا يختص بهما منهما بل يعم الاكثر
وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المجرور محذوفا
من المبتدا اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف قوله اي مأول بجملة اول التقدير
بالتاويل لان التقدير يلزمه التاويل والصرف عن الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم
على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة من مطارح
الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يغض عنه الابصار ومما لا يبعد ان ينقل التقدير
بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به اي الظرف ملحق بالجملة ومجعول
من جملتها ومما يلقى اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة في كتاب الله

اى

اى المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم معين بجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل قوله بتقدير
الفعل ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا نادرا حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر
فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون في الافعال الخاصة اذا انساق الذهن
اليه بحسب المقام واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالمستقر فيه بمعنى السكون لا بمعنى
الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه
او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل حاصل
ابوه وما حصل ابوه ومما حملنا ان قوله ان الظرف لا بد له من متعلق قيل اتفق النحاة
على ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد
ولا حاجة الى امر آخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه
او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان قوله والاصل في الخبر الافراد قيل
ليتوافق الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط قوله اي على معنى وجب تصدير الكلام
وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الى غير ذلك قوله وذهب بعض النحاة
كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض تتابع سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل
قوله لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه
الامتناع في المبتدا المتضمن معنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة وكانه
اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان
معناه اي رجل ابوك لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه
في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مررت
برجل افضل منه ابوه قوله او كانا متساويين لو اكتفى بعين قوله او كانا معرفتين
لكفى الا انه هرب عن الحمل على التساوي في مرتبة التعريف فالمراد التساوي في صحة
الوقوع مبتدا قوله او كان الخبر فعلا له اي صورة فخرج بقوله له قام ابوه في زيد قام
ابوه وبقوله صورة ضرب الزيدان فاما الان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد
قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيد فمعنى قوله او كان الخبر فعلا

اوكان الخبر مشتملا على فعل له قوله اى تقديم المبتدا على الخبر فى هذه الصور ليس الجزاء فقط
بقوله فى هذه الصور والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغى ان يحمل على انه
اشار الى ان الجزاء جزاء لشروط متعددة قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى
او مجموعا قيل وجوب التقديم فى هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب
على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم
الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفى فان قلت
فينبغى ان يجب تقديم الخبر فى زيد لا قائم لانه تضمن الخبر معنى النفى قلت مقتضى صدر
الكلام ما يغير معنى الجملة وفى زيد لا قائم لا يغير حرف النفى معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره
فى جملته وجملته ما يغيره قوله اوكان الخبر متقدمه احترز عن كون الخبر متاخره مصححا لكونه
مبتدا نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدا لتاخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه
فاعلا قوله اى لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المص او لجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق
بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والاخصر الاوضح ان يقول اى لمتعلق الخبر الذى
يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول
لان لمتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميرا فى المبتدا فى مثال على الله عبده متوكل مع انه
لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل قرين كل
رجل ضيعته والفصل للمتقدم قوله اوكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها الذى بالمفرد مبتدا لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدا اراد
الشارح التنبيه على ان فى الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما تركب عن ان ولم يتعرض
لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال كلام المص اصلح الله شانه ونحن اصلح صح
نقول كلام المص على ظاهره اذ قولنا عندى خبر فى التحقيق عن معنى ان لان عندى انك
قائم فى تاويل عندى تحقق قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق الذى هو ان قيل هذا اذا لم
يكن ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا
للمبتدا نحو لما انك خارج ولولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر وتخصيص

لما عدا اما

لما بعد اما من ضيق العطن قوله اى تقديم الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور فان قلت
ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط ماخوذا فى الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد
تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى كل من هذه
الصور قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيده به تصحيحا للتقليل فان تعدد
الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فى ذلك
المعنى وقد يتعدد الخبر فى كلام واحد لانه كثير ايضا كما فى زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر
فى هذا الكلام الواحد ومن قال قيد للتعليل او التحقيق تردد اللفظ بين المعنى الحقيقى
والمجازى من غير صارف من الحقيقة قوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا
عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذان حلوان حامضان قلت اعتبر فى كل منهما ضمير المشتق
المجموع كما اجرى على كل اعراب المشتق المجموع قوله وفى هذه الصورة ترك العطف
اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدا نحو هما عالم وجاهل فانه ح العطف واجب
لانه يجمع المتعدد اولا فى هذه الصورة بالعطف اولا ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا
الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا فهما عالم وجاهل فى
تقدير هما رجل عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير
عاطف هذا مع اللائم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله وهو سببية الاول للثانى
او الحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضى ان معناه لزوم الثانى
للاول فلا حاجة الى التكلف فى ادراج وما بكم من نعمة فمن الله فى القاعدة قوله فلا يرد
عليه اى على هذا الاصل هذا المثال اى خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم
بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود عليه قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله
ولو قيل بتعليل افعاله تع بالغرض لكان سببا الى الظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشرى
فى هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل العقال على قاعدة الاعتزال قوله فشبه المبتدا
الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدا فانه يصح فيه

قصدها وعدمه لبقاء الفايدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في
الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتداء دخيلا في معنى الشرط
غير عريق قوله الاسم الموصول بفعل ماضيا كان لفظا او معناه او غيره على خلاف الشرط
فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاول هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل كلامهم
هنا في ما ذكره لان المبتداء الذي دخل عليه اما والمبتداء الذي يكون احد كلماتها والمتضمنة
لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقضى منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط
في الفاء وليست مصححة لدخولها والا انتقض بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه
الموصول بفعل معنى قوله او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فالاولى افراد الضمير قوله
ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء هنا زايدة اذ للمبتداء المتضمن
بمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح به بان ذلك
لا يجب فيه ويتجه ان معنى الشرط هنا منتفية اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة
ودفعه بانه سبب الحكم بالملاقاة قوله كل غلام رجل ياتيني الخ فياتيني صفة رجل فان قلت
كل رجل ياتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه
كل لا الكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل
المحيط للافراد الموصوف موصوف معنى قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية
لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وقيل انه يشكل باستفهام عن الجملة الشرطية
فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس بعد ان يكون جملها خبرا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع التنازع استفهام وحرف الشرط في الصدارة
ويندفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه ايضا
ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان و
علمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه يسقط اعتبار صدارة الشرط
الذي تضمنه المبتداء فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يصحح دخول
الفاء في خبر المبتداء لضعف مقتضيه وح كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه

لعدم

ف

لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لان فيها بالمكسورة قوله فان قيل ب
كان في التسهيل ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما يختص بليت ولعل وكذا الاختلاف
على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما المنع او الاختلاف في غيرها فمن باب القياس هذا
فظهر وجه كل تخصيص وقع من المص في هذا المقام قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيها يشعر بان بيان المانع بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له
فالوجه انه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة هنا انه يستعمل وامره كامر خبر المبتداء
فلعلم تبيين حاله هنا لا وقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم في الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل
لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد ولحمل
كون المخصوص خبر مبتداء محذوف لا يعتد به بل يتعين كونه مبتداء وما قبله خبره قلت فيكون
المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضعه فينتقض ببيان وجوب
حذف الخبر وبيان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف ينبئ عن الاعتداد به بل العذر في عدم
ذكرهما في هذا الموضع ان الاول من مبنيات بحث النعت والثاني من مبنيات بحث
افعال المدح والذم قوله اي المبتداء المحذوف جعله مثالا للمبتداء المحذوف والظاهر جعله
مثالا لحذف المبتداء وعلى اللوازم الكلام حذف مضاف اي كمبتداء قول المستهل وعلى الثاني
حذف مضافين اي كحذف مبتداء قول المستهل فكانه لتقليل الحذف ترك الظاهر فقوله
مثل مبتداء المحذوف في قول المستهل بيان المعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته قوله
المبصر الهلال القمر الى ثلثة ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر
والليلتين او الى ثلث والى سبع ولليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين
وغير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل لكنا لم نجد في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال
بل هو الصبي الرافع صوته حين يتولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا
كل متكلم رفع صوته او خفض فهذا فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل
المستهل اماه نوديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم هذا فكانه اشار الى ان قول الشارح ح
اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه قوله لان مقصود المستهل فيه منع لاحتمال

ان يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة والحكم به على المحل فالاولى ان يقال المستغنى
باب حذف الخبر ان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتدأ قوله جريا على العادة
للمستهلين في ابان العادة فما التيقن خلافا او ندر قوله غالب التعيين ان العادة من اهل القسم
ووجه العادة ان الحكم مما يتكرر لان كتبادر الرأي من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرة تعرض
مظان الانكار وقوله ولذا يتوجه نصب الهلال وجهان الغالب فيهما هو في اخر الكلام
الوقف عليه وقيل الصحيح فيها الرفع باعتبار الوقف قوله فان تقديره على المذهب الصحيح والاظهر
بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان معناه اني اذا ظرف مكان خبر عن السعي
مكان خروجي السبع ومعناه الظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ اي خرجت
فوقت خروجي وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فاذا
ظرف الخبر المحذوف والذي يدل على صحة هذا المذهب عندي ان العرب اذا صرح بالخبر
يقول فاذا السبع واقف واما ما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة المنقول بعضها مما نحن فيه
ايضا وهو ان اذا معمول فاجأت المقدر والتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع واقف
ويحتمل ان يجعل ظرف مكان في هذا التقدير ثم يحذف الفاء اما العاطفة واما فاء الجزاء والشرط
محذوف قوله فيما التزم يقال التزمته الشيء فالتزمه اي قبل ما لزمته وقوله فيما التزم
ابن تركيب يقال عليه الاظهر في خبر لشد تخلو الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا يخفى ان لا معنى
لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اي موضعه فتح التركيب
من قبيل الترك كثر مدرجه ولكن ان يجعل ما مصدرية والمصدر حينيا فيكون المعنى وجوبا في وقت
التزام غيره في موضعه قوله وذلك في اربعة مواضع لم يتعرض المص لحذف الخبر في نحو زيد في
الدار اي حصل او حاصل لان تقدير الخبر الحملي لفظا الا بما عده المعنى والمتفق ظالم بان الخبر في الدار
بل الاصل قوله الاول المبتدأ الذي بعد لولا الاولى ان يقول المبتدأ الذي بعد لولا وخبره عام
يستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تعيين الجهة
الضابطة الاولى قاصر لا بد من تقييده قوله اي لولا وجد زيد وقد يتعين ان حذف الفعل الكون
واجبا من غير مقدرة ولا في الاصح يجب ذكره في غير السماء وجواب القسم الا نادرا قوله

وقال

٦١

وقال الفراء لولا هي الرافعة ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام فيح ان كان خبرا
يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل اللفظي دون الخبر قوله وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا
الاولى كان مصدرا او مؤولا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقية
فافهم قوله منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضي انتسابها فته
الى احدهما او كليهما نحو لقيته راكبا قائما بين قوله وبعده حال ويجب في هذه الحال الواو اذا
كانت جملة اسمية قوله واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ
الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول اخطب ما يكون الامير قائم
لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يونس التجوز فيجعل اخره مجازا فان قلت فلا يكون
التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن
التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم
مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب
وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير حينيا اي اخطب اوقات كونه
فالمراد بالفعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة قوله ضربي
زيدا حاصل اذا كان قائما تقديره اذا كان ليحصل الحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز
ان يكون عاملا كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر
وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز
عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف له ان يخالف في تقدير اذ كان ويكتفي
بتقدير حاصل قوله فحذف متعلقات الظروف الاولى متعلق الظرف قوله ثم حذفت
اذا مع شرطه العامل في الحال الا ان هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه
تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول حذف بي
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب
في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع
الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل

كان تامة انهم لم يجد والجزا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا لا يظهر وجه لزوم تكارنه
ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قد يكان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف غير
عامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم وفي ما ذكره من التوجيه
للحالي تحسن التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى
المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يجد التعبير عنهما بالملابسة قوله ثم نحول
حذف المفعول الذي هو ذو الحال الفعال يحذف العامل وذي الحال مرة واحدة كما في رشيد مولكه
لكان اكثر استراحة من التكلف قوله وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال يقال و
ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح
وهذا التوكيد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتخصص قوله
اي ضربي زيدا ضربه قايما ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله
لانه يحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم
يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة توكيده المعنوي وتوصيفه يقال في
استفادة الحصر من غير تقدير الخبر عن ظاهره قوله وثانيها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى
المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر ههنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا
فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف قوله وذلك كل رجل وضيعته مثل صح
كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية
عن منقصها اعني الصنعة انتهى وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التي لا تغني و
في مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل
ودفعه انه كما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضميره نائب عن ضماير كثيرة يعود لكل
اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا قوله اي كل
رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب
عن الخبر متاخرا عنه فيصح الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف
على المبتداء وان كان يمكن تكميله لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه

ومن

ومن يشكل عليه ذا قال هو معطوف على ضمير هو فاعل الخبر اي كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف
المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كما هو كل مبتداء عطف عليه بالواو بمعنى مع انه عطف
عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا قوله يكون مقتضيا به يعني متعينا لكن
مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه ذكر لقسم به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي
هو قسمي قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا الفتح في القاموس العمر بالضم
والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمري قوله اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتداء بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتداء
حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات
بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوي قال ابن الحاجب كلما دخلت ام لعنت
اختها وانما قال المصنف خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح
ومذهب الكوفي وهكذا الى باقي الاقسام قوله احد هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع
دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف في الحدود اي خبر واحد من ان واخواتها
والاوضح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله
عليها على المسند وشيء آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على اي صح
المسند لا على المسند وشيء آخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى
الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر
في عرف اللغة الدخول لا ايراث اثر لفظي لان نظر اللغة فيه فالتعميم خلاف الظاهر وهذا كله
لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل كانها وردت على
المسند والمسند اليه لا لايراث اثر معنوي هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر
المبتداء لا خبر ان الآن بتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا او محلا وبقوله معنى
ما يشملهما قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده يقوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى
اصلا فلا حاجة لتقييده بالحيثية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعني ان الجواب السابق
يغني عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق

لا للمسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من
اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون معنى
والحاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في تحقيقه فاللايق ان يقول على انه يلزم ويمكن دفعه
بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم هذا الاستدراك يلزم خروج
قايم في ان زيدا قايم ابوه فان الخبر قايم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف معرفة
خبر ان على اسمه للتنظر انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم
موهم من يهم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة مبتن بقوله
وامره كامر خبر المبتدا كما ان الخبر الجملة للمبتدا يعني بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد قوله
مثل قايم في ان زيدا قايم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد
بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامره لا خفاء ان
المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يعرف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره
الشارح تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا بان امره كامره في
اقسامه ومن اقسام الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك والفساد
انما طرء من فوت بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا في تضمنه لما يستحقها وفي
وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيدا اضربه ومما لم يذكره
عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يفت لسبق ما ذكره
وقوله ان من اباك يراد على مذهب غير سيبويه من ان من مبتدأ وابوك خبر وهو لا يرد على
المص مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه اي في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه
الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز والوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان
الا في التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه مستثنا عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب
ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في
التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لان يتضمن لصدر الكلام
ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا في الدار فان لام الابتداء لصدر الكلام الا ان يقال

اللام

اللام لصدر الكلام في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان اسمها نكرة فيه بحث لان
ان يصح وقوع النكرة مبتدا صرح به الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز فليس حكمه
الا جواز التقديم فقول المص الا اذا كان ظرفا فاسد قوله خبر لا الكاينة لنفي الجنس قدر
المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور في
امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند
البصري فالتقدير خبر لا كاينة لنفي الجنس على جعل كاينة حالا من كلمة لا بتاويلها بالفعل
لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اي خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب
المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجادة لاولي الالباب قوله اي لنفي صفته
اذ لا رجل قايم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فان رجل بتقدير لا رجل
موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال
نفي الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار
بمعنى نفي غير الوجود فلا يكون لنفي صفة الجنس بل يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي
الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي
الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد من التسمية بملاحظة حال البعض الافراد
وح يصح حمل العبارة على ظاهرها والحاجة الى ما في عنه قوله والمراد بدخولها ما عمل
في خبر ان من الدخول الايراث اثر لفظا او معنى ففي قوله فلا يرد نظر كما عرفت لظهور
ايراث اثر معنوي في نضرب قوله وجعل الدار صفته قال المص المثال الحسن ان يكون واضحا
غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل في الدار
يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئي المثال قوله
لا يجوز ارتفاع صفته هكذا قال المص واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح
لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فاما
الظاهر في لا غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه
قوله لا يتقيد بالظرف يعني من غير مسامحة ويريد نحو الحال وفيه نظر لان الظرف القائم

التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فالالائق ان لا يتجاوز عن المثال و يقال لا حسن
تقييد الظرافة بفي الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جمع غلام
الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار
عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله ولا يكون مثالا لنوعي خبرها ولا يكون
مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان اشمل
قوله ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا فقدر موصوف كثيرا لمصدر الفعل والمشهور
في مثله تقدير الزمان وهو الملايم لقوله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لا اله الا الله النفي عليه
يقال لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل
لان النفي يرفع الوجود ورد بان النفي يرفع الوجود الشامل للوجود في نفسه وللوجود
لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي
الوجود في نفسه كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند
الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه قوله اي لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري
كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره
ان اصل التركيب الله اله فدخل لا و الا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو
الاله وهذا مما يتخبط تعقله الاذكياء ويتحيرون من كلامه هذا وانا اوضح لك بكلام
وجيز وهو انه لو بدل لا و الا بكلمة انما وقيل انما الاله الله لكان كلاما تاما من غير
تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير راجع لفظي هو ان لا
يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى قوله انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى التقدير
خبر تيقنه للمصباح بان لا يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة
ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت
الشارح الى ما تبعه لانه يجوز ان يكون نائبة لا تنفي كنيابة يا مناب ادعو
ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها قوله وعلى التقدير بني
يحملون ما ترى خبرا في مثل لا رجل قايم على الصفة اذ اثبت في لغة بني تميم لا غلام

رجل

رجل قايم برفع قايم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون
لم يجعل قايم خبرا الان هذا البحث ليس وظيفة العرب والانكار انما يتاتى لو التزموا
في مثل لا غلام رجل قايم نصب قايم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل
والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب
الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فتقول معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف
كثيرا عند قيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف
بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله
وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذف فان معا بمعنى الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف في
في خبر لا دون خبر المبتدا رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء ووجه معنى
قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال واما عند بني تميم
لكان اخصر قوله لما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما ينفك عن القبيل قوله
اي عمل ليس هذا مفهوم من اضافة الاسم اليها ولا لا نقل المستفاد من الاضافة
عملها الا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملها الا على عملها عمل ليس حتى لو ثبت
كثرة عمل اخر وانما قال الشارح اي عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل
مستفاد من التشبيه بليس فقد ابعد وكذا تجويزه رجوع الضمير الى التشبيه لان
التشبيه واقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ
في نفيه ودخوله على المبتدا والخبر قوله شاذ قليل حمله على الشذوذ في الاستعمال
والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر على مورد السماع وهو
النكرة ومن قال وهو الشعر فبيانه تحكم قوله من صد عن نيرانها الحاشية الصدود الاعراض ض
والبراح الزوال والضمير في نيرانها الحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فانا زوال
لي عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي
الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها
وبين معمولها ابى احتمال ان يكون لا براح من قبيل الا شيء فجعل الشاعر نفسه

عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدل في رجل عدل واحتمال ان لا يكون عاملا لجواز
ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا قوله اعلم
ان المراد بالمسند هذا النقض مبني على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل قوله
علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف
علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوب بنحو رب مسلمات ومسلمين ومسلمين
بل مررت بزيد وقوله وهي اي علامة كون الاسم مفعولا لا مع قيد الحيثية فلا حاجة
الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما
اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفايدة ولم يسند اليه
ذلك الفعل ويتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه
مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل
مفعولا اصطلاحا وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرهت
كراهتي وقعد الضرب والتاديب ولمت زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول
على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة
الى بعض افراده ويتضح من هذا وجه اخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فتحفظ
فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه
فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت
المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى
فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع ولانا ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم
التسلسل فيدفعه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به يصح اطلاق
المفعول لانه صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد
في الظاهر وتغيير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير تقييده بالصيغة والمفعول به خال
عنه متقيد بالاسناد اليه فتقيده مغير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق
المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا

ضرب

ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور
اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل
حقيقة او حكما ليدخل فيه ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن قوله وانما زيد
لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لامرية فيه انما الشان في تخصيص
المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادته
لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني مما فعله فاعل فعل مذكور
ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثاني ليس مما فعله الفاعل لانه لا يكون
صفات المعاني التضمنية على الالفاظ وانما يكون صفات المعاني المطابقية
وثانيهما ما نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة
الاسم وتركه في اخواته تفنن في البيان والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريف
اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه قوله او اسما عطف على قوله مذكورا ولا يخفى
ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر وكذا الاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما
هو الشايع قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب
واقع على زيد وكذا اخرج ويلك وانواع الضرب وقعت او الف ضرب وقعت
لكن لم يخرج نحو ضرب شديد في قولك ضربني ضرب شديد وضربني انواع او الف
وتحقيق الكلام هنا ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل
فعل بحسب التركيب مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعله المتكلم فعلى هذا
اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما
هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج
تاديبا في ضربت تاديبا وانما هو لاخراج اقائم وضارب زيد على سبيل التنازع
فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القايم بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل
وبهذا اندفع عن التعريف ورود كرهت كراهتي فان كراهتي لا يدل بحسب التركيب
انه فعل فاعل قوله صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلق بمذكور قوله بل المراد ان

معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فعلى الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من [illegible] الذي
فيه معنى الفعل فاشرح قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال
الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله
على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل
على ما صدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج
تاديبا انما يتم لو كان التاديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك
بالتحقيق الذي يمحق **قوله** للتاكيد ان لم يكن مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي
لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا
ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا
مطلقا للتاكيد **قوله** والنوع ان دل على بعض انواعه يريد الدالة على بعض انواعه لفظا
او في ضمن الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب **قوله** والعدد
ان دل على عدده اي عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى النوعي عن المثنى المعدود
الشخصي **قوله** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والا لكان في مفهومه
زيادة على مفهوم الفعل **قوله** وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ومناطه فايدة
هذا الحكم كلمة قد للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه
لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او عطف على المثنى والمجموع اي الاول قد يكون
بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي
بالفاظ محفوظة واللفظي يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح بانه ليس
باب سيبويه **قوله** نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن
القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح الصحاح
النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا **قوله** وسيبويه يقدر له
عاملا اي فيما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر من سيبويه في مثل انبت الله نباتا
دون مثل قعدت جلوسا **قوله** خبر مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب وخبر اسم الفصل

محف

يقال صح

مخفف اخير ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث وفي القاموس فلان خيرة الرجال
وفلانة خيرة النساء **قوله** والجدع قطع الانف والاذن لحن في الرضي كلمة او بدل
كلمة واو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليها بالذل وقبح الحال **قوله** وهذا معنى
وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان
القياسي ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال
العاملة بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة
ولا قاعدة له يعرف بها **قوله** فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض
لان كون المصدر المضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر
او غيرها فحذف عاملها قياسي او ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق
بعبارة المصنف هو الجواب الاول **قوله** مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى حمل مثبت
على ما اريد اثباته **قوله** بعد نفي داخل الظاهر انه قيد لنفي صفة لان الصفة
الواحدة لا تصح ان تكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقدر صفة
معنى نفي وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف
والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي بتاويله بواحد من نفي او معنى نفي والصفة
في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او
معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم **قوله** داخل على
اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه
لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان
زيد الا سيرا بمعنى الا يسير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل
معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في ما زيد الا سيرا وخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه
بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا الا باول
او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا سير مع انه ليس [illegible]

الفعل قوله لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا
مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل
قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون
كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا فان حذف فعله لا يجب
بل الصحيح ما حالك الا ان تسير سيرا شديدا قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف
على مثبت لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله اي في موضع الخبر
عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا تفي العبارة بتقدير هذا وكان جعل الكلمة
ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه
بعيد ايضا والاخصر الواضح سواء ان يقال او وقع مثبتا بالا او معنا ما او مكررا بعد مبتدأ
لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه وفيه انه يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع
مضمون جملة قوله تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر الخ او على انه يكون للتاكيد
والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث
يجب تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير
المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا
اي ما انت تسير الا سير البريد قوله البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى استر
اذ علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى پيك قوله ومنها ما وقع تفصيلا قيل
القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى آثاره وفيه نظر اذ لو كان
الانتقال منه الى آثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة في حذف عامل
المفعول المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند
الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وح نقول
او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصحب مع زيد

مسرورا

مسرورا فاما ان ينفعه او ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت السرور
والاثر اثرها فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة قوله وباثره غرضه من
الشيء اثر فاعله بواسطته سمي اثر الروح تقول الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغني عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على
بيان موضعات القيود واعرض عن بيان احترازاته المبنية لغيره لان ما قيل ان
مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو له سفر يصح صحة او يغتنم اغتناما لانه مضمون
المفرد كلام لا يحصل له لان صحة اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة
وكذا ما قيل ان متقدمة بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال ثم وكذا ما قيل
الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل لا وثوق له فلعدم تحقيق فائدة
المتقدمة لم يتعرض له قوله وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة هكذا فسره الرضي
ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد وفداء او فداء
او ثم فداء وكونه لم يذكر المحتملة لتناوله قوله ومنها ما وقع للتشبيه اي لان شبه به امر
يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق هنا
ليشبه به شيء بشيء لا ليشبه به شيء فالاولى ان يجعل التشبيه بمعنى ان يشبه
بشيء والمفعول المطلق الحقيقي في مثله لا محالة مشبه به او بمعنى التشبيه الذي فعل المتكلم
وصفته اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في
المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها كما في له صوت صوتا مثل صوت حمار
وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثله ولا بد من تصحيح النقل
قوله لزيد صوت صوت حسن يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق
لا من القيود والاوجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا
التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فيه العامل من الجملة
السابقة فاراد المصنف التصريح بوجوب حذف العامل فيه وانما بيان [illegible] صوت
صوت حسن بدل او وصف لضمير ودرج صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال

للوطئة وآجاز الشيخ الرضي جعل صوت تاكيدا لفظيا **قوله** واحترز به عن نحو صوت
زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار بصوت زيد **قوله** فاذا له صوت
صوت حمار جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير
مثل او بتاويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند
الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يتعرف بالاضافة واعلم انه لم يجوز الجمهور ان يكون العامل
للمصدر المذكور لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وعمله بهذا التاويل واعلم ان الجار
ان مع الفعل مرجوح وهو في هذا المقام مقطوع به **قوله** صراخ قيل هو اسم بمعنى
المصدر **قوله** لا يحتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره وفي مقابله
وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل
اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة يحتمل اي لا محتمل ثابتا لها غيره وقيل غيره
منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة **قوله** اي
اعترفت اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده
قوله وسمي هذا النوع من المفعول المطلق الخ التسمية من متاخري النحاة في
هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون نسمي على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير
المتكلم كناية عن المتاخرين **قوله** ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع بعد
مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربته ضربا **قوله** لانه
من حيث هو منصوص صريح لمعنى لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر مؤكد
لنفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد بمعنى المصدر وجعل تسمية المصدر
بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب للغرض ان المؤكد لفظ المصدر
لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج
الى التاويل قوله تاكيد لنفسه ووجهه انه يؤكد جملة كان في عينه لتعينها للدلالة على ما
يتعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد لفظ الجملة وهي
غيره وليس فيها ما بمنزلة نفسه لا يحالم فيشاركه في التعين للدلالة على المعين

للدلالة

للدلالة عليه **قوله** ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره هذا ما اختاره المصنف ورد
عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد ليس هنا
حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه لتكثره وتقرره ومع ذلك
تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون من عبارة وسمي القسم الاول تاكيدا ليس لغيره
قوله ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من
قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره
قوله مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربتي الامير فانه
مثنى مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك
ينتقض بضرب زيد ضربتيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونها لا لبيان النوع وقد صرح
بهذا القيد الرضي **قوله** وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف
اذ الظاهر تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره اشتراط
كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول **قوله** ويجوز ان يكون من لب بالمكان
فان قلت بل يتعين لاستغنائه عن الحذف الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت
كانه احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس الب اقام كلب ومنه
لبيك اي انا مقيم على طاعتك البابا بعد الباب او معناه قصدي وانجابي لك
من قولهم داري تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امراة لبة
اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حسب لباب خالص **قوله** بحذف
الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع التلبية فيأمر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم
بسرعة فيفرغ لسماع المأمور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم **قوله**
وعلى هذا القياس سعديك اي سوى جولتان يكون غير محذوف الزوائد فانه لم يجئ
ثلاثي اسعد بمعناه **قوله** للمفعول به قال المحقق انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق
به يعني ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل او الصلة ومتعلق بما ضمنته من معنى
التعلق ومن خفي مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود

الحال قوله ولم يذكر اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام
الاسم او تفاديا عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به
في قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس باسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق
الاسم في تعريف المفعول المطلق او تفننا فتنبه في تعريف المفعول المطلق على ما
هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية
اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل بتضمنه
كما اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن بمعنى الاستفهام والشرط دال على
المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية وكذا اعدا اسما ولم يقيد
بالدلالة على معنى غير مستقل وقد مر جوابه ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب
قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ارباب اللغة
يقولون لكنه نحو ذهبت بزيد فانه يقال الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى
ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل شمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا
التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل
بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد
وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربت نه
في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما بين
به وفي المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج والمستثنى والتمييز لم يكن
على تمييز فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث اذ ليس التعلق
بهما اولا ومما يجب ان يعلم انه اشكل على الحد عمرو في اشترك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد
التعلق بتعلق غير الفاعلية وخفي عليه ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج
التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد
التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه بل
قوله وللمفعول المطلق نوع من مغايرة لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه

للاول

لا يقال الضرب وقع على الضرب والضربة بل يقال الضرب والضربة قوله والمراد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الاولى فعل مسند وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر
اسناده لم يسند قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به زيد
ودخل درهما في اعطي زيد درهما واخراج زيدا ثم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم
وهو الارجح الاليق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم بان
المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على نسبة مفعول
ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به
خفي عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وله
دفع اخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في
اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي خروج شبه الفعل
قوله لقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء كما هو الاصل
كما في نظايره ولكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله كوقوعه في
ضربت وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فينافي
التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص لا
للاهتمام قوله اي تريد بكتابه اي تريد بكتابة قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر لجمهور
على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند
السامع ولا يخفى عليك انه ينبغي ان المذكور خمسة خامسها المندوب على
طريقة اللص فرعاية مذهبه تقتضي ان يجعل الابواب خمسة قوله لوجوب الحذف
في باب الاغراء الخ كتب قدس سره في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله
الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قوله نحو امرأ ونفسه
معناه الحث على الفرار من المرء ووضع اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف
وعلى الثاني للمصاحبة ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه
واعترف به الزمخشري كما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل بامثاله

من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه اخر فمما يتعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا العدول عن حذف
الجائز واجبا قوله سهلا من البلاد لا حزنا في الحاشية السهل نقيض الحزن والحزن ما غلظ
من الارض قوله بوجهه او قلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار في التعريف بحقيقته
لا يتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ثم كان
بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه مستبعدا جدا صرف
قوله اقبال عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب
ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال
حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سما
ويا جبال ومنه نداءه تعالى لتنزهه عن الاقبال الذي لا وجه له ولا قلب فلا بد لذلك
التنزيل من تنزيل الاعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم اخر يقال في القول
بتنزيله كانه منزلة من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة
وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع
ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام مسئول فهو لا يستفاد من تقدير
ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية
فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير
الدوران على السنتهم فيستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه
قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وكانه منعهم
عن ذلك انهم لم يعدوا الكلمة وا من حروف النداء قوله بان يكون انه الطلب لفظيه
الطلب لفظا يتوقف على لفظية الته والمطلوب فانتفاؤهما قد صار الطلب تقديريا
فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتامل قوله والمنادى او الحرف في جواز
حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها بان النائب يحذف اذا كان له
نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا ثابتة ويتجه على جعل التفصيل المنادى انه لا وجه
لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتداء

والخبر الى غير ذلك قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد زعم
ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال
بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة
بينهما قوله فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم قوله فعند
سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ان هذا انما يتم على قول من قال ان الفعل
محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف
فلا يصح الفعل بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي
الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغني عن تقديره
فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده جزء الجملة قوله وعند ابي
علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه
المتكلم ونقض باف بمعنى اتضجر وتعقب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل
لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة وا ورد عليه وعلى مذهب
سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا
يفيد يا وحده واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط
والقسم وهذا لا يتم ما لم يبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان
الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق
حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة
هنا للطلب فيا زيد في تخريجها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فتمام
الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه قوله ويبنى اي يجب ان يبنى
لانه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في المسائل الا ان العلم الموصوف بابن مستثنى
عن الحكم كما سياتي قوله لفظها اي لفظ كل منها لا لغة الثلثة لتساوي المجموع
بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن
قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف

المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة برده ان اقسام غير المنصوب
ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف ولطلب الاختصار في
بيان النصب لايخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه
والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء
على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار
في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديمه على النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار
لكثرته اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان
البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به
وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث
لاتصال بينها البناء والتغير عن حالة الاصلي **قوله** يرفع بها المنادى في غير صورة النداء
اما قبل النداء فيكون مسند برفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه واما بعده فيكون
التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولك
ان تجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى **قوله** او الفعل
مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى
ضمير المنادى وكانه قيل ويبنى على ما به الرفع ويتجه عليه ان محل نيابة الرفع النون وكانه
لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم **قوله** اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد
في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف وما يقابله شبه المضاف فدل على الارادة
بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابلته وقيل ينصرف المفرد الى انه
الفرد الكامل المفرد بمعنى ما ليس بمضاف **قوله** وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر
اليه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف
شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان ما جعلها لا تجعل شبه مضاف دون ما لم
يجعل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفرع ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف
شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سوى فيه الشارح وآخر

لكلام

بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجئ ما بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه
من حيث المعنى وليس كذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبار انهم اما الداع معنوي
او لاضطرار نحوي اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع
المعطوف والمعطوف عليه اسما لشئ اما علما نحو يا زيدا وعمرا اذا جعل علما او اسم
جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة
عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل من
نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو
لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف النفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف
المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف
عليه الذي مع المعطوف اسم لشئ والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاولان
فقط **قوله** لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكان الخطاب الحرفية
فقوله المبنى لما ناسب مبنى الاصل معطى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل
علة البناء عروض حاجة المنادى في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة الخطاب كالضمير
المخاطب فبنى لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت في العلم لم يعتبر
فقدانه طردا للباب **قوله** وكونه مثلهما افرادا وتعريفا قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف
وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف
الخطاب **قوله** ويا زيدان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون
لزمه لام التعريف تخصيص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا زيدان
قوله اى بلام تدخله وقت الاستغاثة يعني الاضافة لا دنى الملابسة وليس من قبيل
اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر **قوله** وهي لام التخصيص قلت بل لام التعليل
اى اغثني لنفعك ولاجلك وفي يا لله اغثني لمقتضى ذاتك ولكرمك **قوله** نحو يا زيد
لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب
او التهديد **قوله** واحب اى عن الاعتراض في ما قيل او بان قوله مثل يا عبد الله من نحو

عبد الغفور

مطلب لزوم لام التعريف اذا ثنى العلم او جمع

القاعدة مبنيٌّ عن الغفلة قوله كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد دالخ فيه انه يأبى عن
هذا التوجيه ان التكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى لكونه نه
بشيء لبعض فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد
ليغير حاله ويترك ما يوجب قتلا وضربا فيغيث المهدد ويخلصه عن اثم القتل او الضرب
او يستغيث به له بان ينجي نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث
بالمتعجب منه ليغيثه في التعجب المفرط الذي فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا
التعجب قوله لانتفاء ما يقتضي فتحا لا يختص للمقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف
الخطاب صورة قوله ولا لام فيه ح ظاهر كلام المصنف بجملة حالية فتحق بالمقصود لا
يفيد تقييد الفتح بالالف لعدم اللام لا تغفل لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن
غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها لا انا نقول وجود الالف غير ضروري
لجواز الفلا بهابا بالاقتصار اللام الخفض وقوله فيبني اثرهما تاف فيه بحث فانه لا اثر للنكا
بنيهما في الاحمار لان جر غير المنصرف بالفتحة الآن بعينه اطراد الباب ولك ان تقول
ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية قوله
وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع
مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير يا بصرتي مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا
ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواهما وان اراد بنصب ما سواهما لفظا او تقديرا
او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يختص بما سواهما ويمكن ان يقال اراد وينصب ما كان
عليه من النصب سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء
وكيف تغنى عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان حكم يا يوم لا ينفع مال ولا بنون
مهملا في بحث المنادى قوله مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من امثلة النحوية فانه لا يحتمل الاشكال ان يا طالعا جبلا
لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى معرفا
معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف وذكر من الامثال الى حاجة
ما شاء قوله ويا حسنا وجهه ظريفا في الحاشية انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نعتا في

كونه

كونه نكرة ولم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسن الوجه الظريف هذا لكن
وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة
او ظرف نحو يا حليما لا يعجل فقد وسعا فانه لا يجوز القدوس يا نخلة من ذات عرق طويلة
فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه اعني التابع في اللفظ
والحقيقة فيخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجيء في كلام الشارح نكتة
عدم تقييد التابع هنا بما يخرجه فمن ذكر هنا ما سيجيء في كلام الشارح فلم يتتبع كلامه
ادنى تتبع قوله المبني ما يرفع به قيل هو المتبادر من لفظ المبني هنا لانه قيل فيه ويبنى
دون غيره قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه هذا الحكم صحيح على اطلاقه
فان يا عبد الله وعمرو فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما
عده بناؤه فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الآتي حكمهما فيما
خلطهم وكذا يا زيد وعمرو يجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله قوله لان توابع
المستغاث يعني ان الحكم على توابع المبني يرشد الى التقييد للمبني لانه حكم مخصوص ببعض
افراده عقلا وانما خص فائدة القيد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف
بابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو العاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه
لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولا شبه مضاف للفرد الحقيقي
يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه لادراج المضاف
بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجر الحكم الآتي الخ فيه ان عدم جريان المذكور لا يستدعي
التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو
عادته فالتفصيل لمعرفة التوابع اجمالا او ينبه بذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع
الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل
قوله لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليلائم قوله
وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك

قوله وكان المختار عند المص ذلك قوله ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي واقوى منه
انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكور بين حكمها حكم المستقل لكن
تصريحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد ههنا مبني
على الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة
لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف
الداعي وعدم جريان التاويل في وصف المنادى المستغاث الآن لقال ان مشابهة
المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولذا لم يقل
المعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح قوله ترفع على اللفظ هذا [illegible]
النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة احد
والمقام لا يحتمل التفصيل فتركناه لما هو اهله قوله الظاهر او المقدر سواء كان لانه لا يحتمل
الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان اهؤلاء مبنيين محل نصب في محل رفع قوله وتقيم
على مثالها او لانه اول لا يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى
بالتمثيل للعلم لانه يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له قوله وهو استاذ سيبويه
وهو الذي قال اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق التفتازاني
في حاشية الكشاف هو اعلى كعبا من سيبويه قوله ان كان كالحسن يعني علما فقوله
والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن المص في شرحه ذهب الى ما
ذكره الشارح وكان للمص لما راى ان المحقق ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام
في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما فقيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس
على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لابد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه
وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب
لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام
عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل لامه جزء العلم

ودلك

[illegible]

وذلك في علم هو كلمة جنس في الاصل خص بفرد منه لخاصية له فيقت ذلك التخصيص
ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق وبابل يسمى به لانه اصابته الصاعقة
واما تقديرية اما العلم تصور معنى جنسي كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالاربعاء
فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن
لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري قوله وللاضافة عطف على المفردة وينصب
على محله عطف العرين على معمولي عامل واحد لان العامل في صفة المبتدا والخبر واحد
هو الابتداء قوله حكمها اي حكم كل واحد منها او الضمير راجع اليهما بتاويلهما بالاثنين
التوابع فعلم منه انه لو قال وما في حكمها حكم المستقل لكان اخصر قوله والعلم الموصوف
فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر من مسائل التابع قلت من مسائل
التابع باعتبار ان التابع للمضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح قوله
المبني على ضمه لانه اسم المعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز
ان يبنى اختيار الفتح عن جواز الجر في يا زيد بن مغيث قوله تجرد عن النداء لو تحق
بها يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو قوله بلا تحقق واسطة بين الابن
وموصوفه كما هو المتبادر ما هو الاعم قوله اي اذا اريد نداؤه فبيانه انه لا
لم يجعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكما انه لا يصح
ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مرادا النداء فتقدير الارادة لا يسمن
ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا الفصل من مباحث التوابع لانه يبين
انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موضعه ما بين احكام المنادى
قوله قيل مثلا يعني على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لجواز
ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا مثل العاقلان الى غير ذلك ومن فتنة
فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام
لان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب
عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام اذ في جواب

ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام
ولهذا احتيج الى استثناء يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على
التمثيل بدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان اي تثنية العلم لا المعرف باللام
لو اريد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام هنا
بلغت اعلى المقام الذي لا يناله الا الكرام قوله يا ايها الرجل بتوسيط اي الموصوفة
المحذوف ما اضيف اليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش
بتقدير يا اي هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف والاولى بالعلم
وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا واي في التوسيط على نحو واحد ولانها لو كانت
موصولة لصح يا ايها النجم او الصعق ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة
كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بندور الموصوفة احتجب عن منه الوجوه
المكشوفة قوله مع ها التنبيه لينجبر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء بقرب
حرف التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل يشعر بالتزام حرف
التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء
اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل
اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر ما
لا يحتاج صفة اسم المبهم اي صفة اسم المبهم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام
اذ لا يجوز اخراج صفة اسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل
وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب الخ ولهذا لم ينصب تابع المنادى
المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد ينصب محله ومنهم من قال التنوين
في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب
الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ
من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى
حقيقة منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا المنادى

حقيقة

حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله في باب النداء
قطع همزته واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص نداء ايها وايتها
ذكره في مغني اللبيب وندائه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد مناسبا
بالمقام فمن ضيق العطن الذي لا يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول
يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله مثلا في حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف
منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره فيقال اللهم وهو مختص بالدعاء
قوله بانه اشذ شذوذا الظاهر اشذ وكانهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشذ ولم
يتنبهوا ان الشذوذ افعل يجعل الشذوذ بمنزلة العيب قوله وتيم الثاني تاكيد لفظي ولم
ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما واقعا في الشعر
يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين
هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ الرضي فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ
الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء
الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه لانه مذهب استاذه وهو
الخليل وهو تابع له فيه قوله والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكان المصنف اشار الى
رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتفصيل بحث قوله لا ابا لك قال الجوهري هو مدح اي
انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك
لست بابن رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا اب لك
ولا ابا لك ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر قوله
فتح الياء وهو الاصح كما هو المشهور والسكون اكثر قوله احتراز عن نحو يا فتاي ويا
قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع و
التثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان
الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان الاكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم
ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي اذا اشتهر اضافته

الى المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذا
القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف والقلب مغير عبارة الرضي حيث قال
ليدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا قوله
وقد جاء شاذا في غير يا بني فانه كثير فيه الفتح لثقل اليائين قوله ويكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة
عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين يفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف
والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف على غلامي بسكون الياء فبالسكون
اجود ويجوز بحذف الياء واسكان ما قبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والا
فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا على محذوف اي بالهاء وبالياء وقفا فيكون في حيز
الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب ليشكل يا غلاماه قوله وقالوا
يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد ههنا من عدم التقييد بوجه بل الاقتصار على
على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاخصر الاوضح ان يقال ويا ابت ويا
امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال التاء بالياء الباء صلة الابدال وانما تدخل على
المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما يسبق الى الاوهام قوله
وقد جاء الضم ايضا وهي لغة الضم جاء بالهاء على ما في القاموس وهذه التاء لانها
غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها
عوضا عن زايد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلي قوله او مكسورة لكونها
البدل الياء ولا يناسب الكسر الوارد عليها بل ينافيها وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه
ان يقال لما ابدل بالياء التاء فاقتضت كسائر تاآت التانيث فتح ما قبلها
انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء وهو محفوظ بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب
المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى بما احدث فيه من الاعراب قوله ويا ابتا
عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه في معنى ويا ابتا ويا امتا او عطف على فتحها اي كما

مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بلا الف والفصل للمتقدم قوله فانهم يقولون
يا ابن ام لو كان للاعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافاد
العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين
ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما هو شايع قوله مثل يا اب يا غلامي فقالوا الخ
وقالوا يا ابه وقفا قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الى الاخص وقالوا يا ابن ام
ويا ابن عم خاصة قوله الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو
رخيم والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه
تسهيل للنطق بها قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوعه مقيد بسعة
الكلام يحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بطريق الاولى وفي الانصاف
ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة قوله اي لضرورة شعرية ظاهره انه
جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم
والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما يجيء
وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل في ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في
غيره ضرورة ولك ان تجعل اللام للوقت اي جائز وقت ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار
صفة الترخيم اي الترخيم في غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع قوله اي المجرد
التخفيف وسمي حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا
في القاموس وما في هذا المقام من كتب النحو ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم
يثبته القاموس وجعله معنى المجرد وارد عليه بتجويد فانه حذف للاعلال بدليل
صيرورة ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون نسيا وقيل حذف
ليصير الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في ما
قبله قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني لم يلتفت الى
ارجاعه الى ترخيم المنادى ثم بين عدم جعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في
قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال لو كان ان يجعل الضمير الى

مجرد التخفيف

قوله ترخيم المنادى **قوله** امور اربعة ثلثة منها عدمية الثلثة العدمية رابع فانهم
وهوان لا يكون المنادى الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك
تقول فيه باضباعه في الوقف لامحالة باضباعه بالهاء الا في مقام الحاق الف الاطلاق
فانك تقول فيه باضباعا فرخمه بحذف التاء وتقف بالف الاطلاق **قوله** لانه ليس الجزء
اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد
بدون زيد **قوله** وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير **قوله**
ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية العرب وان جاز
نقصانه ان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو يا دمّ فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم بان لا
في حكم المعرب **قوله** بلا علة موجبة كما في عصا اذا المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت
قوله ولئلا يصير ملتبسا بتاء التانيث واذا وقف على المرخم منه توقف بالهاء
فيقال في يا طلحة يا طلحه الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو كفى قبل التفرق يا ضباعا
قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم الخ او تقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم
شرع في بيان شرائط خصوصياته او تقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان
اقسامه **قوله** زيادتان قبل لا بدان يكونا لمعنى ليخرج نحو عضنصب **قوله** في حكم الواحدة
في انهما زيدتا معا وان كانا لمعنيين نحو مسلمان وشيلمان علمين وكما ان الزيادتان
زيادتا التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادتي عمران هكذا قيل
وفيه نظر لان زيادتي آخر سعلاة للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليسا
مما زيدتا معا لان اللام الزايدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء **قوله** واحترز به
عن نحو ثمانية ومرجانة وتنبه به على وجه حذفهما معا **قوله** او كان في آخره حرف صحيح اي
لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتبره الرضي حيث قيده بغير التاء لاخراج
نحو سعلاة والسعلاة والسعلاء بكسرهما الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس ولك
ان تريد باخره آخره الحقيقي وتاء التانيث في آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة **قوله**
وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يفسر بما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب

تابة ولا يكن موقوف بسكون الوقف

٧٤

فيلزم حكمهم المعتل الذي يقبل الاعراب لمخالفة الصحيح **قوله** اي الف وواو او ياء ساكنة احترز
به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مدة **قوله** حركة ما قبلها من جنسها احترز به
عن نحو خيل وسنور فانها لا تسمى مدة **قوله** والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن
لغلبتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة في اصله وانما صارت مدة
بالاعلال **قوله** وانما لم يأخذ بهذا القيد ولكن ان تأخذه فيها وتجعل شيئا اكثر من اربعة احرف
في الاصل لان نحو ثبون جمع ثبة واباك وان تجعله منقول جمع ابن للاسم يستعمل الا كثيرا
فينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرج فاعرفه **قوله** حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين
لا لاخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتعبيره ليس كما ينبغي ولو قال المصنف كان
ما قبل اخره مدة حذفتا لورد نحو سعلاة وسعيد فمن قال العقال لكان اخصر ولم
الا انه لم ينقل العدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل **قوله** وثلث من البوب
والتعد صغار الغنم على ما كتبه في الحاشية **قوله** اي فيحذف حرف واحد قدر للمضارع
مع مضي اخواتها الماضية لدلالة على كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء الماضي بغير قد ولانه
ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم
الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقضان بيا ضاربة فان ضاربة مركب ولا يحذف
منها الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعها حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة
مركبة حقيقة مفردة حكما **قوله** وهو في حكم الثابت مع ان المحذوف لا لعلة موجبة وما هو
في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة
اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون ومقاضون فيقال بعد الترخيم
يا اعلى ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم
ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها للنبت فانه بفتح لالتقاء الساكنين عند
سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم متحرك
في الاصل قبله الف نحو رادّ فانه يرد الى حركته واسم قبل اخره مدغم ليس قبله الف على عدد
الفرا نحو باحمر فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته **قوله** فيقال

الفاء فاء النتيجة ومن قال هي فصيحة خرج من الفصاحة قوله وبالكرو في الحاشية كروانك
طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح سوطاير يقال له الحبارى وآنرا شواظم
كويند كركى تحرى كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله
كادلفي ادلو لان المنادى في حكم المعرب لعروض بنائه فاعل ما يعتل به اسم المعرب
ولم يجعل في حكم موضع انه مبنى قوله وقد استعملوا الاوجه لايراد المندوب في اثناء
مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى
برمته قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد بها خاصة لانصراف
المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا في المندوب مع انه اخصر واظهر للتنبيه على
ان الصيغة للنداء اعيرت المندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما
المتبادر من المتفجع عليه من بكى عليه لا ما يبكى لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح
بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المصنف واويلاه ووامصيبتاه وواحسرتاه كناية
عن الميت لانه كانه هلاك النادب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب
بوا امتيازا به يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة
للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه رد
على العلامة التفتازاني حيث قال العرف دخول الباء في الاختصاص على المقصور
ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعرف في صلته دخولها
على المقصور عليه قوله ليرد انه لا يفجع نكرة ليس ورود هذا باعتناء على تاويل
قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوله به لكون قوله ولا يندب الا
المعروف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله
وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال يجمع بالنداء يلتبس
بالمنادى وفيه انه لا يدفع الالتباس بالمستغاث وفي ذلك الكشف بالنفع اشعار
بوجه زيادته قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المصنف فيما كان حركة آخره
اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه واما قال المصنف فان خفت

اللبس

اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة الالف متفرع عليه وهو الاصل والاظهر
ان الياء منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس
وكذا الواو لا انه معدول اليه ومع كلمة الفاء في عبارة المصنف وقع في مكانه قوله
واغلامكيه نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى
فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب شيئين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف
ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى
على ضرب من الدعوى والتنزيل كما في ياجبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا
بالخطاب ولم يصح واغلامكيه قوله لا رجع به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم
بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات
اي دايما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اي في الجملة والا
فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله وانجمجمة القدح ومن
غرايب هذا المقام انه قال المصنف في ايضاح المفصل الجمجمة الراس قوله الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس الاولى الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقديره اذا كان
قوله ويعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد
باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم واما
غير العلم فمن المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم فلا
يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله فبني على هذا ان المعارف
التي حال من قوله العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف النداء
كلفظة الله فانه لا يحذف هذا رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا
يجوز حذف حرف النداء فيه لان فيه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد
من بيان المصنف يجوز الحذف من ايه مطلقا كما في ساير الاعلام فالوجه ان يقال
قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال بحذف حرف
النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله نحو يوسف

الاصح انه عربي وقيل عربي والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما يغير
الاعلام المنقولة كحاكي شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا
قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف به
فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يخل البيان قوله قالته امرأة امرئ القيس
فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله
للمهموم قاله شخص صار مثلا للحجر على تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله واطرق
الاطراق چشم در پيش افكندن و سر فرو كردن قوله حتى يصاد بان يلقى عليه ثوب
فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله فان ان حرف ناصبة ولي
لا يسجدوا مفعول لا يهتدون قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدهم او
بزين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول اضمر عامله قسم مطلق المفعول لانه بصدد
بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا
المقام وبعد معرفة عموم نوعه بحقيقة العارف بما هو المراد في هذا المقام وح التعريف
للعام ولهذا جعل جنس التعريف لاسم المفعول به بل ادخل كلمة كل تنصيصا على
انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكل في التعريف قد تفرد به للمقام وقد اورد
به ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكر فيما بعد الفضلة تخص المفعول به بل ذكر على وجه
العموم وسوء جمع الاجمال بحث المفعول فيه قوله اي اضمر عامله بناء فقدر لكلمة على
متعلق خاصا هو كلمة بناء وسواء مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولكن ان
يجعل على بمعنى مع نظرا الى قوله قوله الشريطة والشرط واحد والتاء اما النقل او لكونها
صفة لمحذوف هو العلة ونظيره الحقيقة قوله احتراز عن نحو بين المفسر والمفسر الاولى
احتراز عن صيرورة المفسر عبثا لئلا ينتقض بمثل جاءني رجل اي زيد وبعد فيه نظر لان
العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به ولكن في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اضربت
زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل الابست زيدا حبست عليه فلا بد في اتمام
وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله مشتغل صفة لاحد الامرين

المفهوم

المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب مخالفة المصنف
مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل عنه متعلق بالاشتغال
على تضمين معنى الفراغ او الاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور
الثاني به قوله او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف على
مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمول الصفة مفعوله او صلته نحو زيدا ضربت
رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمول الصفة للمعطوف على مفعوله او صلته وعلى
هذا القياس قوله اي بمناسبة بالترادف قيل فيه مسامحة لان الترادف في المفردات لا غير
وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر
المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وبتقييد
الفراغ عن العمل بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع صور المانع
لانه لا يصدق انه فارغ عن العمل بمجرد الاشتغال بل بشغل العامل المقدر اياه ايضا الا ان يقال
لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيدا مانع عن عامل
بعده فيه قوله وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيد اكنت اياه لكن خرج انه
خرج خبر كان بقولنا كل اسم لا لان ما ان المتبادر في هذا المقام من قولنا لنصبه النصب المفعولية
كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف لمطلق
ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قولنا لنصبه لاخراجه قوله
والمسخ نسخ نتاج وجه الغير لحكمي يقتضي سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير
عن الفصل بينهما بما ليس منهما وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل
بينهما بما ليس منهما ولما فصل المعه ايضا وجهان الاول عدم الفصل بين الفعل المعرى
بالفعل المجهول اعني حبست عليه والثاني تقديم المسلط نفسه ثم المسلط بمرادفه
ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فتامل قوله بنصب زيد
جعل ضمير نصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله ضربت النحو
ذلك ولك ان تجعله لتفسير الناصب لما اضمر عامله على شريطة التفسير المثال وفيه رد لمن قال

انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان **قوله** فان الاصل فيه ضربت زيدا
ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره وفيه ان الاصل فيه ضربت زيدا ومما حذف ضربت
ذكر للمفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره **قوله** في مظان الاضمار في حاق
الكتاب اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن
منه في الواقع هذا وفي القاموس مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومئنة لان يكون
كذا اي جدير فيه ان يقال انه كذا **قوله** ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب
مع ان مناسبته الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب منه اهم وقيل لانه ارجح
بسلامته من الحذف **قوله** بالابتداء يحتمل امرين الاول الابتداء الذي هو العامل في المبتدا والخبر
وح لا يتعين بذكره كونه مبتدا والثاني مصدر المبتدا الذي بمعنى كونه مبتدا وفيه
لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه وشعار بجهة كون الرفع مختارا
وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل **قوله** لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له من قيد
اخر وهو كونه مسندا اليه يعرفه الداعي للتعريف للابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء
فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد صحته بتجرده يصح تقدير **قوله** اي قرينة ترجح خلاف
الرفع وهي ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح لانه في صورة
استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد
عدم ما يرجح النصب بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لانه في صورة و
جود اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل الوجه اضمر خلافه الى اختيار الرفع
لم يحتج الى التقييد القرينة المرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة للتركيب
لا الاختيار في التركيب والا لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه
لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف
الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح لما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة وما
لان قرينة عدم صحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع ح واجب **قوله** لان قرينة
الصحة المتعلق يختار بالتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم **قوله**

لسلامته

لسلامته عن الحذف قيل يعارضه كون الجر حجة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف
ارجح لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف
الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يجزم ان لا يوجد ما يختار
فيه الرفع لعدم قرينة خلافه **قوله** كاما الاخصر الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب
او اذا للمفاجاة فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هذه واذا
هذه **قوله** مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدا **قوله**
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز لخ قيل عليه انه يلزم ان لا يكون الجملة الانشائية
اسمية وهو قليل قلنا اذا كان وقوع الطلب خبرا نادرا وبلية لا يكون الجملة الاسمية انشائية
قوله فالمراد بلزوم الاسمية عليه وقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على
شريطة التفسير **قوله** بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب
عمرا وهند افعلتها فان اسم الفاعل المشبه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة
الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو اضربه لكون فعل التعجب لجموده
وتجرده عن العوض لاحقا بالاسماء يقال والظاهر ان الثانية في المثال المفروض
اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو اضربه
مستعمل في انشاء التحزن والتحسر ومما اطلقه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان
مقولي القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكر اضربته فانه ليس العطف في مقول القول
باعتبار اشتمالهما في النحو حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل
باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء **قوله** ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب
التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما
سيأتي في محله فالصحيح انه لا يقدر معمول لما هنا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد
لما فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب **قوله** وانما قال حرف الاستفهام لو
قال والاستفهام عطفا على حرف النفي لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام

قال الرضي فان الطلبين اذا وقعا مقولا للقول
لا يجوز النسبة فيهما ... الا اللفظ
[illegible]

بل معه فما ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير نكتة لذكر بعد واختياره
على همزة الاستفهام فتامل واما وجه ذكر الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل
الصريح فلا يجوز عني زيد اضربته صرح به الرضي **قوله** ليشمل مثل هل زيد اضربته فانه يجوز
وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير
الفعل بما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا
يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد
قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت
ضاربه فان المختار النصب فلا يحتاج في اختياره حرف الاستفهام الى التمسك
بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم
جوازه فمثل زيدا اضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى
بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه لمنع القول بنحو هل زيدا ضربته
للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفي ما ذكره هو ما ذكرنا رد لما ذكره الرضي ان المراد
بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في
هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجده في الكلام **قوله** وبعد
اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب
لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب
بعدها **قوله** وفي ما قبل الامر قد تنازع في التكلف ولا في التقدير وتنازع في التفسير حيث
قدر للموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو
قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة
الى الاول والمصحح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير
ولا الى الثاني لانه يصح تفسير كلمة ما اي يختار النصب في اسم قبل الامر **قوله** اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل
لا انها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب **قوله** وعند خوف لبس المفسر اي عند خوف

حال

حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس
لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال
ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف
فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لفهم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد
فائدة تامة فرد عليه انه يرجح كونه صفة بجانب كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا
بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما ازداد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد
وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس
بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل كونه خبرا اذا رفع
المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر
متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر بتبديل كل باللام الاستغراقية فلا التباس
وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواقع اختيار النصب ما تخرج من
القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالا ده
بغيره في صورة الرفع نحو زيد ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل
زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس
الى الاهانة اللازمة **قوله** فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق بقدر بقرينة قراءة النصب
فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في
نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فساد الالان المدعى ان في مقام قصد
الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة
غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم ان
لا يكون النصب في الاية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك فتدبر
اي عنده او في انه ونحو ذلك المرجح فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجيح
الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير
عنده على تقدير الرفع ايضا **قوله** فلنا اي معارضة لقرب المعطوف عليه وذلك ان تقول

فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا **قوله** قلنا هذا باعتبار المنتهى اما
باعتبار المبداء فالصغرى قريب لم التجهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القول
ولابد لاعتباره من شاهد **قوله** والا بالتشديد ليس الا عند غير الخليل **قوله** لوجوب
دخولها على الفعل اما حروف التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش
فعنده يختار بعدها النصب وفيما يجب النصب بعده عند بعض الا للعرض وللصه فانه
اما هنا او فيما يختار النصب فاغتنمه وفيما يخرجه من القوة الى الفعل من مواضع
وجوب النصب ان يكون ما اضمر عاملة على الشريطة نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه
لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتداء **قوله** فالاتحاد فيما ذكرته مفقود
تحقيق المقام ان الملابس ما يلابس الفعل للمفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد
بزيد ذهب به اذهب حاذ زيدا ودل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال
منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا ازيد خلق
من هذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه به فهو بمنزلة المذكور
فيجعل اتحاد الفاعل ظاهرا بطلة مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا ينعكس
عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب به يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب
زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به
ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه
الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك بديهة ان الذهاب وان
ينتصب باذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له
اختصاص ومزيد مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدر
كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت
الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال **قوله** واجب للابتداء تقييد الرفع بالابتداء بناء
من اطلاقه في هذا المقام وقد قيده المص به ايضا ووجهه ان احتمال التقدير اذهب بزيد
مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاهتمام اولى

بالفعل

بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء **قوله**
وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى الخ يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة
للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على
المرفوع ونصب لانقلب التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه
في الزبر كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط
لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه
كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وبتعجيم الشارح نعم لو بين كون الاية مما قصد فيه
وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن دأب
الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب
الاضمار ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة **قوله**
في الزبر اي في صحائف اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر
ككتب **قوله** لانهم لم يوقعوا فيها افعالهم الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام
لانهم ليسوا الكاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم
لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان هنا مانعا اخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو
انه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اشارة الى هذا الا انه يأبى ان يكون مناط الفائدة
اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم **قوله** وان كان صفة لشيء بناء على تجويز الفصل
بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف **قوله** لا ان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول
لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الاية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من
الاعادة وان اراد انه ليس في افادة غرض لا يق بخلاف افادة المعنى السابق فلا تم
لان فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق للاعمال
قوله بحث لا يغادر اي لا يترك **قوله** والظاهر ان قوله تعالى لكون دخوله تحت القاعدة

ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدي الغير العارف لقاعدة اعمال ما بعد الفاء في ما
قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا
تحملا في اخراج الاية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله عن بعضهم
هو عيسى بن عمر قوله الفاء فيه مرتبط الى التقدير الخاص بعيد عن الفهم وللتبادر تقدير
كاين وجعل الباء للسببية قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله يريد
بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه
الفاء عن موقعها ولمعرفة موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام اخر قوله والاية
جملتان الاشارة الى ان قوله والزانية والزاني عطف على كل شيء فعلوه في
الزبر وقوله وجملتان بتقدير والاية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط
عند المبرد والجملتان تعليل لكون الاية مثل قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر ويحتمل
كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدا خبره قوله الفاء بمعنى الشرط و
العايد تعريف الفاء فانه في معنى فاؤه فمن قدر العاطف فيه فقد ارتكب ما لا حاجة
اليه وجملتان عطف على الخبر ويكون النكتة في قطع الاية عما قبلها انه من هذا الباب
عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا ضربته
ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل
من الاخرى ولك ان تريد ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو
جملتان في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد
الجملتين بالاستقلال قوله او للتفسير هذا اظهر قوله واختيار النصب خلاف الاتفاق
الحق يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين
ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى التقدير ان يتجه
ان السوق ح يستدعي ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالوجه انه
اشار المص الى جميع ما ذكر في الاية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الاية
ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان عند سيبويه وان كان

من الباب

من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب وقلا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار
النصب بمعنى انه ليست التراكيب الثلثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب
فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلالتباس بالصفة قوله
لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما في القسم الثاني
الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة تشرع السامع الى
الاحتراز عنها بمجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذر قوله اي سمي عمل فيه نبه بذلك
على ان المعمول بتاويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال
وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت
في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير ذكر او حذر فقد ارتكب الشارح ما لا
حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لا يقال الاصح جعل تحذيرا
مفعولا له للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر
العامل تفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن بهذه
الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق ونحوه والاولى
جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي تقدير اتق اما للتحذير عما بعده
واما لذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به قوله اي مما بعد ذلك المعمول هذا الكلام
يدل على وجوب تقديم الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق
بل هو اولى بمصلحة الضمير المنفصل قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في
المعطوف هذا ممنوع بل لا بد من عايد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب
الضمير لا نفع ما ذكره في الجواب فالاولى ولا بد من عايد لتصحيح ما ذكره مع تسليم الوجوب
وفي جعل الضمير على العايد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد نبه بكثرة
تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا
مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر والظاهر فيه تقدير لا تق على صيغة المتكلم
على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من

ان التقدير ح على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا
مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء
الظاهرة والمضمرات كلها **قوله** ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح
لا يقال الخ وكذا التقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا تدل عليه فمن قال يجوز
تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد حيف ومال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك
والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتقديره باعد واباك من الاسد بتقدير اتق نفسك
من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه **قوله** وان تقدير
بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى الخ فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون
بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق
نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال
يلزم نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي **قوله** فان المعنى على بعد نفسك عما يؤذيك
كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون
من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده
الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن
النفس بالتوصية على تبعيدها عن الرذايل التي تؤذيك فلا يخفى انه يصح تقدير اتق حينئذ
ايضا الا ان المرجح لتقدير بعد الاستغنا عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على
بيان كيفية الحذر منه فافهم وبعض الناظرين في هذا المقام كلام يتعجب الافهام ويدهش
الاوهام **قوله** ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد فيكثر المحذوف ويحذف
للعطوف لان المقام لا يتسع المحذوف والمعطوف معا **قوله** اياك ان تحذف بتقدير
من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة
تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من عدم صحة قوله
فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلت لا ينفع لان السؤال ان قوله
لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وان امتناعه

قلت

٨١

اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن
التعرض والبيان **قوله** شامل اسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاضافي
لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر **قوله** فانه لا يخ زمان او مكان عن ان تفعل فيها صوابه
فيه **قوله** سواء ذكر الفعل الذي فعل فيه لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا
البحث فلا تغفل **قوله** مثل يوم الجمعة يوم طيب لا نقول انا من يوم جمعة الا فعل فيه طيب
لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان الزمان
زمان ولكنا نقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد
لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول
فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينتصب المفعول فيه من المذكور ضمنا
قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب
الفعل الكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية
اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه
نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل الكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة في شهدت
يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بالكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه
الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا يصح هذه الحيثية
لا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة الخ انه جعل قيد الحيثية
متعلقا بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول
فلا يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار
ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق بالحيثية
والمتعلق بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه وليس الخ معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية
حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك فلا بد لصدق التعريف مع الحيثية على
الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل **قوله** ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية

لايخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغنا ذكرها عن المذكور اغناء المتقدم عن المتاخر
وهذا محمل لا ايجاب لا ان يقال لم يعتبر بل تنبيها على امكان الاختصار **قوله** مبهما كان او محدودا
المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل و
الشهر والسنة **قوله** وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان
بتأويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله
ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان
خلا الجملة عن ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال ان المرجع الضمير المضاف اليه المبتدا باضافة
البيانية كانه رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويلها بالقسم
لانه قسم من الظروف **قوله** وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير
مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان
الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد
ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب
بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانها يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير **قوله** لابهامها
اراد الابهام اللغوي لا ما يتحقق منه المبهم الاصطلاحي **قوله** ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما لجعلهما بمنزلة المشبه و
المشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتاويلها بالمجمول او المجموع
عليه وعلى التقدير من وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وتجعل
لا مع ما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما لاجل ابهامهما فحينئذ لم يكن وجه الحمل مذكورا
اصلا **قوله** وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما
ويحتمل الرجوع اليها والى المبهم **قوله** ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
في الاستعمال قيل لا يقال اكتب مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب
بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه وحمل الشارح
وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته

المورثة

المورثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما **قوله**
ما بعد دخلت وسكنت ونزلت **قوله** فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به
اختلفوا فيه فقيل انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به
مجال لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وحكي ان استعماله
مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه **قوله** فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام
معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية در آمدم درخانه **قوله** يصح ان
ينسب الى مكان شامل له ولغيره هذا الا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع
اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد **قوله** وفعل
الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدهليز
دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت **قوله** قلنا المراد ذكره
معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل يرد
اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انه فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي
هو فيه في قوله اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله **قوله** اللهم الا ان يراد بذكره معه مراده
معه للعمل فيه فيه ان تعريف المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف
معرفته على انه ينتصب بالفعل وايراد الفعل لنصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه اعجبني
التاديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما
فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا التاديب فافهم **قوله** متضمنة
تاديبا الى قوله فان التاديب يحصل بالضرب فيكون التاديب عين الضرب فكيف يحصل
واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التاديب وهو التادب وانما الفعل التاديب لتضمنه
التادب ويكذبه امتناع ضربته تادبا كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب
منع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب سبب للاحداث
ووسيلته **قوله** يخالف خلافا ظاهرا الزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا اولا الاظهر ان يقول
يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه **قوله**

ورد قول الزجاج بان صحة تاديبا نوع ننوع لا يدخل في حقيقته قيل ان الزجاج لا يدخله
في المفعول المطلق لصحة تاويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد
التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل يؤول اليه ورده المص بانه لا فرق في
المعنى بين تاديبا وللتاديب وعكس قوله للتاديب مفعولا مطلقا وهذا لا ينتج لان
قولنا للتاديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق
قوله وخص اللام بالذكر التعرض بوجه تخصيص اللام هنا دون في المفعول فيه مبني على
الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد قوله احتراز عما اذا
كان عينا ينبغي ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للسواد قوله
اي تحد فاعله وفاعل عامله اشار الى ان المص فاته الواضح الاخصر قوله ومقارنا له اي
للفعل المذكور في الوجود بان تحد زمانا وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاء
حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الآخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن
الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال الجبن من اوله الى آخره احيانا وجد
لا احيانا متعددة قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب
وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود
فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة
في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل قوله وفي بعض النسخ اي من هذا الرأي تترتب جدا
لجعل ما هو محط الفايدة قايم مقام الفاعل وخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر
واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن
السوانح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقام
تقديره الذي فعل كاين معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في
الدار وفيه تامل قوله العير والنزوان كتب في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي
والنزوان الوثوب قوله احتراز عن المذكور بغير كالفاء لا التقسيم الاخر ان على ما ذكر

بالجر

اي احتراز عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه
لقال المذكور لمصاحبته الخ قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف قوله
قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل
العطف لا غير يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين
ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما اجراه الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يمكن
والمعنى مرجوح لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا اجعل حسب جاريا مجرى الظرف
المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول الفعل ما عدا المفعول به المنصوب قوله وسواء
كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على حدث كما سيجيء فاندرج فيه شبه الفعل ومعنى
الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل
الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور لذكر ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل و
يكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي
وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه
لتاخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته
له في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة
الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل صفحة الماء اذا ساوى الخشبة
واجاب عنه صاحب اللباب شارح اللباب بان يستوي بمعنى استقام او بلغ
كماله كما يقال استوى الرجل ولن يشترى لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء
فقط ومخ الاخفش لا يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا
فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب قوله او مكان واحد ما ذكره
الشارح في هذا المقام بعينه عبارة اللباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف
المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح الاستشهاد به
في مكان واحد مع تعدد الزمان لا نسلم ان ترضع الناقة ولدها فلا نسلم ان المقصود
فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء

بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد وتحمل اللازمة مبنية على
ان الترك عدم المحافظة يعني لو لم تحفظ الناقة واهملها فلم تحفظ في هذا الزمان ولدها
ايضا رضيعها وتركها في مكانين من قبيل حفظها وداخل في عدم تركها قوله نحو تركت
الناقة على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا
ولم يكن مما نحن فيه قوله وفصيلها كتب في الحاشية فصيل بچه شتر از شير باز كرده رضيع بچه
شير خور كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد
القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو
لكونها بمعنى مع وجعل اعرابه بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة قوله واصلها واو العطف
فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي
فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه قوله لفظا او اسم
فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه يجوز
في المفعول معه الذي هو عامله وجهان قوله وجاز اي لم يجب حمل الجواز في كل موضع
على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفى
وزيدا ولا يخفى انه يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه
فيقال ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه بتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في
ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله جاز على معنى عدم الامتناع لانتقض
الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا الا العطف وعدمه حتى
يتحقق الشرط والجزاء قوله تعين النصب ذهب غير المص الى ترجيحه قوله تعين العطف عند غير
المص ترجح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل
من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما تصنع زيد وعمرو والمراد
بالمفعول معه المذكور بعد الواو للمصاحبة معمول عم المفعول به سواء كان مفعولا معه
ظاهرا او حقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمرو على الشان فيجب لجواز العطف جعل
الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان ترجح بالسلا

عن الحذ

عن الحذف ترجح العطف لاستغنائه عن اعمال العامل المعنوي قوله وانما حكمنا بالتكلف
في بيان العلل بقوله لان المعنى ما تصنع والا ظهر ان العامل النصب في نصب كاسم في
هذين المثالين لان المعنى ما تصنع قوله لكان من حال الشيء يحول اي انقلب سمي هذا القسم
بها لانقلابه غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة لما له نهاية والشيء كذا
في المغرب والمراد ههنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين
اي مقدرين الخلود وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس
الفاعل او متعلقه مثال نحو جاءني زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان
يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان
تدوم للفاعل او تكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة ومنها الموكدة
كما سيجيء ومن ان يكون بخلافه وتسمى منتقلة قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول لا يخفى
في ان قيد الحيثية مستفاد من الاضافة البينة وثبوتها للفاعل ضربا تعليل فيشكل بجاء زيد
فان الشمس لم تثبت لزيد من اجل انه فاعل واما التقييد فلا يخفى ان الحال لا تثبت الذات الما
خوذة مع صفة الفاعلية بل تفضل الذات في وقت الفاعلية واما التمييز فيكون المعنى ما
يبين صفة الفاعلية وهو ان يمكن تصحيحه بانه يبين كون الفاعلية في وقت خاص الا
انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك والغرض
بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل
او قام به او تعلق به قوله مثل ضربت زيدا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمرا راكبا
واما اذا اختلف حال الفاعل والمفعول فلابد من التوزيع فان لم يكن قرينة فالاولى
جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب او غير جنبه هذا
وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخر حال الفاعل قوله او يبين على صيغة
المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور
قوله من غير حاجة الى تقييم الفاعل او المفعول لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تقييم الفاعل
او المفعول لدخول احد الحالين في الانتصاب مستثنا قوله الا الدخلا او وقوعها عن المفعول

عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما تصح اذا تحقق ان مذهب
النحاة ان الحال يغني عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به محققا او مؤولا مثل الجلوس
الضرب الحال في ضربت الضرب شديدا اي الضرب بلا تأويل باحدثت الضرب **قوله** وزيد في
الدار قائما مثال للفظي الملفوظ كما رد على ما شرح لله انه مثال الحال عن الفاعل المعنوي
قوله فان مفعولية زيد الخ الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال
اسم الاشارة لا فصاحبه بل الظاهر ان الاشارة المستنبطة منه ايضا عامل فيه
لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به
بل الحكم به فتدبر **قوله** وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل المفيد
هو لمعناه وخرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح
به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل **قوله** او معناه
المستنبط ولا يحمل الكل على المستنبط فان ان وان وما يشبهها والنفي لا يعمل ما استنبط
منها بل العمل لها وجعل حرف النداء هنا مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو
بل يكون العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي عند المصنف وكما صح
عند النحاة التمني والترجي وما اقتصر الشيخ الرضي رح ان المعنى على التقييد خبر التمني بالحال
لا على تقييد التمني **قوله** نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة
لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور
نكرات مخصوصة فح لا يحسن التقابل بينه وبين ما في الصور **قوله** ان جعلت امرا حالا
من كل امر واما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه **قوله** او بعد الا مقتضيا
للنفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة
فلا يقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة فلم يقع بعد الا بل حالها ومنهم من قال فاعل
بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حيز النفي
فظرف لغو لا يحمل والظاهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان
ماجاءني رجل الا راكبا صح تنكير صاحب الحال لكثرة منعه الا احتمال وصفيتها الذي قال

علي ما

علي ما صرح به للمصنف فهو بهذا الاعتبار تقابل الاستغراق نعم فيه مصححان كما في يفرق كل
امر حكيم وفيه ان منع الا لو كان مصححا لصح جاءني رجل الا عالما والغا قوله الفصل المنع
فالمصحح الاستغراق واما من قال الا منع لا الا لجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله فرينا
مرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدا او
الحال **قوله** وارسلها العراك اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد ولكن
مما شاع في المحاورات والمخاطبات وكم يورد الاول على وجه يشعر بشعرا انما لا شتهار
البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه وكما لانه ايضا شائع في المحاورات بحيث
لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اورد ابله
العراك اي اوردها الماء جميعا والاصل عراكا فادخل ال وهو لم يخرج معنى المصدر هذا
كلامه **قوله** ولم يذدها كتب في الحاشية الذود المنع **قوله** ولم يشفق على نغص الدخال
كتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة
من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصحاح نغص بهم اذا تمام رشيدين وسمي
ناشدين **قوله** وكان المراد بالارسال النعت والتخلية لكن الظاهر هو الثاني وعطف
لم يذدها للتفسير **قوله** ثم تزدحم عطف لمجهول **قوله** من العطش الى الحوض كتب في الحاشية
العطش ما حل الحوض والنزر مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن
قوله ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا
و حدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم للافراد والتذكير
والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة **قوله** مثل فعلته جهدك
كتب في الحاشية الجهد بفتح وضمها الاجتهاد قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
قوله متناقل اي كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا اضيع نحوه بل هو الحق بالتناوب والظاهر
ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها كخمرت بهم الجماء الغفير اي بجميع
ساترهم بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو وحده المضاف
من المصادر ومن غيرها كجاء الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافة

الى ضماير بما تقدم منصوبات على الحالية في المجاز لوقوعها موقع النكرات فانها في معنى
مجتمعين في المجيء وتاكيدات لما قبلها في تعميم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال التي
هي جملة واحدة في نحوه لان الجملة ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي
مؤولة بالنكرة فيجعل العراك ونحوه مصدر الجملة الحالية المحذوفة اطالة الطريق **قوله**
احدهما انها مصادر لافعال محذوفة هو الاصح على تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير
الصفة اي معتركة لان الاصل في الحال الافراد فيجري الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه
زاد على كلام الشارح حيث قال الافعال المحذوفة اوصفات فسوى بينهما **قوله** اي
تعتركا اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد منه **قوله** فهذه محل
الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا **قوله** وثانيها انها معارف موضوعة موضع النكرة
هذا هو الوجه المرجح الذي يليق ان يكتفي بالجواب به في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول
فانه لا يجري الا في المصادر **قوله** فان كان صاحبها اي صاحب الحال يعني المفردة اذ
الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو **قوله** ولم يكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها
مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني
رجل وزيد راكبين فقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة
قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا الظهر وجه بديع لتقييد تعريف
صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظ فانه لا اضيافه **قوله** لانها في المعنى مبتدا وخبر
فيه ان جاء قائما رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو
لا ينفع في تصحيح الابتداء لا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول
لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان **قوله** ولئلا يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان
لا يقيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بالصفة ولا بالاستغراق نحو رايت غلام
رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا لان اللبس بالصفة
باق بعد **قوله** ولا يتقدم اي الحال فيما عدا امثال زيد قائما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على
حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق لكل منهما حال فانه يجب ان يلي

متعلق

متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل
على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام
بالمشبه به القعود **قوله** على العامل المعنوي ولا على فعل الغير المتصرف ولا على فعل المصدر
بماله صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول
ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا
قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار المخالفة
بين العامل المعنوي والعامل الظرف كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا يفيده
العبارة اصلا ولا يرضى به المتدرب في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان
يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في جملة
وهو فيما تقدم المبتدا على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش ولكن يتجه ان
العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا بخلاف العامل الفعل و
المشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا يبدو له
وجه **قوله** ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق ان قوله بخلاف الظرف
على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا
كان او جملة معترضة **قوله** هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه نظر
لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور
فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي **قوله**
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان الكلام حينئذ استثناء عن العامل المعنوي لا بيان
المخالفة بقوله بخلاف الظرف **قوله** ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن
ولا على العامل المجرور في الانسب لا وضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا
على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز
مطلقا عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال **قوله**
لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه

مقام نحو بشيء مقه ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال فقض يجوز راكبا
جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال ولكان تعذر بجواز تقديم ذي الحال الاداء
هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتداء قوله والكل تكلف وتعسف اما كون
الاول تكلفا فلان بناء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير
فعال وفعول ومفعال وفعيل واما الاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير
موصوف مونث كالفاية وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلا احتياج الى تقدير
الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون
الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله وكل ما دل على
هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير
المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة
فكان الاسم الجامد وطاء للطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا
عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل
اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطته ان يقصد
التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال و
تاتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا
اقول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي
ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان قوله لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع
ذلك شرط للصفة فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان
يكون الحال ايضا كذلك ذلك اعتدادا بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وضعه ذلك
قوله هذا البسر بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس قوله ولا حاجة الى ان يؤول البسر
بالمبسر لم يأت المبسر بمعنى الصاير بسرا او جاء المرطب بمعنى الصاير رطبا كما جاء في
الصاير ما عليه رطبا وفي صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا

باولون

باولون الجامد باسم الفاعل او المفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم
تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق
المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من ابسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن
صفة النخل فانما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه
وان سمي مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تاويل كما اختاره المحقق فالوجه
ان هذا اشارة الى ما على النخل والموجه ما قدمنا فتدبر قوله لكنه لما كان الضمير
بالنسبة الى المظهر كالعدم الا لا تظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم
فافهم قوله لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالته
البسرية فيه انه فلكن جعل حالا مقدرة قوله نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
يقال ههنا المثال مصنوع لا يوثق به والله اعلم وله الحمد الاتم قوله ويكون جملة
قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فلا يجب لجزء الاول منها اعراب
الحال ويلتزم تنكيره للقيام مقام الحال وفاه الى في شاذ نحو بعت يدا بيد اى
ذو يد بذي يد اى النقد بالنقد ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة
بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما الواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اى بشاة ودرهم مقرونان فنصب هذا الجزء لقبولها الاعراب قال الجلبي نحو
لن ياتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه
اذا يؤتى بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير
ولا عن الواو الا على ضعف قوله فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس
لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية وقد يخلوا
الاسمية عن الواو الضمير عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل
قوله والمضارع للمثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي
بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع الواقع
حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله ويجوز حذف العامل

في الحال المنتقلة حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته في
نظايره المتكثرة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه و
معناه مثال الثالث الهلال بينا اي هذا الهلال بينا ولا استقلال في حسن قوله قرينة
حالية والمراد برشدا مهديا الرشد نفسه مهما امكن المهدي اذ لم يكن الرشد بدون
الهداية فلا بد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل
الترادف والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه الا اذا كان صفة قوله ويجب حذف
العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال يبين ازدياد ثمن او غيره مما دخله الفاء
او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او قراءت جزءا من القرآن فصاعدا اي فذ القراءة
في الصعود قوله والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تغاير
ذا الحال انا دار القيد العامل فلا يصح قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها اطلاق صح
بالحال لغلبتها فيكون مؤكدة لا مقيدة قوله اي تحققت ابوته دفع لما ذكره المحقق
الرضي من انه لا معنى لقوله تحققت لاب في حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى
اعلمه عطوفا الكن عطوفا اي متعطفا ثان لا حال وجه الدفع ان احقه في تقدير احق
ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته
قوله ان يكون جزءة اي مؤكدة لها تحقيقه واما بالهند الا علية لان الدليل مؤكد
للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون كالمستدلال
وانما جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها لتطبيقه على ما هو الحق من كون
الحال المؤكدة اعم مؤكدة لجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله
تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بموكد مضمون الجملة الاسمية قلت قوله تعالى
ولوا مدبرين منه فان اردت له السماء فلتسمه دائمة قوله لمضمون جملة الجزء اذ
عما يؤكد بعض اجزائها الخبر يريد ان رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله اذ كون
الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله لكن هنا اذا اريد بالرسول

معناه

معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله الى الخلق بكتاب
وشريعة فيؤكد مضمون جملة وهو ارسال الله قوله ولا بد ههنا من قيد اخر فيه نظر
لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ماله مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو ما لم
يكن مضمون فعلية ومضمون انه شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا و
مضمون الاسمية خاصة ما يكون الاسمية ليس فيها شيء ولو سلم يصح ان يقدر شهد الله
شاهدا قائما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال طرد الباب
والله اعلم بالصواب قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين
مبحث التمييز
قوله اي الاسم يرفع الابهام احترز بقوله اي الاسم عن نحو فعلت اي قتلت فان
قتلت يرفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض باعجبني شيء حسن
زيدا واي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه
يرفع الابهام كونه جامع انه ليس بتمييز عند البصريين التعريف المانع عن كونه تمييزا
بل هو شبيه بالمفعول وكذا اشكل غبن زيد رايه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب
مع انها ليست تمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان
المعنى غبن في رايه والم شاكيا بطنه وسفه نفسه بالتقدير على ضرب من التجوز
ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم
بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة
فالاولى ان يغير كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز قوله في المعنى
ل الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون
وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الان انحلال
ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزون
وان ليس للموضوع له مرادا فخذه لئلا تزل فانه من مزال الاقدام قوله لكن المطلق
منصرف الى الكامل هذا اذا تعذر العمل باطلاقه والتعذر ههنا لانه لو كان على اطلاقه
للغا ذكره وتعدقيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال

المستقر بمعنى الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
والمراد هنا المقابل للمتغير بمعنى الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال
فلا يتغير بتغير الاضافات قولنا يقابل الحادث في دفع الاشكال لانه لا يخرج امثال عينا جارية
بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف تخل بالتعريف وقد يدفع بعينا جارية ولمثاله
بانها من التوابع والكلام في المعرب اصالة على انه غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت
في قصد المتكلم فان التمييز للنفس بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد
في صورة التمييز بخلاف رأيت عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزم
الابهام من غير قصده فازاله لكان حسنا **قوله** ولا ابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يسلم
ان لا نسلم حبذا رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلح كون ذا عبارة
عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذا مع حب في
المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه وكذا في ماذا اراد الله بهذا مثلا تعارف
بعد ماذا في المبهم **قوله** عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتمييز
بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن
الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس المبهم وبيان انه من اي جنس
فرجل عاقل لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت
وذلك فرق واضح لا خفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات
ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من
اي جنس فلما قيل زيتا تبين ذاته بان تبين انه من جنس الزيت وبعد يشكل بخروج
تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض مدح
المشتق للمعنى الا ان يقال التمييز اخرج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله اسما
الجنس **قوله** فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع
كثرته واستغنائه بتقدير مجرد للفظ عنه يتجه عليه انه لا يناسب في طاب زيد رجلا
فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب اليه وقد قدر الشيخ الرضي مثله طاب شيء زيد بتقدير

الى

الشيء منونا وجعل زيد بدلا **قوله** ونعني به ما يقابل الجملة المحكي للضرورة معنى ما يقابل
هذه الثلاثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد المقابل للجملة
في هذه الثلاثة فالمقابلة يقتضي ان يراد بالمقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة
ويتجه على ما ذكره على النكرة مثلها زيدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد العدد
وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي والمقدار انما يتحقق في
ضمن عدد جعل ظرفه العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والا ظهر ان يجعل
من ظرفية المدلول للدال فان المفرد للمقدار يستعمل في عدد وفي غيره فافهم **قوله**
فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان بيانا للمنوان ايضا فانه تثنية منا
بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد **قوله** وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية
مكاكيك والمكوك كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني
اواق او نصف الويبة او ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا
رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاوقية استار وثلثا استار
والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم
ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان
والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والويبة اثنان
او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملء كفي
الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته
صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس **قوله** وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة اي
من غير العدد وما افرد مثل للعدد ايضا فالاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا
وقوله وهو التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وقيد بما
يتم به للفرد ما ينصب التمييز والا وجب التنبيه على المعرف باللام ايضا ينبغي ان يبين
التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتي وانما تصدى لاستيفاء اقسام
الاسم التام دون المقدار لابتناء حكم نحوي على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما

اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الجر ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وتسنيقا
الاقسام للاسم التام لكان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا
اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما
قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب
اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان
لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض بهذا الكل
فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا في ماذا اراد الله بهذا مثلا قوله
عندي راقود خلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخله
بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر ياخذ اربعة وعشرين صاعا قوله ومع
ما تشابه اجزاؤه اي تشابه اجزاؤه في اسم الكل والاولى هو تشابه نفسه وجزءه
وكذا ان يجعل تشابه مضارع المفاعلة ومسندا الى ضمير ما واجزائه مفعولا به ويشكل
بالالوة لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير
قال الرضي اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد يلزم التاء قوله طاب زيد
جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وانما مثل بطاب زيد جلستين
دون ان يقول عندي ثوبين لانه يمكن المناقشة في كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين
بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز
عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة
عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيهما من اصل الكلمة
سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافي
كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او آحادها واما ثانيا فلان
المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين والجواب ان الشارح اجاب على سبيل
التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقي قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع

حصص

حصص الجنس بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بل الحصص لان الحصة
لا يطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي
مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي قوله ويجمع في غيره اي يورد التمييز على
ما فوق الواحد فقد جاوز حد التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به افراد صيغة الجمع
مع انه لا حاجة الى التكلف لان الحكم يجوز في قصد التعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا
عدل الى ما صرح به في ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة
الجمع لكان يستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس وتخصيص
المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع قوله ثم ان كان اي المفرد المقدار الظاهر ان
الضمير راجع الى المفرد المقدار غير العدد وان يكون الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا
قوله او المعنى ان وجد التمييز لا موجب لجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني
تامة وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا
لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين المبهم او نونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة
اضافة المتلبس بالتنوين لا اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشاركة ضمير تفرد
وان كان في المرجع والمص نبه على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا للتراخي
في الزمان بل التفاوت الحكمين في ان احدهما متعلق بالتمييز والاخر بالمميز قوله انه اراد
عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان وان كان غير منصرف
للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب تنكير التمييز
وح في الاكتساب في هذا المثال ايضا نظر لان في صورة الاضافة الى التمييز نكرة معروفة
في صورة الاضافة الى غيره معرفة غير معروفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان مع
لكن سوق كلامه لا يساعده قوله وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفرع
اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما الفرع
الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب قوله فيشكل
تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا فيه الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال

انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في بلغه رجال وهو ايضا من موجبات الخفض الى في
الثاني فتامل قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الا ان الابهام في
طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها برفعه القسم الثاني من التمييز الآتي اي ان قولنا عندي
رطل الابهام في النسبة لكنه انما الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن النسبة لا يزول
الابهام عن الطرف نحو طاب رطل زيتا فان الطرف فيها على ابهامها فكل من الحكمين
اعني قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم
الرفع عنه محل بحث الآن يراد الطرف المقدر قوله وكذا كل ما فيه معنى الفعل من
باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست شبه جملة بل جملا واعلم ان في قوله
وهو اسم الفاعل الخ مسامحة والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان
يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملا ذكرتها الك
جملا رجاء ان لا يخفى على نحوك والاولى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا
زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك لا من
حسبك زيد قوله لله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل
من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه
وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم
يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله
في القاموس وقولهم لله دره اي عمله فقول الشارح اي لله خيره يجعل الدر كناية
عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة قوله ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب
عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز
فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله للمتعلق وبعد تقييده الشرط
هنا لما صار مظنته ان يكون قوله والا مثل ولا طاب زيد نفسا فيبطل به قوله
للمتعلق قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل
الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة

الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط بكون
التمييز لا يكون محتملا الا بكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا يغني لعدم كونه نصا
في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء وكذلك
يتجه على قوله للمتعلق والا فلمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما
انتصب عنه يكون للمتعلق بلا خفاء هذا وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد تفحصت
فيه بمزيد فضل تعطي اجلة الاغنياء وشرحت عبارة المصنف بحيث لم يتجه عليه شيء
ولم يحتج الى التقدير والتاويل لكن جعلته من خصائص شرحي على الكتاب فلو ظفرت به لحققته
مع ما لا يحصى من العجائب قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه فيه ان الابهام
في ما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس
ما انتصب عنه قوله في المتعلق بزيد وهو الذات المقدرة اي المتعلق الذات المقدرة
دون عين زيد وقوله اعني الشيء المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة التي حكم على
المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء
المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة
التي قد يكون عين زيد كما ظن قوله فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز فيه الظاهر فيهما
الى القسمين المذكورين فيعم حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فيختلف مرجع الضمير بحيث
يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا قوله اذا اردت بالواحد الواحد وبالآخر
ما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس بل انما يثنى
ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا تخص قصد الانواع بل هو مشترك بين قصد الانواع
وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد
ما يحمل نسيانه لما تشيد عن قريب نسيانه قوله الواو بمعنى مع والظرف مفعول
معه لمصاحبة فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها له اي لما انتصب عنه وحكمه في
منه العجائب جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان يجد جعله
فاعلا انه بتاويل ثبت كلهم فاحتيج الى ادلة لصحة جعل الخبر فاعلا معنى من او من

من بيت العنكبوت فاثبت المدعي بما هو احوج الى الثبوت **قوله** واحتملت اي الصفة
المذكورة الحال لا يخفى لحصر الاحتمال في الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما
دل على هيئة صح ان يقع حالا **قوله** لكن زيادة من فيهما زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة و
تجوز مطلق فيجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كما
ذكره الشيخ الرضي وانكر المفتي صحة عشرين من درهم وكان المصنف حيث صرح بتجويز
دخول من على مميز كم فلو كان بتجويز دخول من على التمييز عن الذات المذكورة عاما لم يخصهما
بهذا الحكم فتامل **قوله** ليؤيد التمييز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال وزيادة من لكون
تنصيصا للحال ان كان المراد التمييز لا الحال **قوله** على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق نعم اذا
كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند جمهور مع ان عامله
اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان
عن ذات مذكورة بالاتفاق **قوله** اذا جعلته لازما يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما
ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل وليس
المعنى ان فجرنا الارض عيونا تجرى فيه منزلة اللازم لتضمينه معنى الانفجار وعيونا
تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والا لقال او فاعلا لما يتضمنه
وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء فمن بنى الكلام على تضمين الغالبين فضمان تصحيح كلامه عليه
قوله وههنا بحث البحث وارد الا ان يستر وجوب تاخير التمييز عن العامل كونه فاعلا اما
حقيقيا لورود الفعل المذكور الى المتعلق واما مجازيا بان لم يرد الا انه نوع ضعا لكونه فاعلا
حقيقيا بالرد اظهارا لما خفي من الوجه **قوله** ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز
الى قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل فجرنا
الارض عيونا **قوله** فانما يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول
فكلام المصنف تام لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل فيفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده
وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم فيفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه
الفعل **قوله** وما كاد نفسا قبل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي **قوله** المستثنى في الصفا

٩٢

ان الباب يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متوالين او متباينين ولفظ
الاستثناء من قبيل الباب وذلك لان ذكره شيء مرة في الجملة ومرة في التفصيل
هنا ولكن ان يقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه قسمين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا
عنه **قوله** وما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد
تبع فيه رأي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا
واثباتا لكن المصنف صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنقطع
فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه ولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم
من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا اللفظ
المستثنى **قوله** هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا **قوله** من متعدد
اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول
اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد
اخراج المستثنى عنه وما اورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف
للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب
بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورته الاصلية ولا
حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان
المراد سواه وكذلك ان تريد انه يخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد
وتنسب المثنى اليه فتاتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة والا تناقض لان الكذب صفة
النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة
ليخرج عنه شيء ثم يفيد الاعتقاد وههنا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام ولا يخفى
كلام عن تحقيق الا اطالة الكلام والله هو الواهب لا اله الا هو اجل الانعام **قوله**
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا جعل فرد اللفظ او تقديرا التفصيل المتعدد
باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولكن ان يجعل تفصيلا له باعتبار كونه متعددا باعتبار
اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل

متعددا بالتأويل نحو اشتريت العبيد الا نصفه فانه لا تعدد في العبيد الا بجعله في تأويل
الاجزاء و كما ان يجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني
زيد ليس الا قوله اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى
ان مشددة قوله في كلام موجب اي ليس نفي الخ بهذا المعنى الاصطلاحي للموجب وغير
الموجب يقابله قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون نفس
ما اصطلح عليه في الكلام التام في باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا قوله لان الكلام
في كونه منصوبا مطلق الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب تحته لذاته لا للعو
نابيا عن المستثنى منه فح لا بد من قيد تام ليتم الضابطة قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا نقضه للمصنف بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم
وثوقه على المثال وجواز ان يكون مصنوعا قوله او مقدما لم تعد كان في هذا القسم
وقسم المنقطع كما اعاده في خلا لان الثلثة مشتركة في وجوب سكونها بعد الا فقوله ابدا
الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوفين على
خبر كان لان المعطوف على المقيد يفيد المتقدم يشاركه في القيد لا محالة ففعل الشارح ح
عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني
غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير حكم المستثنى
المجرور حكم بعده وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يتفق الى التقييد بكونه بعد
الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا فان غفل عنه في قوله او مقدما قوله سواء كان
في كلام موجب وغيره اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما
به الاخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين قوله اي المستثنى منصوب
ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى
ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد بعدها ولكن
ليس حرف عطف والمتأخرون ما زوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب
لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب فجاءني القوم الا حمارا في تقدير لكن حمارا

لم يجئ

لم يجئ وقد يجئ ظاهر الخبر نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى
سوى ورده ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم
دخوله في الحكم السابق قوله في الاكثر متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذفه متعددا كان
او غير متعدد نحو جاءني زيد الا عمرا قوله او الى البعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع
الى البعض منكرا للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس وانما قلنا الى البعض منكرا
لئلا يتوهم ان فيه بعدا او بعض منهم ولعله بعموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا كالكاف
من قال لم يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا هذا المعنى والا وجه ان الضمير راجع الى
البعض المضاف اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وهما في محل النصب على
الحالية الا حسن ان خلا في تقدير زمان مضاف الى زمان خلا زيدا كما في هذا سافر فيطا بق
في المعنى ما خلا قوله اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الا انسب ان يجعل المستثنى
المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب قوله تقديره خلو زيد وعدو عمرو وهذا
لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر
المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجيء او الجائي
او البعض قوله اي وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم
ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائي ايضا كما سبق
في خلا قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل الخ لم يذكر ههنا احتمال الرجوع الى
المصدر لعدم صحة ان يكون زيد خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا
عن المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن المجيء لا يوجب اخراج زيد
عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا الى المجيء
فيكون التقدير ليس المجيء مجيء زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم قوله
ولا يتصرف فيها ولا يغير لا يكون الى غيره من يكون وما كان ولم يكن قوله حال كون
المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا لا خفاء في صحة هذا التوجيه اذ البيان
المتعارف في هذا المعنى يجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الا

فلو كان كلمة فيه في نحو زيد فيه كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض
عن الكل وعما يقتضي منه التعجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال
المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى بعد الا
والمقصود هنا بيان حاله فيجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود قوله
وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة للكلام غير موجب لا ينبغي ان
يتوهم ان لا وجه ان يحمل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في
المعنى لان النسخ لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون
مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال او لان يقال المستثنى منه مع منه
لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد
الى الموصوف وفي قوله صفة للكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية للكلام
قوله ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف
اذ عادة المستثنى والمتأخر عن حكم العام المتقدم المنافي للمتأخر لا العكس
فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن حكم السابق وما لا يقتضي تقديم اخراجه عن هذا
الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب النصب
ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما في قوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان
بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج
هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه
البدل ولا يمكن في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل
فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية كما
تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر
المستثنى منه ما هو الشايع في ذكره فاستغني به عن التقييد بما يخرج المستثنى المتقدم
ولا بد في هذه القاعدة من قيدين اخرين احدهما ان لا يكون المستثنى منه متراخيا عن
المستثنى منه مثل ما جاء القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام المتضمن

الاستفهام

الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب قام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين
يجوز البدل ويختار النصب ومن هاهنا تبين ان المصنف لم يستوف اقسام اعراب المستثنى
في هذا القسم قوله واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس يقابل التبعية
قوله ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب
والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع
ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب
بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه
يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى
المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة
الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سها قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعني
المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ويمكن ان يستغنى عن هذا التكلف
بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون الحال المفرغ عامله او ان يجعل
المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له قوله وهو في
والحال ان المستثنى جعل الواو للحال ويمكن ان يجعلها للعطف ويجعل هو عطفا على
المستثنى منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا
الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه
ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة
على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فيصح
عدم الذكر في الموجب فيصح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على
التوجيهات الاول فهو مستثنى من فحوى الكلام اي يعرب على حسب العوامل في الموجب
وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة
صحيحة ويمكن ان يقول ليفيد المستثنى وهو فائدته من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من
الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف النفي على ما سيحققه قوله مثل ضربني الا زيد يحتمل

لن يكون فاعل لغيد قوله نحو قولك كل حيوان الحر مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا
مما نحن فيه قوله الا ان يستقيم للمعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته
بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت مآل بحثه هذا
ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة
استقامة المعنى فيه اذا اعراب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته
وظيفة النحو قوله اذ معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة
على المتأمل فيما بيناه ومما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي
يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات
يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز
النفي عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت
قوله لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يؤتى بنفي النفي الا للاثبات فمن
قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه لان نفي النفي لا يمكن
تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى
زيد دايما ليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي من قبله قوله او يحمل ذلك على المبالغة
في نفي صفة العلم واي مبالغة فوق ان يقال الكل فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم
فجعل العلم احق بالانتفاء من عدة متقابلات قوله واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة
من نتيجة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها ببحث الاعراب على حسب العوامل
وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل من شدة
الية قوله ومن ثمة جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه
اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم
فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب ويمتنع حمله على محله البعيد وهو الرفع قوله
فعلى الموضع يحمل اي يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما
لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء ههنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهام

البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيد وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ايهام في ما جاءني من احد
الا زيد وقد يفضي خوف الايهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله نصبه
ايهام البدل ههنا عن اللفظ ايهام الكفر وبينه وبين التصريح بالتوحيد تناف قوله قبل لما
وصفه به لا يلائم استثناء الشيء من نفسه لو قال لا يلائم توهم استثناء الشيء من نفسه
لا ينفع قوله ولا يخفى وما قيل العلم يوصف ليصح ايضا بحمل التنكير على التعظيم قوله لان من
الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الثبوت قيد من ليكون المثال اتفاقيا اذ من تزاد في
الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا والامتناع زيادة من الاستغراقية
بعد الا وجه اخر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والاظهر
ان المصحح للاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولذا لم يقيد كلمة من قوله لانه لو ابدل
المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو لو ابدل عمرو عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل
لا بد من الرفع والتنكير لانه معرفة كما سيجيء ان شاء الله تع قوله وما ولا لا تقدران
لا ضعفه اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف
والبدل مقدر وفي ساير التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسراية حكم المتبوع ع
فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كساير التوابع فاشار الى المذهبين وامكان توجيه
قوله ولا يقدر ان على كلا المذهبين واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا
يخفى انه لا فائدة في قول المص عاملتين بل توهم جواز التقدير غير عاملتين قوله
فهم ومرفوع الى التوضيح اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملها لكن يبقى تقدير عمله
اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك
المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا
اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ المعتبر ليس لا المبني الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف
جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جايز نحو لا اب وابن قوله وبعد حاشا في الاكثر لكونه
حرف جر وهو مذهب سيبويه ويتعين جر فيه حاشاي بلا نون الوقاية وعدم صحة
دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفاد من قوله في الاكثر

خلاف نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعادة بعد في قوله وبعد حاشا للتصريح
باختصاص قوله في الاكثر به **قوله** ومعناها تبرئة المستثنى فلا يستثنى بها الا ما ينسب
اليه سوء **قوله** اي برأه الله يعني فاعل حاشا ضمير الله كما اضمر من غير سبق ذكره لتعينه
ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضاؤه الى زيد على وجه التبرئة من غير
ملاحظة تبرئة الله اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي برء المجيء زيدا
عن نفسه جعل امتناع المجيء وانتفاءه عنه بمنزلة تبرئته اياه **قوله** انتقل اعرابه اليه
فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءني غير زيد
وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا
كان الاحسن ان يقول واعرابه غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه
اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فافهم **قوله** فيدخل نحو ما جاءني
رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل
اثنين اثنين وليس زيد اثنين **قوله** منكورا اي منكرا لا معرفا باللام يشعر كلامه ان المنكر
احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرفة حتى لو
كان نحو جاءني اخوه زيد الا عمرو فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما
جاءني هؤلاء الا زيدا او موصول نحو ان الانسان الا الذين امنوا لفي خسر او الا وجه
انه يجعل تابعا المنكر ليصح جعله صفة لا غير الا ليصح وصف المعرفة بالنكرة فلذا الا المحمول
عليه فتدبر **قوله** نحو جاءني رجال الا واحد الا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم
انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال القوم ابتداء الجميع فحينئذ يكون حكم المحصور
معنى **قوله** ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة اذا
كان مراد المص بقوله كما حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث لم يجعل
المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات
اهتمام وترك قيد غالبا وتسامح في حذفه فان قلت قد التفت المص الى مجيء الا صفة
في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه

ووفق بين الضعف والقلة الا ان يقال المراد التعذر في المحصور جعل مستثنى الصفة فيه
ضعيفا والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير ولولا ذلك
لكان قوله وضعف في غيره مستقيما الا ان يجعل ضمير غيره الى تعذر الاستثناء **قوله** وتعذر
الاستثناء بعدم دخول الله في الالهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل
وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقوم وعدم خروجه
عنها بيقين قلت نفي الدخول بيقين فاد الدخول الشك فما ذكره المص وتعذر فيه نظر
لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل اليقين
على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على
البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة
لو كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو قلما واقل وابى ومنتف فانه ووافقه
الرضي ورده ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم
في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء **قوله** لان المتعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير
الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار
كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان يكون كل جزء منه
غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجميع من حيث الجميع
وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصفها بالا انه غير
الله بمعنى انه اذا وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان وجود الالهة يستلزم عجز كل منها
فلا يكون شيء منها الله وبهذا اظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الالهة يستلزم
كون الله مما يستثنى عنها تمم هذا البيان فاحسن التامل **قوله** الا الفرقدان الفرقد
ولد البقرة او الوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا
كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب **قوله** وفي البيت
شذوذان آخران الاول في قوله الا الفرقدان شذوذان آخران احدهما وقوع صفة
كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه

على ان البيت مما لا يتحاشى فيه عن استعمال الشذوذ ولينا كذكون الاصفة فيه شاذا وكان
الشاعر قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة بينه وبين معناه
فانه شاذ عن اخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا اي الا يكون الفرقدان اي ان لا يوجدا
فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا خذ هذا
واعرفه من الله تفضلا **قوله** وعند الكوفيين يجوز يعني في نصبهما على الظرفية خلافا فان معنى قوله
النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على نحو نظائر فمن ابدا الاعلى
الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المص على
الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بظاهر بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان
نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه
الذي هو الظرف قال الرضي ما نقله ان سوى في الاصل كان سوى قال الله تعالى مكانا
سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
فصار بمعنى المكان ثم استعمل بمعنى البدل كما استعمل لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو
اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل بمجرد الاستثناء وعرفت من
هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء **قوله** وتستعمل فيها اي اخواتها ولهذا
لم يثبتها المص وكذلك لن تجعل ضمير تستعمل فيها الى كان واخواتها لان كان التي يثبت لها الخبر
لم يعرف بعد **قوله** والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد
دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الجنس في تعريف الجزء تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يقال
المراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان
كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصح
التعريف على خبر من اخبارها **قوله** وامره كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما
سبق يعني المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه للمبتدا ذكر بعد
ذكر احكام الشيء وشريكه لا جمعه ظاهر لانه لا يشارك خبر المبتدا في امتناع كون خبر
كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويصح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا

مع

خبر كان واخواتها

مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الكلام
لم يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون للمص معه وكذا الامر في خبر تسبح وتصبح
خبر صار ماضيا وكذا ليس وما دام وما زال ولا زال ومرادفاتها لان صار لانتقال كم سيتم
غالبا وما زال واخواتها لاستمرار الصالح للاستمرار من الجامد والصفة والمضارع واما ما دام
فلان ما المقدرة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا وكذا ليس فانه للنفي مطلق كما هو
الحق من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **قوله** ويتقدم
على اسمها حال كونه معرفة لما كان يتجه عليه ان المخالفة لخبر المبتدا لا تختص ذلك بل يتقدم
مخصصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما **قوله** وذلك اذا كان
الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن
دفعه بان المص ما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استثنى عنه كون تعريفه مانعا عن تقديمه فعلم
ليس له هذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما و
القرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول والابدال بقول وذلك اذا
كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشد اليه قوله
فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب الخ **قوله** ويحذف عاملها اي عامل خبر كان لا يخفى
ان ارجاع الضمير المجرور الى خبر كان في السابق خبر كان واخواتها لعبد ستحما وقد سبق منها
رجع كل منهما الى خبر كان واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها
وتجعل قوله في مثل الناس فيدا لخصه لكان **قوله** في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير اي لعمان اذا لم يشتمل اسمه بحيث يشتبه المقصود كما قيل ولا بد من قيد
اخر وهو ان لا يكون للمحذوف مفسر كقولك ان خير اكلين فخير فانه يجب حذفه ومنه
اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير الاول مبني
والثاني فاسد **قوله** ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصور
والاظهر جعلها الى هذه الجملة واما قال المص في مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل
للمص الى الجملة المذكورة لانه لم يرد مثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو

ما اشار الى تفسيره الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها **قوله**
وهو ان يجي بعد ان اسم وفاء بعده اسم قيل هذا منقوض بقولك سير كما تسير ان
راكبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في
مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف ويجوز فيه ان راكبا
فراكبا لان المتبادر فيه تقدير السير لا كان ولكن المتبادر ان تسير راكبا فانت
راكب وقيل في دفعه ان المراد ان يجي بعد ان اسم وفاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف
مع كان الخبر **قوله** اربعة اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة الربعة
وقد يختص بعض مواقعه بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك اذا صح
رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف نص عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي
ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا وبه تبين عدد الوجوه في مثلها الى الثمانية
اعتمادنا على فطانتك في استخراج ضروبها **قوله** اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه راجعا الى الظرف لا الى المظروف اي فجزاء ذلك يجزى خيرا فاندفع
به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا
لانه يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه
وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير راجعا الى الظرف فتدبر **قوله** فكان جزاؤه خيرا
اي فقد كان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد من الفاء
والشرط المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز في مثلها
اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل الكثير سواء حذف كان فليس بيان
الاحتمالات خروجا عن البحث وكلاما اجنبيا كما شاع في نظر الناظرين **قوله**
اي لان كنت ردا على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان
المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد
توجيه التركيب بل الاختلاف في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرطية كان المكسورة

كان

كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي
والقاضي بما هو الحق هو الاستعمال فاما قال الشيخ الرضي لا ادعى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة
اللفظ وللمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نفر
فان قومي لم ياكلهم الضبع لمجي فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد
من تقدير فعل قبله الى اخر والكوفيون مستغنون عن ذلك ففيه نظر لان مساعدة
المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب في ما بينهم مستعمل
وقوله وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه
بحث لانهم لم يعدوا اما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست
زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض
في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان ومو جبا لحذفها غرض يمنع زيادته **قوله** واقتصر
المص على الاول انكر الشيخ الرضي مجي اما بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرط
ان مع كان وجوبا لما تعين وجب تعيين صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت
بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يتبادر منه هذا
الفعل **قوله** اسم ان واخواتها وستعرفها اي اخوات ان وهو الظاهر او ان واخواتها
فان ان قد يكون قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه
فذكر بيانها لا انبائها في قسم الحرف **قوله** المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا
والا لم يكن التعريف جامعا او ما لغا **قوله** اي لنفي صفة الجنس وحكم الجنس انه يكفي تقدير الصفة
ولا حاجة الى تقدير مضاف يسير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه
الى التقدير بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل
لنفي حكمه وهو ثبوته للجنس وكذا ان نفي صفة الجنس على ظاهره كما كان المقصود في لا
غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة رجل فتدبر **قوله**
لكن اكثر منه في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر واقع
موقع الفاعل كثير جدا فالاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا المخصوص باسم فيما بينهم

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

وكان المنصوب تمم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف
ساير المنصوبات فان المنصوب منها علم بحض بلا علم **قوله** ولا يبعد ان يقال تزييف
لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل **قوله** خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قايم
لما عرفت من معنى المعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لما تعارف
في كلامه وتكرر ان الدخول والمعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله يليها
خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها و
كانه تكلف لتصحيح قوله وهذا القدر كاف لخ **قوله** او مشابها به هذا مما اختلف فيه
اللغات ففي بعضها ملحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم
من امر الله وتوجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول والثاني في الاول
متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه الكلام اى لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون
من امر الله خبرا لان المجرور كما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ مصدرا
كما في الاول **قوله** لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ لا يقال
لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبرها وذكره على
طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف **قوله** والكسر في جمع المؤنث السالم
بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقيل
تنوين لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث مبني على الفتح **قوله** و
الياء للمفتوح المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف
والمعطوف عليه فيضارعان المضاف والانسب ان يكون الاعراب المحكي
للمعرب بالحروف الحرف الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي
رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر **قوله** لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اى الاضافة
الى المفرد **قوله** والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المنفصلة بلا اذا الغيت عملها
لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه
عليها فح ولا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا التي

خرج

خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه **قوله** هذا جواب دخل مقدر على قوله و
ان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع **قوله** لفصل على وزن حيدر هو القضاء
بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل **قوله** اى ادحسن بحذف اللام
يقال حذف اللام من العلم القايم مقام المثل والمأول بالصفة المشتهر بها مسماه واما
الان تنوينه فيما اذا المثل او وقع في مكانه من التنكير فلذا جعل حذف اللام مقوبا
قوله اى فيما كررت فيه لا التي لا يقال يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امراة خارجا
مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم
تذكر الاخرى واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور
يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم
والخبر على الخبر **قوله** فالنحب التفصيه بزيد كما في اثناء تفصيل الوجوه ستفيد **قوله**
على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس وتصحيح ان يكون في الثانية زايدة لانه جاز البناء
مع الزايدة نظرا الى لفظها **قوله** عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف لم يقل وخبر
محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا و
ان عمرا قايمان بهذا قيل نحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ ما له لا شيء من
الامرين الا بالله ولذا قال اى لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان فمن اعترض
عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر **قوله** فحذف خبر الجملة الاولى استغناء
عنه بخبر الجملة الثانية مستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما
تناف فالاولى ان يقول سابقا وخبرها بالله **قوله** حملا على لفظ المشابهة حركته حركة
الاعراب وحملا على محله القريب فان لاسم لا محلين قريب هو النصب وبعيد هو
الرفع بالابتداء **قوله** فلان لا زايدة جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون بلغة
لجواز الغائها بشرط التنكير والتكرير ولا يجب الالغاء في كلتيهما بل يجوز الاختلاف بينهما
في الالغاء والاعمال **قوله** وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه
للالغاء عمل لا وله وجه ضعف اظهر مما ذكره وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون

عاملة اذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لا استعمالها وانما قال
ضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر
ان المص ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع
الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته **قوله** واذا دخلت الهمزة
لم يتغير العمل انما خص لا بالبيان ان الهمزة لا تغير عملها الا لا الا الاخر لنفيها في الحال مع العرض
والتمني فانه ليس للمعنى في الا ماء اشربه على نفي الماء وفي الا نزول عندنا على نفي النزول
وقد مر انه اذا ابطل النفي في كلية لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض في للتمني
بل ايضا الا ان يقال اعتمد على المقايسة اولان فيه خلاف الاندلسي في العرض
فانه يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف
سيبويه في جواز حمل التوابع على المحل في صورة التمني اذ التمني يمنعها عن خبر فيصير
اسمها مفعولا فمعنى الا غلام اتمنى الغلام اولانه لما كان يتغير عملها دخول الجار
فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء
على الفتح نظرا الى لفظها كما يجيء مع لا الزائدة نظرا الى لفظها **قوله** اما الاستفهام حقيقة
الظاهر انه نبه الشارح على ان المقصود للمص حصر للمعنى في الثلثة ومنع كونها للمعاني
الاخر التي تجيء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل
تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها
قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا بكرمه في وجوب الانتصاب بحث لجواز
ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الان فيتكلف ويقال المراد وجوب
انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا
اخره يدل على محصلة تبيت للمحصلة المراة التي تحصل تراب المعدن والتقدير تثبت
تفعل كذا **قوله** ونعت اسم لا المبني يعني للمبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام اسم لا
وخرج عنه الا ماء ماء باردا فان باردا ليس نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم
لا فقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه

اصلا **قوله** مفردا حالا من ضمير مبني اي بالتنكير لا وجه بدعوى الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا
للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني اول مفرد يليه ولكن ان تجعل مفردا حالا
من ضمير في اول يليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل يليه ويكون التقييد حينئذ لا للموضوع ع
قوله اي في حكم الاعراب لا نجز الاول الى ان يقدر فيجب الاعراب **قوله** ان كان المعطوف نكرة
بلا تكرير لا زاد في كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلق اذ الكلام في العطف
على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدا ولا يتصور العطف على
اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله في حكم
فيما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام **قوله** ولم يجعل في حكم
المتصل لمظنة الفصل الخ لا حاجة الى جعل مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل
بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف
اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الاحرفان **قوله** حكمها حكم توابع المنادى
قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه **قوله** مكرر اثبات الالف
في نحو ابيك رد به الاسماء الستة الا اذا فانه لا ينقطع عن الاضافة هذا عند المص ولما عند
الرضي فلا يجاوز هذا الحكم من بينها الستة الاخ والاب **قوله** وحذف النون من نحو غلامي
اراد بنحوه المثنى والمجموع **قوله** يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين على ما اشتمل عليه
الشرح في هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبني
ومثل لا اباله ولا غلامي له مع افرادهما وتنكيرهما معربان لانه لا تحصل اذ لا دليل على
اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال
قوله اي مشاركة اسم لا حين المضاف لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التوقف في
حل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع
ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع على خصوص
المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضميره الى تركيب
يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص

فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة زايدا على اصل المعنى وح
لا يكون قوله الآن بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل زايدا عليه
ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فايدة ادراج الاصل انه
لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول
الشارح الآن بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر بالقبول
ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لان
اختصاص تقييدي والاختصاص المستفاد من هذا التركيب خبري وهذا اظهر كما
لا يخفى على من هو اظهر قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها فان عدم جواز تركيب لا ابا فيها
لانه خارج عن قاعدة النصب لانه ليس فيه ما به يشبه المضاف حتى لو كان ينصب
اذ لا يجوز لا ضربي في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا ضربي اليوم في اصل المعنى
لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا
لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم
الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف
يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر
فلم يجب فيه ولم يكرر قوله وانما خص سيبويه هذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم وفيه بحث
لانه خالف المحقق الشريف في شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب
اعراب الكافية لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم
مثاله قوله اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين لا يخفى بعده من العبارة
قوله ولا يحذف لا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم بعين هذه
العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وبني تميم لا يثبتونه ولا
جعل الضمير للخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولكن لم يجعل راجعا
الى عاملية ما ولا يستغني عن النكتة ولكن لم يجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم
جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان

ثم

ثم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز
في بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتأخره الى بحث خبرهما ولا قوله وهي زايدة عند البصريين
نافية مؤكدة الظاهر ان زيادتها عند البصريين لتاكيد النفي قوله او انتقض نفي
بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله ٭ وما الدهر الا منجنونا باهله ٭ وما طالب الحاجات
الا معذبا ٭ واول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا بجعل معذبا مصدرا وجعل منجنونا قائما
مقامه اي دوران منجنون قوله او تقدم الخبر او ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر
ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله
فلان ما عامل ضعيف ولكراهة ابراز ان النافية بمعرض العامل قوله اي في كلم المعطوف
الرفع لا غير من النصب والجر لان جر خبرها لا يكون الا بالباء الزايدة المختصة زيادتها بتأكيد
النفي ولا نفي بعد الموجب لتوكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب
ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد
قايما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فالعطف على محل الخبر لانه مرفوع لانه
خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم متوهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب
ع من بطلانه بعده قوله اي اسم مشتمل ليخرج ما جعل كالمشتمال المعنى كون الخبر مسموعا عنده
فاحتاج لاخراج حروف الاواخر الى تعيين ما اريد بكلمتها او لو جعل الاشتمال المعنى تجرد
متعلقا به مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج ليس بمجرد اخراج حروف
الاواخر المذكورة بل الكل المجموع من حروف الاواخر وجزء اخر لاشتماله على الجر اشتمال الاسم
ن قوله يعني الجار الذي يجلب الكسرة وما يقوم مقامها الا للمعنى المصدري فهو فوته سواء جلبها
بالكسرة لفظا بتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا
نحو غلام اخي القوم وكلم تقيل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع قوله وانما قلنا الى حرف جر
مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا بمعناه لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل الجر
للشيء بالغير المذكور وعلى هذا البس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر مقام المضمر
واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح للمطلوب في مقام

قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرف به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو
مشبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرف به الى احتمال ان لا يكون مختصا بما
ما عرف به بان يراد بما انتسب اليه شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل
عليه اعم منه ومما هو مشبه به مبني على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة
من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وقيل انه ينتقض تعريف المجرور بمثل
غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بالمشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا
بحرف جر حقيقة او حكما وان العجمية ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا
يختص المضاف اليه بما عرف به كما تقتضيه كلمة الوصل قوله وذهب في ذلك مذهب سيبويه
وكانه اختاره ليصح قولهم وجر على المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف قوله
فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير بحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا
الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تأديبا والاولى الارادة شرطا له قوله اي
منسلخ يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول
مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ قوله تنوينه او ما قام
مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الحذف في الاضافة فيه بحذف متعلق
المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل
الاضافة كونه بحيث يحذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة
اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة
لانه لو كان فيه تنوين يسقط لاجل اللام قوله التعريف والتخصيص او التخفيف
كلمة او هنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل قوله ثم المتبادر من هذا التعريف انما
قال المتبادر لانه يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا اعم
من التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد معنى في الاضافة يتبادر منه ان نسبة المعنوية
الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى
للمضاف هو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوية الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة

الاولى

الاولى تفيد تعينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف
فنسبت الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه قوله علامتها ان يكون قدر علامتها بحج
المحل والمشهور العام في منزلة تقديره ولكن تقدير العلامة اجدل في معنى كما لا يخفى قوله ن
كاسم الفاعل الخ والمنسوب قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف اليه الخ لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره
لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله
والحاصل ان حاصل البيان في هذا المقام قوله واما مساو كليث واسد ان اريد
المساواة التي هي قسيم اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث
لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال
الاخر لا بالمقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يليها فيلزم
تكلفات كثيرة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان
يقيد عبارة المص فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس
المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في ثلث رجال
وليس المضاف اليه اصلا للمضاف وتشكل ماءة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافة لامية
ولا بيانية لانه لا يصح ماءة هي رجل بل يجب هي رجال الا ان يقال الكلام في رجل الجنس والتنوين
للوحدة الجنسية اي ماءة هي هذا الجنس قوله فنحو كل يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك لا انت تحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واظهار من فيها خال
عن التكلف لان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل
فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل الكل على كل ما صح انه
متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل قوله قلت نعم لكن لما كانت الاضافة
بمعنى في الخ هذا الكلام ظاهر لو وقع فيه اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون من المنعم
بلغة التقليد عن التفكر والتحقيق اداه الى التمسك بحبل التوفيق وهو انه كثيرا ما
ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل معنى

ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فانه
قوله اي ضرب واقع في اليوم الظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ظرف اليوم
متعلق بالضرب وليس صفة للضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اي تعريف المضاف مع كون المضاف
اليه المعرفة قول المصنف بعيد لتعريفها مع المعرفة ظاهرة تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة
احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف و المعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف
من التعريف قوله فلذلك كان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد تستعمل بلا قرينة
لا لمعين فقد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين
الا مفهوم مدخوله او قسم منه قوله ولذا اعترض على اللئيم من القول فان المراد من اللئيم مفهومه
للمعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من المفرد من غير استعمال اللفظ فيه يستفاد من القرينة
ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهول غير
معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت
الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة قوله وليس يجري هذا
الحكم في نحو غير ومثل ونحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق
بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف
فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخرين قوله بان يجعل
واحدا من جماعة سمي بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جماعة من يسمى به بان يراد بلفظ
الاسم مفهوم يصدق على جماعة يكون مدلول العلم واحدا منها وافراد المسمى بهذا الاسم وقد
يختص في بعض الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا
المفهوم فيصير نكرة كان يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر
فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشهر اوصافه فبيانه لتنكير العلم تضييق للطريق
الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يجعل نكرة بالطريق
المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا الجعل
لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير

العلم

١٠٣

العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده والا ظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف قوله
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
ستعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل
الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله
ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة
الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فيضيع الاضافة قوله ومن جعلها علما في النجم
والثريا اورد عليه ان المجعول علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما
ولا يخفى انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما تحصيل
لتعينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب
بان جعلهما علما في الامثلة المذكورة لجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع لجعلها
علما ولا تحصيل الحاصل واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل
الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث
التعريف بطريق اخر قوله والاكثر استعمالا فافصح من الفصحى اي من ترك اللام اي
والاخصر الاوضح فلانه ما فصح من الفصحى قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال
ذو الرمة ❊ ابا منزلي سلمى سلام عليكما ❊ هل الازمن اللاتي مضين رواجع ❊ وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى ❊ ثلث الاثافي والديار البلاقع ❊ اي يرد جواب السلام ويكشف
العمى عن المتكلم الذي يعرض عليه عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي احد من الاحجار
الثلثة التي تنصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي تمييز الثلث
فكيف صح تعريفه والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي و
كان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة و كان من
يستعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى التمييز دفعا لتوهم تعريف
التمييز قوله نحو مصارع البلد و كريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا

العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد
وكريم العصر فيما لم يعتمد او انتفى شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او
الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثال ان بمعنى الماضي او الاستمرار
وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دايرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل
بالمعمول واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف معتبرة في الاضافة فمعنوية
قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير
اشتراط زمان وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف
ما سيأتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول انما هي الى المرفوع السببي لا غير
فيقال زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو
قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز انما يفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
ولا يجوز لا يفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقول اي يفيد تخفيفا في اللفظ
لا تعريفا ولا تخصيصا قوله في اللفظ لا في المعنى الخ اشارة الى فايدة لذكر قوله في اللفظ
وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مختصا
الى خفة المعنى اي لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا
فما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى جهة التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب
ان يقال لو قال لا يفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى التخفيف في المضاف فقط فقيل افادة
الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء
كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان هذا
الوجه لا يتم الا على مذهب من لم يجوز القائم غلامه وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا تبديل
حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير
قوله واضيف القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى
موصوفها اذ الرفع في الصفات نعت المرفوع بخلاف النصب مع المنصوب
فرع وايضا الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة

الى موصوفها

الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في الصفة بدل
مرفوعها لئلا يلزم بقاء الصفة بلا مرفوع وتفرع على هذا ان لا يكون لما الحسن الا صفة
محل رفع قوله ولم لو ان المشار اليه بهم الخ قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء لاحق
على سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم
افادة التخصيص فيمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص
لان معنى واحدا في الاضافة توجب التعريف والتخصيص وايضا لو كانت لايجاب تفاوت
المضاف اليه في التعرف والنكارة قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك لاستلزام لانتفاء
التخصيص قد عرفت دفعه بما هو الاحق بالاختيار قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا
الاولى ان يقال من انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب زيد
في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع ولو لم تفد التخفيف
لتساويا في الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف
مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح
اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات في الترتيب
الذكري في المستدل الا مرعي فيما فعله المص قوله والماء ما وقع في شعر الاعشى الاعشى اسم
لخمسة عشر شاعرا والخمس عشرة قبايل وتفصيله في القاموس قوله وضعف الاولى
ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به يستدل به وح لانه ج
مصادرة قوله لما عرف من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد
متقرر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى
وح لا يشرب المصادرة قوله اللهم الا ان يقال اشار الى ضعفه الى آخره لوضوح
بطلان بعده عن العبارة ولقوله وضعف الواهب لانه يحتمل احتمال الجر من كونه منتجة
الاستدلال على قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا النظاير فاعرفه بناء على منتج قوله
فانه يحتمل النصب حملا على المحل وفيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به ولولا
يحتمل الماية الجر لان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل قوله

يستوي فيه الجمع والواحد قيل اي هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** او من قبيل الثلثة الاثواب
وح يكون وجه اخر لضعف البيت **قوله** وعبدها اي راعيها في اضافة العبد الى الهاء نظير
مدح للممدوح بانه يهب عبدا يتعهدها مائة من الابل الجد بنات النتاج مع اطفالها وهذا
او جمع الائمة اذ الائمة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد **قوله** واما لانه فانه عطف على
قوله اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء **قوله** لانتفاء التخفيف لزوال التنوين بالابهام
لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه كما
كما في الحسن الوجه **قوله** حملا على الوجه المختار في حسن الوجه انما قال على الوجه المختار تنزيها
لمحل الوجه المختار فيه الاضافة لانه لو جعل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع
النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في
النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى
الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالوجه ان المختار
في حسن الوجه وجهان الاول انه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا اطلق
العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في حسن الوجه من حسن **قوله** يعني سيبويه و
اتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم ينقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان الفاعل
بالاضافة الرماني والمبرد في احد قوليه والزمخشري **قوله** فيمن قال اي في قول من قال
جعله بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون ظرفه الاقوال او يكون بين الاقوال الا
بين القائلين والاظهر ان في معنى عند اي عند من قال **قوله** فانه لا يحتاج جوازه الى حمل شاذ
لا فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه
اخر وهو منع كونه مضافا **قوله** اي الجواب يقويه على ضاربك فاتحد فاعل المفعول اليه كانه
غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التاويل اليه هنا فتح ما قيل الانسان يشتق من النسيان
ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له القال اي ثم ما جاز عند من قال كذا احملا **قوله** من غير حاجة
حذف تنوينهما متعلق بقوله ثم حمل الا بقوله مضافا فالظهر بالتامل الصادق **قوله** ولم
يجعلوا الضارب زيد عليه الخ قيل يحتمل انه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان

بين الضا

بين الضارب وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشاء هذا
الاشتباه عدم التامل للورث لا انتباه والا فكيف يشتبه مثل على الفضلاء المحققين
فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان
لم يشاركه في تخفيف المضاف يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد و
ضارب زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما
في تخفيف المضاف اليه بالاضافة نعم انه لما حصل في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه
الى الحمل الان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق
التخفيف بالحذف **قوله** لان لكل من مبنى التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا
يقوم احدهما مقام الاخر فيه بحث لان لكل من مبنى الاضافة وتركيب الصفة
مع معمولها معنى اخر وقد قام مبنى الاضافة في الاضافة اللفظية مقام مبنى تركيب
العامل مع المعمول **قوله** وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائم مقامه
منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت الجامع فخرج
الذات المعتبر في الجامع بكمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين
وما يقضى منه العجب ويؤذن بنقصان البشر وان كان للمنتخب ما كتبه في هذا المقام من
هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء
وصلوة الوتر وبقلة الكبرة وجانب الغربي **قوله** بصلوة الساعة الاولى وهي
اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت فيها الصلوة **قوله** وبقلة الحبة
الحمقاء في الصحاح الحبة واحدة حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بزور الصحراء مما
ليس بقوت هذا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام
قوله ومثل جرد قطيفة كتب في الحاشية جرد جرد دوريشه از كهنگي فرسوده گی
قوله حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات التي لا بد لها
من موصوف مذكور او مقدر ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر

عن الوصف فالطلب موصوفا **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما كليين يتحد افرادهما سواء
كانا مترادفين او متباينين و بالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا
والاخص الاوضح ولا يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا يفهم
عليه بل يفهم الدلالة لانه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة
ما توهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه **قوله** والجثة
في الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان **قوله** فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف
المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف
المضاف اليه اخف **قوله** بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف
متعلق بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي لا اسم المماثل كليث
واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم
والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالاضافة **قوله** فان المضاف فيها يختص
بالاختصاص التعريفي او غيره والى اشار بقوله سواء الخ **قوله** واما اذا كان
الجنس ففيها خفاء يزيل الخفاء صحة عين الا شيء ونفس الا شيء والخفاء انما
جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة فان الشيء في اللغة
ما يصح ان يخبر عنه ومن قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم
بلا شبهة فقد تعدد وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام الجنسي اذا اريد به الاشا رة
الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف
الطبيعة فانها لا يصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين
يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي **قوله** ويرد على قولهم ولا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيد كرز اسمان
لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وشرط تجريد المضاف

عن العم

١٠٦

عن التعريف وكانه غفل المص عن وروده ثم فاخره الى هنا **قوله** فاجاب عنه بانه
متاول بجعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت
جاءني مدلول هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل
الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز مسمى
بسعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ وباول السعيد
بمسمى به فيكون من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرف **قوله**
ولم يعكسوا اي كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب كونه
اوضح احق بجعله موضحا لا انه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يحصل المدلول
باجتماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبل التوضيح
ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاحق لا المانع من حيث القياس
وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز
اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وبرة وابن جابر وآخر غير منسوب صحابيون
هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا لهؤلاء من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم **قوله** وهو في
عرف النحاة احترز به عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد ببيان الملحق بالجمع فهم لو ليس
لغيرهم فيه عرف **قوله** واختلف في ان ايهما الاصل وفي تعليمه مفتوحة اشعار باختيار
ان الاصل الفتح لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل فتامل
قوله او حكما لانها لا تستقل لحالها فحكم الاستداء بها **قوله** لمشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلها
حركة الكسرة فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها **قوله** مثل مسلمين اذا اضيف الى
ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان
تقييده لا بطال اذا جوابا فينبغي ان يقول فصار مسلمي بالعطف ولا يحل جزاء الا اذا
ولكنا **قوله** مثل مسلمون اذا اضيفا الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **قوله** وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضم قلبها تغير كما قال الشيخ الرضي ذلك
الايجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فتبقى الضمة كما في لدي جمع اللوي على الفعل

الصفة التي الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل **قوله** وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور
الثلث للساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين
ضعيف **قوله** واختير الفتحة مخففها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت للياء
قوله واما الاسماء الستة التي من البحث عنها هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان
اخره الفا يثبت وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت
فان في اخر هذه الاسماء حروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم
ففي الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في حروف الثلث فاشتغل
ببيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها بحذف اعجازها نسيا
منسيا اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في واخي وابي
على ما اجازه المبرد وتحقيق انه ينبغي ان يتعرض المجرد اخي وابي وفي والتعرض
بالباقي عارعن الفائدة **قوله** فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارتكب
في هذا الكلام كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد
من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ لتقديمه في قوله تعالى يوم يفر المرء
من اخيه وامه وابيه وانا اقضي منه العجب واراه اعجب من كل العجب **قوله** بردلام
الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء فقياس المبرد ان يقول في حال
النصب اباي **قوله** واني مالك والمح زيدا رابا قيل خطاب للمونث كتب في الحاشية
اوله يا قدرا حلك ذا المجاز وقد ارى وقدرا اي قصاء ذو المجاز اسم سوق بمنى وتعني
اظن انتهى وارى بصيغة المجهول **قوله** واجاب المص بان ذلك خلاف القياس فحمله على انه
يجوز ان يكون مخففا بضرورة الشعر **قوله** وتقول الى امراة فالمه جعله صيغة غائبة
مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب
وتفعلين واحترازا عن بعد ما قيل ان حمي فيه حذف مضاف اي حم زوجتي ولو قال الحم
وبقال لكان اوضح **قوله** وفم بالحركات الثلث لكن بمتابعة الحركات الاعرابية
وضمير افصح منهما عايد الى غير المذكور التعين المرجع في مقام ترجيح الفتح **قوله** واذا قطعت

عبد الغفور

عبد الغفور

مباحث التوابع

قيل الخ هذا بحث عن غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا
دلو وعصا ويد وخباء ولغة ادنى منها مي كسواء **قوله** وذو واصله عند الفراء ذوي كفلس
وعند غيره كفرس **قوله** وكانه خص المضمر بالذكر كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم
بالذكر في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلما افاد لا اثنم
كان المناسب اداء حق الشمول **قوله** كالكاهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين
انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابع مع
ان الفاعل الوصفية ايضا يجمع على فواعل ويتجه تانيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة
لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها وبجعل جنس الاقسام التابعة
دون التابع **قوله** والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي
اقسام الاسم اي حقيقة او حكما فلا اشكال بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما
له اعراب **قوله** فلا ينتقض حده بالمخروج ان ان وضرب ضرب يعني في ضرب ضرب زيد
لا في زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى التخصيص للعرف بجعل ان وضرب من التوابع
والدليل عليه قول المص فيما بعد ويجري يعني التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها وارى ان
جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التوابع اهون من جعل التابع اعم **قوله** كل ثان اي متاخر
اراد دفع ما يورد على التعريف من التالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى
المتاخر او اعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثانية
في المرتبة الثانية من الموصوف وان كان ثالثا في الذكر واول كلامه ناظر الى الدفع
الاول واخره الى الثاني وبعد تصريحه بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال
بالتابع المتقدم فمن قال اشكل يقال عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او
التاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه
ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني في اعراب
سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا ثان في الاعراب
قوله اي بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري

على كلمتين قوله نائب كلا منهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني العاقل الخ لا يخفى ان ما ذكره
لا يطّرد في الصفة المادحة والذامّة والتي للترحم او التأكيد فان القصد ليس الى نسبة
الفعل الى الشيء وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التأكيد وكذا الامر في التأكيد
وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قراءة الكتاب جزء الجزء ا
فان الجزء الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هي الحالية القايمة بالمجموع
وليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء يستعد الاعراب من غير تأخر عن الاخر
في الرتبة ومن قال باعراب سابقه بمعنى بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه بعين اعراب سابقه
لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في محلين فقد اتى بكلام لا يخفى
فيه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله اعم مما هو بعين
اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له قوله يشمل التوابع التي هي مؤخرات كانت هذه
الامور او مقدمات لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب
المعتبر في هذا التعريف الاحسن ان التعريف هنا للتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا
لتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا تعرض لهما في محلهما ولم يرض بإدخالهما في
هذا الباب قوله ثم ان لفظة كل ههنا الكت في موضعها لان التعريف انما يكون
للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع
صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان قوله فالمحدود بالحقيقة التابع لا افراده
ولم يقل ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس معرفا بل على وزان المرفوعات ونظائرها
بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اي هو كل ثان نعم استدرك على الشارح
بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد اتى بمستدرك قوله لكن لما ادخل عليه كل معنى
لفظة كل مقحم زايدا اشير بزيادته الى كون التعريف مانعا قوله والظاهر انحصار
المحدود فيها هذا التكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ اوفى بإشارات فاتي التركيب
بل اجملها بقيته البحر عن وجه الماء الصافي الى الساحل من الاعاجيب قوله النعت قدمه لكونه
اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فايدة قوله يدل على معنى في متبوعه اورد عليه

الوصف

الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل
على معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق
معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لا انه يوصف بحالة قايمة
بالمتعلق حتى ينافي دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان
الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قايمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية
قايمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قايم بالمتعلق
وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع
على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه قوله اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه
على حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان اعجبني زيد علمه وجاءني القوم كلهم خرجت
بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول صفة في زيد ليس بهيئة تركيبه مع زيد
بل الاضافة الى الضمير وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه بل الاضافة
الكل الى الضمير فلا فايدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فايدته قوله اي دلالة مطلقة
جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يحتاج تانيث مطلقا الا ان يقال
لم يعتد بتانيث المصدر او بتانيث ما لا يدل في الدلالة على معناه من التاء قوله فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص مواد ما ذكر نحو
اعجبني القوم كلهم بطلان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته
على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع قوله وفايدته
اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس الغرض من الوصف
الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما
توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصدها المتكلم
بالتركيب زايدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح بمجرد اصطلاح نحوي
فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا
للتخصيص او التوضيح يستفاد من تقييد بابعاد لهما بالقلة كما يستفاد من حرف التقليل قوله

ولما كان غالب موادّ الصفة هذا حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان
جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل
اسد دون جاءني زيد اسدا حالا واعترض على الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق
على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الاخر **قوله** ولم يكن هذا مرضيا عطف جملتين
على جملتي لما اي ولما لم يكن الخ وفي صحته نظر والاظهر ترك لما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ
قوله ردّه الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتاويل بالمشتق
لا عقلا ولا نقلا وحسن بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما
ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق **قوله** ولا فصل اي لا فرق
بين ان يكون مشتقا او غيره الا انه الاخص ولا فرق بين المشتق وغيره **قوله** في صحة
وقوعه حصر عدم الفرق لعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق
لغلبته راجح على غيره **قوله** اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق يعني في التركيب فالمراد
بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة وقوله
ما ترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي
وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب على ان الغرض باعتبار
الوجود العقلي قال الشارح الغرض الدلالة على المعنى لا التقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة
الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض معنى مجازيا من باب
الايجاز في الكلام لا ما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء لان الوضع لغرض المعنى
لا يجب ان يكون المتبوع فان اشعر بالوضع لغرض المعنى عموما في مبتدأ او ذي
حال او موصوف الى غير ذلك **قوله** مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح
الراء وضمها على ما في القاموس اي اراد الشيخ الى لفظ موصوفه لعله يكون مجازا
عن الكمال في حقيقة تدل عليها لفظ موصوفه فلم يدخل هذا التركيب في ذلك وقوله وفي مثل
اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا بردّ عليه انه ليس في هذا التركيب
شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال

وفي مثل

صح
وفي مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا **قوله** وفي الموضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى اي لانه مقصوده **قوله** ويوصف النكرة اي النكرة وما
في حكمها من ذي اللام يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله ولقد امرّ على اللئيم يسبّني واشار الى وجه
تخصيص الجملة بالنكرة بقوله في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة
نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة
للمخاطب حتى يتعين موصوف عند المخاطب بما يعرف من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم
بها اوصاف فلا ان يلتفت في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة و
استعمالها في النسبة المعلومة طارئ على وصفها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله
النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانه لا يوصف بالجملة الخبرية الا
لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المص غير واقعة **قوله** لان الانشائية لا تقع صفة الا بتا ويل
بعيد قيد التاويل بالبعيد لان التاويل مشترك بينها وبين الجملة الخبرية اذ الجملة التي لها محل
من الاعراب في تاويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور وتحصل مما ذكره ان التقييد به
اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تاويل
بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكلما وقع
في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومفعولها **قوله** اي مقول في حقه اضربه
فان قلت هنا كان تاويل بقرب من تاويل الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل
مطلوب ضربه بغني عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما نال درجة الاشتهار قلت كانهم
لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائي بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا
لم تضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي يذكر لجاء استعماله في مقام الامر بضربه
وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية المحكية **قوله** اي يحق لان يؤمر بضربه ظاهره
انه تاويل المقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق المقول في حقه لانه قيل ذلك والحاجة
اليه لانه لا اختصاص بالجمل المحكية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال
لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية

الا في مقام اظهار الاختصاص لان يؤمر بان يفعل لاجل فتامل قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط
تكون اجنبية اي في بادي النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة
لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك في الخبر والحال والتي بها يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى
الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس هنا مظنة الغفلة عن الالتفات الى مزيد توجهه ولذا بالغوا
في ربط الحال ايضا فوق المبالغة في ربط الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة
مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا ويوصف بحال الموصوف سواء
كان مفردا او جملة وكذا عدّ بعض هذا آخر البحث عن بيان كونه جملة في قوله يتبعه في التنكير
يحتاج الى تاويل ومن المراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا كزيد حسن من قبيل الو
بحال الموصوف وانه ليس بحسن الا بوجه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا
لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد حسن نفسا او ذاته فانه من
قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان حسن قائم بزيد فاعرف حال قوله اي بحال قائمة به قوله
يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه انه لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق
اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال
متعلقه بما ذكر ويلزم منه ان لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه الحسن بل ما يفهم منه
بانه كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشر
كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا
بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله
ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب
التابع ويجعل نعتا وتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجملة وصفا على معنى
اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه قوله والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة
مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو
رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل او افعل التفضيل مع من فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل

المضاف

المضاف للزيادة على من اضيف اليه او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور
او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين
وقع من بعض الاقلام قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول هو الوصف
الحقيقي بحث لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف
التي تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن ولما كان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها
دون موصوفها فهم ان الاحوال انها للموصوف فما كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند
بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية للموصوف بلا شبهة نحو جاءني هذان الرجلان نعم يتجه
على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في خمسة من البواقي ايضا انه
لا يظهر في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل الحق ان ضمير
الفاعل يحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال
الجملة التي وقعت صفة ماولة بمفرد مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم
يكن كالفعل وكان نعتا للموصوف لوجب قام رجل قاعدين غلمانه وامتنع قاعد غلمانه
قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم قوله
ولحاق علامة الجمع اللاحق كالحوق تاء التانيث قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف نحو قعود غلمانه
لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم لحاق علامة التثنية والجمع في مقام الاسناد
الى الظاهر باخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب تبعيته
للموصوف قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الاولى تركيب الظاهر لتسهل
الاسناد بلا كلفة ولئلا يتحير من جعل اسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر
حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا الاولى
ان يجعل الجملة وجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند
انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل قوله فلا حاجة له الى التوضيح فيه
ان اعرف المعارف الذي يعرف بجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع غيره
والمخاطب لانضمام تنبيه فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح لتسرفي الوضوح فلا تسلم

111

الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه
اعرف من المعرف باللام **قوله** اى باب اسم الاشارة بذى اللام يحتمل ان يراد بذى
اللام ما يشمل الذى واخواته قال الرضى لا يوصف اسم الاشارة الا بذى اللام و
للموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذان قال كذا على اللغة الطائية هذا
كلامه والاظهر ان يراد بهذا فى قوله باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا الاسم الاشارة
لا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتامل **قوله** مع ان الفاضل يقتضى جواز وصفه لكنه
من اسماء الاشارة او بالمضاف الى مثله **قوله** بل رجل اى رجل متصف بالعلم **قوله**
اى قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وغير
جاءنى فيشكل التعريف بجاءنى زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا
كما سيجئ وينتقض بالمعطوف فى قوله والواو يرفع وينصب ويجر الا ان يقال نسبته
المقصودة فى هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبر يفيد بعضية كل منها
فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد للمفهوم
من المقصود وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفس مقصود
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة او نسبة شئ اليه وفى قوله المفهوم من
المقصود احتمال لان اى المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود منه **قوله** فقوله مقصود
بالنسبة احترز عن غير البدل الاغلاط لنسبة اليها شئ ولا هى الى شئ لان نسبتها غير مقصودة
كالمبدل منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك
بينه وبين البدل فاعرف القصد ولا تجعل **قوله** واجيب فهم هذا اللعنى من كون العطف
مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة
مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق فى المعنى بين قولنا جاءنى زيد حماره وبين قولنا
جاءنى زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا فى مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الاخر
تحكم **قوله** وما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اورد فى زيادة التوضيح يحتمل ان يكون

صح العطف

عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان
يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقى الضماير **قوله** وحمل عليها
ضمير الغايب واجاز الكسائى وصفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فوضعه تعالى اسم ظاهر
كما لو جعل الضمير علما فتامل **قوله** لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية اورد عليه ان
الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر
بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى فى التعليل ان الموصوف
يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه
ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما فى الرضى الاشارة الى هذا الوجه
ونحن نقول وضع الضمير الغايب لا لا لاز على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة
على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا **قوله** ثم المعرف باللام والموصولات يعنى المضاف
الى المعرفة ولم يتعرض له لانه يجئ بعد والمنادى والقياس ان يكون فى مرتبة ضمير المخاطب
لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه **قوله** لم يوصف ذو اللام الا
بمثله اى بذى اللام الاخر او الموصول فان يراد بمثله مثله فى درجة التعريف فيشمل
للمضاف الى المثل فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال المراد عدم خروج المضاف
على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا وكان ان يراد المماثلة فى كونه ذا اللام
فيحتاج ان يقال الاخص الاوضح ح لم يوصف ذو اللام الا به اى بذى اللام ويرد ايضا
انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة **قوله**
بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه
لو فسر المماثلة بالمماثلة فى الدرجة لانه ابدا الموصوف المضاف الى المثل بلا واسطة على مذهب
سيبويه **قوله** لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال
انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى المضمر دونه وعلى هذا اشكل وجه
ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف

لا الاولى

قوله يتوسط شروع في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في
اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف **قوله** ولم يكتف لعدم
الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان القصد في ايراد المعطوف
ومنها انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يجمل فينبغي معرفة المعطوف
الى وقت معرفة العشرة في قسم الحروف ولما ما ذكره فيمكن منه كون المعطوف على
الصفة لغة نحو يا تحدوهم كيف ولو كان كذلك لا تحقق الرفع مرتين فاما ان يؤثر
الرفع الموجود كل المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان تعدد رفع لاحد المقتضيين
ولم يقل به احد **قوله** لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع
زيد يده ورجله فحكم حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف **قوله**
وقيل قد جوز الزمخشري تنبيه على ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احد
بتفصيل صحيح والواو التي لتاكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني التي تجي قلت
لا خلاف في جواز دخل نحو بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به **قوله** ونقل عن
المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة
صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون
لوجه **قوله** اكد بمنفصل فان قلت للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي
التاكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعلل من عطف المفرد على المفرد الى
عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التاكيد بمنفصل احتاج
اليه لانه يحتمل تقديم التاكيد على العطف وتاخيره بتبينه المثال فقال مثل ضربت
انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه لانه الداعي على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب
هو وغلامه طرد الكتاب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال
الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل **قوله** لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل
هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل وقوله يحسن الانفصال
فيه لان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين التاخير تعين ...

قام

فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم
وزيد فالوجه ان يقال جوز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه **قوله** واعلم ان مذهب البصريين مبنية
على ان المسئلة خلافية والتاكيد استحساني لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة
اكد مع جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين
النصب مثل جئت وزيد **قوله** صرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل
الاصلي الا اذا لم يشكل انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض ليس فانه لا يتصور
الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز
الا اذا قام قرينة دالة على المقصود فقوله والجر ولا ينفصل عن جارة ينتقض
بقوله تعالى فيما رحمة من الله وبقولهم ضربني من غير ما جرم **قوله** بدليل قولهم بيني
وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وهذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين
الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد و
بين عمرو والآن يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف
على الضمير **قوله** مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا تقتصر
استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون
به والارحام واجيب بجعل قوله والارحام قسما **قوله** جاءني كلهم لنحو فيه انه
لا اشكال في جواز جاءني كلهم وجواز اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل
بجاؤا كلهم زيدا واعجبت جمالك زيدا **قوله** وقوي الظاهر وليتقوى **قوله** من الاحوال
العارضة له بالنظر الى ما قبله الاولى بالنظر الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم
المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو
القائم وعمرو وفيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه
مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف
يحتمل ان يكون من تتمة تغيير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة المسئلة ذكرها الشارح

لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعتبار الموصوف في عبارة المصنف
لا تعلم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن
كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب
فكل ما يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق
المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث
يستحق المعطوف عليه لو كان في مقام الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف قوله كالاعراب
الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة
او الحرف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الا
حوال العارضة له في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم في قابلية الاعراب كذلك قوله
اما نحو ربه شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن
هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى
الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر
ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه
فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا شذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع وليس
الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا هو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب
وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر وذكر
ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به
المذكور بعينه يكون نكرة ولم تحقق في جوابه الى ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ
الرضي من ان الضماير الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يجعل
قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب ان يكون الاولى ح
تقديم قوله اي رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ وفي شيء وهو ان الظاهر ان يجعل
الحمل على النكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل عديلا له فتامل قوله فتعين
الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدا هو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين ذلك لجواز

الركن

ان يكون الرفع لكونه مبتدا ورافعا الفاعل عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه
الامران قوله ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة لانه يحتمل ان يكون قول المص
وانما جاز جوابا للمنع عدم جواز ما عدا الرفع فيما زيد قائم ولا ذاهب عمرو وسند جواز
الذي يطير فيغضب زيد الذباب قوله وانما جاز الذي جعل الجواب هذا السؤال ثمة
احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم
المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف
والمعطوف عليه يصير ان ح بمنزلة امر واحد فيكفي رابط المعطوف عليه
والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربطت به المعطوف
عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن ان يجاب اخر بتقدير الرابط ولا يخفى
عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء
للسببية ولا استفادة ما هو رابط الجملة الثانية بما ارتبط به المعطوف عليه بل يحصل
ذلك مع الفاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية
مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة يغضب بعد عقيب طيرانه قوله
بسببه الضمير راجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه قوله اذا وقع العطف
يعني قوله اذا عطف مسند الى مصدره من قبيل جعل بين الغير والنزوان وقوله على
عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اي عطف مبنيا على عاملين ولا يخفى
انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب بعد منه ولحق مع اكثر الشارحين
فلا ينبغي ان يتجاوز قوله مختلفين اي غير متحدين بما ذكره في توجيه مختلفين
فلا يجب ان ينقض منه العجب الاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجه الوجه انه نوع
في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بل قد يوصف الشيء بوصف يحسن
لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه قوله تع وما من دابة في الارض ولا طاير يطير
بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز
عن مثل ضرب واكرم زيد عمرو او بكر خالدا فان زيدا وعمرا المعمولان لعاملين هما

ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لا
العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول قوله اكل امرئ تحسبين
امرءا تحسبين وقع بين مفعوليه فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول
الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند الله ونار
توقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو هنا لازم
لعدم جواز حذف التاء من المجهول قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتب الجزاء على الشرط
نظر لانه كيف ترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والماضي عدم الجواز و
تحقق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة
والمآل وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة
ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو ثابت ريدا ولا وهو مندفع بان
عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب
عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع الموارد
عند الجمهور رد لما يتجه على المص لان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لا
انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع
كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه ح يفيد البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء
في هذا التركيب فيكون محصلا العدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه
في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد
ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا الجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة
الفراء فيما عدا هذا التركيب واثباته فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل المص ونقل
للمسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا في ما كان فصل
بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتأخرون
لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا اخص المثال

صح التأكيد

المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظ قوله التأكيد جاء بالواو والواو
فان قيل كان البدل اشد مشابهة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يراد في التأكيد
اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن
الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة لكن كونه اخر المعطوف
عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التراكيب وقد راعى
ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة قوله فثبت عنده وتحقق الظاهر فيثبت وتحقق قوله
او في الشمول اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع الخ نبه بذلك على ان ذكر او الشمول بعد قوله
في النسبة ليس لغو الظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد
ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التنبيه ان تقرير امر المتبوع في النسبة شائع في
ما بينهم في التفصيل المذكور وليس الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول قوله نفعل جاءني
القوم ثلثهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك
من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد
والا لم يكن تأكيد الخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلث قوله فهذا هو الغرض اي تقرير
امر المتبوع في النسبة والشمول هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد فالتعريف به جامع
لجميع الافراد واذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج المص الصفة
والعطف الخ فظهر ان التعريف جامع ومانع وقول الفاضل الهندي توضيح متبوعها في
بعض المواضع ليست بالوضع لو تعرض التأكيد متبوعها لكان النسب قوله لفظي يختص
بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي يختص بالمعارف مطلقا عند البصريين نكرة
وعينه منه عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت انت وضربنا فان ذلك في حكم
تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز انا
تكريره متصلا قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع الخ فان الاول في حكم التكرير لفظا
لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع الخ ومنهم من لم يتنبه لغرضه واعترض بان العدم لو
بين ضربت انت واجمع الخ اعلم ان من قال ان الضمير انت هو انا وان عماد فالتأكيد

في ضربت انت واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ كلها اعلم
ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل
ان كان على حرف وكان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم او باخر نوع منها تكرر
بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد
ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قايم قوله ولا يبعد ان يجاع
الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على اي تقدير يشكل باجمع وتوابعه فانه لا يحكى فيها
التاكيد اللفظي وقد دفعه بتاويل الشمول المستفاد منها بالشمول للانواع لا بجميع
الاشخاص قوله وهي نفسه وعينه وقد يزاد الباء في عينه وكذا في اجمع فيضاف
الى ضمير المؤكد وقد نبه المص على ترتيب الفاظ التوكيد اذا اجتمع لكن الجمهور على تقديم
ابصع على ابتع والزمخشري متفرد في تقديم ابتع والمص تبعه قوله قيل لا معنى لهذه
الكلمات الثلث وعلى هذا لا وجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان التاكيد من ابهاء الكلم
وهذه مهملات ولهذا لم يذكر المص مثل حسن بسن في التاكيد والحق ادراج هذه الالفاظ
في التاكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملة في كلام
العرب لا بد من ضبطها في الصيانة عن الخطا في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي
التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد الاول والثاني ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما
في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر
نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى
وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن وقبيح شقيح او يكون له معنى متكلف غير ظاهر
نحو خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجه ويستفيد مما ذكره ان مريئا تاكيد لفظي
مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح او ليست الضرورة داعية
اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان النبيث اذا جعل له معنى
غير الاول فهو صفة لا تاكيد قوله ويمكن استنباطه من تناسبات خفية لاستعمال كل منهما
على خروج من النقصان وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله اي

يعقان

يقعان يعني جعلا عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث قوله
انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير
التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع
كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال انفسا زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفساهما بل
انفسهما قوله باختلاف الضمير كله وجميعه وعامته كذا في تسهيل ابن مالك قوله
وهي اجمع لا دلالة لها على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد كذا في الرضي قوله
او الجمع اي الجمع الذي يجعل في حكم الواحدة وهو غير جمع المذكر السالم قوله واجمعون
في جمع المذكر اي العاقل قوله وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل
وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكره
لانه لا يفيد جواز جاءني الانسان كله من غير ان يراد به الاناس فقد افسد من اصلح قول المص
ذوا اجزاء بناء على ان المتعدد افرادا كان او اجزاء قوله يصح افتراقها حسا او حكما
قيل لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المص حكم بصحته
في المفترق حسا ولا يحصل الرد عليه من غير نقل من ائمة العربية بناء على انه لغو التاكيد
بكل في المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا توهم
الافتراق في الحكم بادي الرأي فيحتاج التاكيد بكل لهذا القدر قوله بخلاف جاء زيد كله
ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم الاخفش
وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حسن
ذكر التاكيد لدفع ما توهمه الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي قبل التامل في الحكم قوله
الذكك الضمير اولا كانه دل عليه المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم
وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله
واكتع واخواته وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق
يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع
لاجمع نظر بوجه بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبها بقوله فتاملها كما عرف قوله

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضربني زيد
اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه **قوله** اي لقصد النسبة
اليه نسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع
اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جعله بمعنى قصد
نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان النسبة الى الاخ ليست مقصودة بنسبته
الى زيد بل نسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضم
اليه فلا بد من زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل
الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهو
او حال النسبة من تقريره وتمكنه في الذهن كما في البواقي **قوله** دونه اي دون المتبوع اي
لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه يرجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في
المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال
دونه ظرف للنسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع فانه ح يكون المعنى انه يجاوز
ما نسب الى المتبوع المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب
المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى **قوله** بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة
الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان
لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط وموجب التقرير والتمكن حق البدل **قوله** وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظاهر ان يقول على
طبق ما ذكر في شرح التعريف ان ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد نسبته الى احد
في الكلام فلعله ليس بذلك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى وليس
ما نسب اليه اي الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اي بسبب نسبته الى زيد بان
يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار
زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بما جمعته
في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة

لذكره

لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق آخر في الدفع **قوله** اي بدل هو كل المبدل منه يخفى
ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعلم بعينه علما وان عطف
البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا
في اخويه وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يتحرز عنه فبيان ان الاضافة
في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية لا دخل له فيما لا بد منه بيان ما هو اصل معنى الاضافة مع انه
لم يذكر في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف
اليه بالاضافة البيانية وما اجيب عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فهو بعيد
اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب من ان بين من المقدر والمذكور
فرقا فيعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور
بمن المذكورة اذ لا محصل له **قوله** اما اشتمال البدل على المبدل منه لم يخرج منه نحو جاءني
زيد حماره فانه لا اشتمال لاحدهما على الآخر فكانه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في
جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه الى البدل وكونه
دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي
مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح
على هذا فقد وصى بما لا يحتمل **قوله** وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط
والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون للملابسة قوية
اذ هو الشائع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل
بدقة نظر جعلنا بها من اهلها فضلا من المنعم كل نعمة دقها وجلها فمعنى بدل الكل
معناه بدل عن كل المبدل منه حيث جيء به بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه
بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول وجيء بجميعه بالبيان الثاني فلم يبق شيء من
المتروك بلا بدل مما جيء به من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل
الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد
بزيد يده لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدالا لليد المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا

فتفصيل البدبدل عن اجمال فهو بدل البعض او غير البدل من المبدل منه ترك بلا عوض
ولم يجد شي من المبدل سوى اليد بدلا او بدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد
حين ذكر المبدل منه اشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك
بدلا بل الواجد البدل لما اشتمل عليه المتروك فخذه راغبا ولا تتعجب من تبديل كلمات
جم غفير فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا ايشاركها فيه كلمات من
سواه **قوله** فالاول مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير
الاول وفي مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة **قوله** يعني يتحدان ذاتا
لا ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته
اياه وكثيرا ما لا يكون م **قوله** وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه
تجويز عدم اختلاف مفهومي زيد واخوك انما ذكر اعلى وجه التمثيل **قوله** والثاني
جزءه اي جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل المعلوم في المقام
لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول و قوله والثاني جزءه
بتقدير والثاني مدلوله جزءه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزءه
على مدلوله الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط
جوازه عند المص **قوله** بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا زيادة قيد في عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه
بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه **قوله** بغيرهما الاولى والاوضح ترك الكلام
والقول بان بينهما ملابسة غيرهما **قوله** نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة
الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا
المثال الاخر قلت اذ لم يكن نحو الفلك قمر وعلم المخاطب انه يكون الاسناد الى
القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل
رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر
البدل **قوله** والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيه نظر لان القصد الى

البدل

البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد او النسيان او سبق اللسان فكانه
اريد ان تقصد الى البدل من حيث انه بدل يعني ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره
فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا **قوله** اي نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ
الرضي هذا اي النعت في بدل الكل بل عندي ان بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على
فايدة فاتها المبدل منه نحو قوله تعالى بالوادي المقدس طوى اي مقدس مرتين **قوله**
لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه مطرد في الكل فيحمل باطراده ولم يخصه ببدل الكل
كما فعل المص وقال في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه
يخصص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه به هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم
لان الاضافة ايضا كالوصف جابر لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل
مقتضى العقل فلذا اخصه **قوله** نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي ان هذا
المثال تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا انه تاكيد قال
الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل
توطئة فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة
كان تاكيدا **قوله** ديزاو بشت ريش عجفا ولاغر نقبا وسوده باى و قوله كان
فجر اي كذب يقال عبر فاجر **قوله** قال اللهم صدق صدق الظاهر ان يقول الان خبر افعال
المقاربة لا يكون الا مضارعا **قوله** وعليه الطبرخاني مفعولي التارك ان جعلناه
بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثاني شمهيل ابن مالك
وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدا والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون بمعنى
جعل ومن لم يوفقه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل **قوله** وهذا
الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي هذا الحد للاسم المبني كما هو
الظاهر لعد قوله اي الاسم المبني وهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا على
معرفة المبني والاول لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف
على معرفة مفهوم المركب الاضافي **قوله** اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية المبني

لكان اي تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل
كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني
المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبني فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه
نعم لو كان تعريف للمبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا يناسب
مبني الاصل قوله مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي والامر [illegible] لم يبين [illegible] المركب
الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب لا
حاجة الى التقييد الاخر بقوله بغير اللام اذ لا لام في عرف النحاة الا بغير اللام قوله
والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة
فافهم قوله او غيرهما وهو الاشارة الحسية قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا منع
الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب
مبني الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب
بناءه عدم التركيب لا اخفاء في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم
التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى ينافي التعريف فقد بعد عن
السوق فان قلت يخرج من القسمين غاق صوت الغراب قلت الاصوات
ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا عن
كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله انما قدم
ما مفهومه وجودي لشرفه او نقول التركيب في المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة
مانعة والمقتضى مقدم على المانع شرفا وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء
في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث
المعرب لبيان اقسام بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وعقد بحث المبني
لبيان اقسام بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة
اكثر تامل قوله من حيث حركات اواخره لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمبني
الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان [illegible]

مبني على الالف ويا زيدون على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال لهذه الحروف
ضم وفتح وكسر قوله والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الخ تنبيه على ان المراد
باللقب ما يعبر به عن شيء جريا على اللغة لا اسم العلم كما هو مصطلح الصناعة
وان التعبير بها عنها لا لخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية
وغيرهما قوله وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا
للمبني فنبه على انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها
على وجه العدول هذا وفيه نظر لان حكمه للمبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني
الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف اخره باختلاف
العوامل قوله وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات ان صح
مع اي معربة وحدها لقلتها ولئلا يوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان
معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو
خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغي ان يقول وبعض الكنايات ايضا
ليخرج فلان وفلانة قوله فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني لا يشكل
مهما حصر المبني في هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة ومن وما [illegible]
سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان
طائفة من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بافعال التي
ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل باب في بيان
طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر وبعل في بعلبك
فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من
الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب ولا بمثل غير مع ما وان وان لم يدخلها
هكذا في بعض الظروف قوله المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه
الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة من هذه
المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عن تكلف الشارح

المضمرات

لاخراجهما فجعل ما اثبتك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يجعل التعريف على
ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غايب كذلك وبهذا التفسير
يندفع لفظ المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى الوجهين لابد من جعل
متكلم ونحوه على الاستغراق والعموم والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة
ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب قوله ويخرج بهذا القيد لفظ الخ اي بقيد
الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما
فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغايبة الغير الموصوفة بما وصف به الغايب بل انهما
يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الخ بيان لصحة خروجهما به
مع انهما داخلان في الغايب ووجه الصحة انهما موضوعان للغايب مطلقا فيخرجان
بهذا القيد المشتمل على الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تعريفي
المتكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فاما المتكلم فظاهر واما المخاطب فخفي لان المخاطب
موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب ذا لا بمعنى المخاطب لا ط
ما يتوجه اليه الخطاب لا لان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخا
يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاخصر الاوضح ان يقال من
حيث انه مخاطب به هذا وتم من قال ويخرج الخ متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما
بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوعان للمفهوم منهما
لا الذاتين بهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب
وهذا قرينة بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه لتقييد
للمتكلم واياك وان تحمل كلام الشرح على ما ذكره هذا القائل يشاهد ان القائل من
تلامذته فلعله سمع منه لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق
قوله او تقديرا اما نحو ضرب غلامه زيد جعل التقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا لكن
تقديرا لانه انسب بما سبق من سائر الاقسام نعم يتجه انه شاع مقابلة اللفظ بالتقدير
فجعل التقدير تحته تلبيس محتاج الى البيان قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر

من حيث

من حيث اللفظ ان يكون مقصودا باللفظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار
انه مدلول للفظ مذكور لفظا قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العمل
متقدم من اجل المعنى وتقدمه فضمير كانه للفظ العمل وقوله من حيث المعنى تعليل فينبغي
ان يقول لكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه تقدم
ذكره لفظا قوله فانما جاء في ضمير الشان الخ الحصر كما الخ ولو كان راجعا الى علم الخ
كان قوله لانه انما جيء من غير ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة فانما
جاء في ضمير الشان قصدا الخ والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون للتعظيم بل للاحتراز
عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين قوله وهو مرفوع ومنصوب
ومجرور الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب
قوله الاول ضربت وضربت يقال الاولى ان يقول ضربت ويضرب الى ضربن
ويضربن ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان الضماير
المتصلة بانها دايرة على التصريف المعلوم في الصرف فلم يعتبر الماضي والمستقبل
غيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله
وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تجعل قوله المتشبهين او العابد من المستتر
في المتشبهين غير البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الى للاسقاط لا للادخال في الحكم
فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدا بالمتكلم الخ فيقول بدؤا بالغائب
لتجرده عن اللواحق ثم بحول اسلوب الترقي قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
ثم الاعرف من ضميري المتكلم الواحد قوله هو ان اجاجا هكذا ذكره اللبيب وقال
شارح اللبيب اي جاجا لكن البصريين في الافراد جعل الضماير بكمالها وباقي
الكوفيين ذهبوا الى ان التاء منصوب بنفسه وان عماد قوله خاصة في القاموس الخاصة
ضد العامة وهو حال من فاعل المستتر او من المبتدا والتاء للتانيث اي طايفة
خاصة وفي المنتهى التاء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص
خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا قوله

كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة فظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو
الذي ذهب اليه المص وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كما هنا لحذف
الفاعل وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله
نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق **قوله** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حتما كان او لا يكون
في المسند الى الظاهر لا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى التقييد لاخراج الغائب
بهذا القيد وقس عليه نظايره **قوله** مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق
الواحد كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
وكان الشارح غيره الى واحدا او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف
المثنى على اثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص
فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والا او فوق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده او
مع الغير وهنا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا ولا منصوبا
بقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا **قوله** وفي الصفة مطلقا ليس حالا من الصفة
كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل الا والاوجه ان يقال مطلقة ولا من الضمير كما هو
كما يشعر به قوله وسواء كان اي الضمير مفردا او لا سواء كانت الصفة والاوجه
ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح قوله
سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم
فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت
الى بيان المطلق بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى **قوله** فلو كانت ضماير لا تتغير الصفة
لما تغيرت وكانه سهو من الناسخ **قوله** ضماير اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع
الظاهر حرفا التثنية والجمع **قوله** لاجل شيء نبه على ان اللام في قوله لا لتعذر المتصل
للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل فيتحتم الا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جعل زعما
هنا على السواء **قوله** وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم قبيل تفصيله قاص لانه لم يشعر

اقايم

١٢٠

اقايم انت وفاعل المصدر اقول اقايم انت داخل في الفصل لغرض وهو رفع الالتباس
اذ لو استتر لم يعلم انه الغايب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس
بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال
في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد اما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم
الالتباس لا يجب شهد به شرحا المفتاح وانما تم الثاني لو وجد فاعل المصدر
الضمير غير مضاف اليه المصدر **قوله** او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير العامل
للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من عمل
فصل **قوله** اي حذف عامله ينبغي ان يريد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج
من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف
ع عامله عن الاتصال **قوله** او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب
لئلا ينتقض بضم انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع
ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر **قوله** او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه
اي الى ذلك الضمير صفة جرت الخ اراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا
ولو قال او بكونه صفة لم يجر على من هي له لكان اشمل لدخول اقايم انتم فيه فان قلت
لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض
لان الفصل فيه لرفع الالتباس قلت يجب الفصل فيها لا لالتباس ايضا وبهذا ظهر وجه حكى
لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجاري على غير من هو له
لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي **قوله** لانه لما الفصل الضمير على خلاف
الظاهر الاولى ان يجعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر لعدم وجه
المناسبة بجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاولى
ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه حال محل الظاهر فكما
لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان يقتضي ما جعل جوابه ماضيا **قوله**
انما قال من هي له لا لمن هي له لا يخفى ان الاولى بالصواب من هي له وما ذكره من النكتة

لا السمن ولا الغنى من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في جريان الصفة عليهم ممنوع
اذ الاصل ما هو الاكثر قوله احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاكما اياه قال سيبويه
ان كانا غايبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غايبين
لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغايب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير
مرجح قيل ترجيح الاول في ضربه اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيتكه اياه بكونه فاعلا
في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي الراي والترجيح كما ذكر يحتاج الى
ضرب من التاويل قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه
حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه
دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا
حروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة قوله وان شيت اوردته منفصلا
قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال
قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض
اشارة الى جهتي الاولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما
الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية
تشبيهية قوله والاكثر لولا انت الخ لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرهما فيكون
اخصر لئلا يتوهم انه يجب استعمالهما معا وكما دفع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء
لولاك وعساك الى اخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره قوله لكنه غير الاكثر
تنبيها على انه ليس بضعيف ولو غيره الى ما هو المتعارف في التصرف لكان اولى وفي
تغييره فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضمير المتكلم عن الحكم قوله الى ان لولا في
هذا المقام حرف جر كانه جعله في حكم حرف الجر ومحمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية
كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لك لكذا الوجود كذا قوله فههنا ايضا للاخفش
تصرف في الضمير والتصرف فيه لكنه محمول اولى لان العامل محل التصرف وكذا الكوفي
متاخر الا ان التاويل في المتاخر تاويل عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع الياء

نون الوقاية

نون الوقاية مبتدا مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله انت مع النون
الخ وقوله ويختار في ليت الخ وقوله وعكسها لعل الخ جمل معطوفات على الحال او قوله
ويختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها بالعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا
ليت ولعل قوله ليبقى اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسرة
تكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يحترز عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف
ايضا يجب ان يصان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت
الجر ومن ههنا ظهر انه لو قال ليبقى الماضي عن الكسرة الخ لتم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج
اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية
ية
تامل قوله بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه
فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول قوله لكون علامة الاعراب بعد الياء المتاخر
عنه قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها ولا يخفى ان العروض مشترك
بينه وبين ما قبل الياء وانه يكفي مما تلها الخ فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه
كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين قوله وليت لا تخير في
ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالاولى اختيار ان
ليت ولعل مستثناتان عنها قوله تحرزا عن اجتماع النونات فلو حكى الخ وحمل لعل على
لغاتها قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتدا والخبر ان لا
يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر
توطئة لقوله وبعدها ومما وان لا يكونا بعد العوامل مبتدا وخبرا لكن يصح التعبير عنهما
بالمبتدا والخبر حقيقة لان المبتدا والخبر ليسا منتفيين حين يجب اتصاف ما قصد بهما بهو
مبهما
حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رايت هذا الشاب في شبابه وصباه الا
تعليق المشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة بكون هذا
التركيب حقيقة فقد غفل عن القول بانه من جمع بين الحقيقة والمجاز ومن قبيل عموم المجاز
بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابق للمبتدا ولا يصح ان يجعل مطابقا الخبر كما يكون

في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما يسمى فصلا على تقدير كون المرفوعات متبادرة
فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى قوله لم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل
متفق وان اختلف في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه
ان قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس كما بين الجميع
ولعله متفقا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده قوله يسمى هذا المرفوع فصلا
الاولى يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد قوله وذلك
التوسط ليفصل اشار الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا
وذلك لان اللام المقدرة بعدها لام كي ومعناها السببية ما قبلها لما بعدها والسبب
لفصله بين كون المبتداء نعتا وخبر التوسط لا التسمية قوله لان الفصل انما يحتاج
اليه فيها فيما اذا كان المبتداء على اصله وهو التعريف وعلم لم يحتج الى الفصل فيما هو الكثير
من المبتداء والخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتداء النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره
ضمير الفصل قوله او افعل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ومكر
اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتداء او تاكيدا كما في انه هو ابكى واضحك
وزيف بان تاكيد الظاهر بالضمير لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخص قوله
اقتصر على مثال الفصل من افعل التفضيل لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كما استغنى
فيكون فيه ايضاح الخبر بطريق الاولى قوله وبعض العرب يجعله مبتداء اي يستعمله
بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء لو كان معنى الجعل مبتداء الحكم بكونه مبتداء احتاج
الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعله في الاستعمال من افراد المبتدأ
فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل شيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة
مفهوم ذلك الشيء قوله وح الرفع متعين ولم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعينه كما سبق
قوله ويتقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية والفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ
المبتداء والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ولعل مقصود ما

مع

من غير سبق مرجع مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متأخر فهو اخرجه في هذا التوجيه
عن مقتضاه وجعله مجردا لان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل
الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن
مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجيها وجيها وقوله
وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل
الجملة لاخراج المفهوم على الاحتمالية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس
قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير
ربه رجلا ولا يبعد ان يقال المراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل ذكر ليعلم به عدم
جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بتميز للضمير او بجملة معترضة قوله قبل الجملة اي قبل
هذا الجنس من الكلام جعل الجملة الجنس ليجعل الجملة بعده لحصة منه فيتغاير ان
ردا على من قال وضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه
فكان من مظان التقدير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه فتدبر واختر احسن
التدبير قوله ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه انه للمسموع واما
تانيثه بتأويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فجيد فليس خاليا عن السماع كما
حققه الرضي قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين
الموصوف والصفة اعني قوله يفسر بالجملة قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم
لا يقتضي الدخل في القاعدة ان يكون له دخل فيها وعلية لثبوتها بل يكفي ان يكون
لتقييد الضمير الغائب ولتعيينه قوله والقضايا بلزم مسندا الى قوله الجملة فيه بحث
لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بعينه بجملة دون امر اخر من تمييز او حرف
تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر
ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او القصة لتعينه في
المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسيرا للضمير واثبات نسلم مرجع الى الشان
المتعين في المقام وذكر على الابهام فتدبر دونه خرط القتاد قوله فعلى هذا لو لم يجعل

التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم لما راى ان توجيه
السابق لقوله يتقدم لبعيد ابدا يتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا
القول فوجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان
هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قايم
فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به **قوله** واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى
عدم الفصل بين هذا التفصيل وللتصل بالمنفصل **قوله** فان كان عامله معنويا لم يات
تحت التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا او هو مرفوع كان منفصلا والا
فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا **قوله** فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة بر ىدعمدة
لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه عمدة يحذف **قوله** ومثاله اي
مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان
لا تدخل على كلم المجازاة كتب الشارح رح في الحاشية الكنيسة متعبد النصارى الجاذر
جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية **قوله** فانه مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه
حذف ضمير مرادا بلا دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان وطريقا
واضحا **قوله** مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان
المفتوحة كمذ زنة وان المكسورة كفر تامل **قوله** ومع اي اسماء الاشارة ذا حال
كونها فيكان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا الحال
بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولولا هذه النقيضة لكان لتوجيه الفضلة
وقيل خبر هي محذوف اي هي خمسة **قوله** ان هذان لساحران على احد الوجوه تانيها
ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد الوجه
الثاني ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدا والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف
قوله ونه وذه لقلب الالف والياء اي الالف من ذا والياء من ذي فالا لظهر او الياء
قوله يوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء والياء معا **قوله** ولا
يثنى من لغاته اي لا يورد على صورة المثنى والا فلا تثنية في المعنى لا اللفظ بتمامه موضح

لمعينين

لمعينين ولو كان مثنى لم يكن مع مفرده تعيين لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير **قوله** واذا كان
مقصورا يكتب بالياء ولان هذا حال الالف المجهول اصلا ولذا كتب فيه الواو ولئلا يلتبس
اولى بالي حرف جر ولا يكتب الف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها يكتب
بالياء في اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة **قوله** ضو ليس مع الحقيقة منها يعني مع فوايد
كلمة الحروق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه على ما يوهمه شدة الامتزاج وكتابته
كحروف الكلمة ولم يقل وتفصل بها لئلا يتوهم عدم جواز الفصل بينها وذا مع انه تكلمي انا
وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله نعم ما الكم اولاء **قوله** لامتناع وقوع الظاهر موقعها
قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل ونفعل وتفعل مع انها اسماء وقيل ان ضمير
افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على
حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك انت بسكون الياء ومعنى ذلك انت
ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذاك
حرفا **قوله** وهي اي حروف الخطاب خمسة تانيث خمسة لتذكير مميزها وهي حروف
الخطاب والحروف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تانيثه هنا فقال وهي خمس لكان فيه تقريب
لحرفية حروف الخطاب الا انه راعى المشاكلة بقوله في خمسة **قوله** مضروبة في خمسة
حمل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب خمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة
ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة
وعشرين **قوله** وانما قلنا من انواع الخ يعني بر تقيا تتصل به حروف الخطاب بلا خلاف
الى ستة فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة **قوله** وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
لا يستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعد **قوله** ولما راى
المصنف نحن نقول نبه على ان حكمه هذا مستند الى تتبعه ومشاهدته الاستعمال ويؤيد
ما ذكره انه لم يقل ومن في اللمذكر القريب **قوله** ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة
ذلك بعده ان كلمة ذلك هناك مشار اليه متوسط يستحق ذاك **قوله** على سبيل التشبيه
بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا نحو هنالك الولاية لله الواحد القهار او غيره وقوله

واما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ ومع
ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فرق
اخر اذ استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا يكون الا ظروفا والمستعمل
في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون ظروفا قوله او لا يصير جزءا تاما ان كان تمم
من الافعال الناقصة بني تفسير الكلام على القولين في الافعال الناقصة الفعل الناقص
انه لا حصر لها والاول انه منحصر فيما ضبط وما عداها مما التزم بعدم فوعه منصوب
افعال التامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوب بعدها احوال فقدم ما هو الراجح في
البيان الا انه جعل المنصوب هنا تمييزا او لا يبعد ولو جعله حالا لكان اوفق بما
تقرر في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى
كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاول واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان
المبتداء والخبر او للفعل لمجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو للموصوف
والصلة تفسير له ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مع
بها الا ما اخوذا معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال الا يتم الكلام
لا يتم البيان من ان البيان تمام بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والكلام
فالمعنى هنا ما لا يكون جزءا الا مع صلة قوله ولقائل ان يقول لكن ان تعرف الصلة
لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط لكلمات الشرطية نحو من يضرب اضرب
وما يفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من يضرب مفعول تضرب فهو جزء بدون
جملة وبهذا عرفت ان من قال يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاح والا لزم نقض
الحد بمن الشرطية فقد سهو ابينا قوله وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة
الخ لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لغوا لدخوله في مفهوم
الصلة قوله ولما كانت الصلة يعني لبس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق
حتى يرد ان التعريف غير مانع قوله عينهما بقوله وصلته اي صلته ما لا يتم جزءا الا بصلة
جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر

قوله

قوله او ما في معناها لا حاجة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما
مركبان تامان خبريان قوله والعايد ضمير لا غير ضمير لم يفرق لما في الشهيل بين العايد
الى المبتداء والموصول فتحمل ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه قوله وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما
وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من بين جمل هذه الجملة فالتعرض لها ليس لانها لم يدخل
في تعريف الصلة وان الصلة للمعرفة ما عداها بل الاختصاص الالف واللام ببعض الجمل
ومبنى اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام
فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة وكلاهما تفضيل
لانها ابعد منها عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا بنا ولان بالفعل فلا يصير انه مع
الجملة قوله ومبنى الموصولات يعني المرجح ماخوذ من السياق قوله واي اي مضافا
الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي وفرعيه وكذا قول واية بمعنى التي بدية وفرعيه قوله
المنسوب الى بني طي فلبت في النسبة احدى اليائين الفا واخرى همزة تحرزا عن اجتماع
اليا آت قوله وذا بعدما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية كانت ولا وعلم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعدها او من
الاستفهاميتين فاذا لم يكن زايدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي
فان ذا زايدة اذ لعله موصول قوله والعايد المفعول سوى عايد الالف واللام
فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلايل موصوليتها قوله لا اذا كان
فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يختص به بل يعم المجرور
والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه
وحذف المرفوع اذا كان مبتداء يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون
بعد اي او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فان طالت
الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين لطلبه الصلة او بما
صفة ناصبة له تقدير نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه قوله باب الاخبار بالذي

تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه جرى العادة
بالتمرين به والا فهو جار في كل من الموصولات فتقول من ضربته زيد وما فعله
خير وقوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام وح المراد بالذي الذي وفروعه
اذ قد يلزم ان تخبر باللذان مثلا ولك ان تدرجه في قوله او ما يقوم مقامه وقوله
فيما تعلمه ما مضى التعلم لا مضارع العلم فاعرفه قوله بعد بيانهم طريقة الاخبار تشعر
بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان الامر بالاخبار
يجوز ان يكون قبل التعليم فيتذكر فيه مسئلة تصدير الذي ووضع الضمير موضع
المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعاتهم
في هذا الباب تامل قوله اي باستعانة الذي او بما يعبر عنه بالذي فالباء صلة الاخبار
قوله صدرتها بالذي لتشعر ان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان يكون
موصولا ولم يذكر في موضعه في شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير على ما
هو الاصل في باب المبتدا قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان النعم
بالمخبر عنه باعتبار ما يؤل والكان تريد لكلمة عن التعليل اي المخبر عن جهته ونسبته
قوله واخرته اي المخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره
مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول
منها يشعر كلامه بان لك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او
المفعول فتقول الضاربه انا زيد او تقول المضروب لي زيد فتنبه ونبه بالتعليل
على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية وكذا التي بعدها انه ليس من دابه تعليل
المسائل قوله كالسين وسوف وحرف النفي فيه بحث لان السين يفيد التاخير كما ان
صيغة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف
واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف
فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في
الاخبار عن زيد في لم يقم زيد اللاقايم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن

في زيد قايم بالالف واللام فتقول القايم زيد قلت القايم الذي جزء الجملة الاولى مفرد
والذي في القايم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر قوله ووضع
عايد للموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله
للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استفتاح جميع ما ذكره قوله في ضمير
الشان قيل الانفع في ضمير المبهم قوله المصدر العامل الاخصر الاوفر والعامل قوله
والحال الاولى عما يجب تنكيره فاعرفه في ذلك تمييز قوله وما الاسمية تحقيق للموصولية
وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فليس بيانا لما ليس
بموصول في بابه نحو ما يحافظ فيه بوصفها على ان ما الموصولة مشترك بين المعنى الاسمي
والحرفي ايضا فما النحر تحقيق للموصول الى استيفاء هذه الكلمات تستغني عن وضع
باب لها وقس عليه بيان فعال عن اسم الفعل في باب اسماء الافعال قوله فانها اما
كافة نحو انما زيد قايم الخ فيه انها قد يكون مصدرية وقد يكون زايدة ايضا قوله
استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معان يناسب الاستفهام
كالتحقير والتعظيم او التعجب والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف الا ما لم يكن
معه ذا واثباتها قليل قوله ربما تكره النفوس فيجوز ان يكون ما كافة قال اللهب
ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
مقامه معنى من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد هنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروا
كاستغنائه عن تكلف من حذف المبين وتضمين نكرة ما لستدعي كلامهم من او الكلم زيادة
من او جعلها للتبعيض والكتاب درسه البيان بعد كلمة ما وقوله فرجة جملة فعلية
حالية متعلقة بالامر ومن جعلها صفة الامر بتاويله بالمنكر تكلف ما لا يعنيه
قوله وتامة قيل اي غير محتاجة الى الصلة او صفة قلت او موصوف وقوله بمعنى شيء
صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه ولك ان تجعله
بيانا للمعنى ما سوى الموصولة وتحصل الفايدة السابقة ضمنا قوله وصفة نحو
اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان اوضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف

بما اما التعجيم او التعظيم او التحقير او النوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار
المصركون ما صفة مستعينة لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم يقل ومن سمّيه احترازا
عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة بها اذ لم يثبتها البصرية قوله الا في التام رد على
ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعه الناظر في هذا المقام ان
من في وجوهها لذوي العلم ولا تقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لا يعلم الا قليلا ولصفة
العالم فتقول ما زيد في السؤال عن صفته وتجهل ماهيته وحقيقته ولكنه ماهية الشيء
وهو في الاصل ماهية نسبة الى لفظ ما والهمزة يراد في ثنائي مقصور اريد به لفظه
فيقال لفظة ماء ولاء فقلبت الهمزة هاء او تقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل
الكلمتين كلمة كذا في الرضي قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل خص الرضي كونها معرفة
بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله وهي معربة بالاتفاق وحدها نقض
للمصنف بقوله وحدها على دابه ذوات الاذان وذو الطائية وقد ضيع الشارح رح
ما قصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم قوله الا اذا حذف صدر صلتها وكان
مضافة ويكون الصدر عايدا فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن
مضافة فالاعراب قوله فيمن قرء بالضم اي عند بعض من قرء بالضم فان منهم
من جعله مستفهما وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير مفعول فيهم ايهم اشد قوله وفي ماذا
صنعت وجهان ذا الاولى بمعنى الموصول ولا زايدة الا بعد ما ومن يكون فيها مبتدء والاولى
في ماذا هو او من ذا هو خبر منك الزيادة وتجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي ولما فوقك
من ذا في بماذا فليت اسم الاشارة لا غير وتجويز من ذا الذي ان يكون زايدة وان يكون
اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان ها التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة
والمقصود من بيان الوجهين فيما ذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا الموصولة
مبني على الاحتمال وليس ثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع خبر
قلت جعل صنعت خبر بحذف العايد الى المبتدء وان كان قليلا واما فالقيماذا
صنعت احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفعه مصدرا

مرفوعا

مرفوعا بمعنى المرفوع ولك ان تجعله فعلا مجهولا قوله ما كان اي اسم كان الظاهر اي اسماء
نعال كان بهذه يحتمل النقصان والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث ف
ومن جنس اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل
بالابتداء فهو مبتدء بفاعله سد مسد الخبر كما في قولنا اقايم زيد وهذا هو الذي اختاره المصنف
في ايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدء في هذا الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة بافعال
محذوفة وهو ينافي تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر
ولما هو بمعنى المتعدي كما ان هيهات مثال لما هو بمعنى الماضي او اللازم او لما هو اسم فعل
وغير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط او لما استعمل في معناه الاصلي ولما لم يستعمل فيه قط و
رويدا اما تصغير مخفف ارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى
المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله بمعناه قوله النح في الحاشية النح الخالص وفي القاموس
النح بالضم الخالص من اللؤم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي يعني من الثلاثي
صفة الامر بتقدير المشتق ما وتقدير الكاين او عرف او يصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر
اي كاينا من الثلاثي ولا يخفى ان كون الشيء قياسا لا يقتضي ان يجيء من كل لفظ في كلام العرب
بل يقتضي ان لا يجب التوقف في اخذه على السماع فلك ان تاخذ فعال من كل فعل وان لم يسمع
من العرب فكون فعال قياسا يقتضي ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام وان لم يجي فلا
ينافي كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا
ان بناءه وكون بنائه على الكسر قياسيان غير متوقفين على السماع فافهم قوله الا انه
هو فرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اي هلموا ايها الصبيان بالعرعرة وهي
لعبة لهم قال المبرد فرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه
ان الحكاية لا تعرف فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار وفيه ان معناهما نام بحكاية صوت
الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قولهم فالقطعو
على انه لم يأت الا نادرا معناه ان اسم الفاعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا نادرا الا ان
فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعي وما ذكر فيه من قرقار

اسماء الافعال

وعدم لبس فعال كما لا يخفى قوله ولم يقم الى الآن دليل قاطع على تعريفه وقال ابن مالك من كان
مذهبه ان جميعها اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب
عدم انصرافها وتجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تردده في كونها مؤنثة
قوله وحال كونه صفة لمؤنث لم تجئ فعال صفة في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف
وهي اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق ويا خباث او غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار علم
جنس بالغلبة كحياد للمنية وهي في الاصل لكل ما يحيد اي يحدث ثم اختصت بالغلبة
بجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطام اي قاطعة كما فيه قوله كيف
والاصح كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه يرد عليه
ان ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة بتمامها ليست اسماء الفاظ مركبا من اسمين
وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله
او عن نوع ما الشائع منها اصله قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله معرب
مستغن عن التقييد به بجعل ضميره الى الفعال المقيد فلا يحتاج الى قيد العامل فيه ما يستفاد
من قوله معرب ومبني اي مختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى
حذف معمول احدهما كما عرفت في باب التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره
للتنبيه الخ فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا بل
هو علم مؤنث لان المزيد على الثلاثة لا يخرج بتسميته مذكر به عن التانيث بقي ان الاظهر
انه احتراز عن مذهب اذا جعل علما للمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض
بمذهب اذا جعل علما للمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه علما في
اصل وضعه من غير نقل عن غير العلم وح يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس
للاحتراز فتامل قوله كقطام وغلاب علما علم امراة قوله فاكثرهم بنو تميم الحجازيين
في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل فمعنى قول المصنف معرب
في بني تميم معرب في بني تميم كلهم الا ما اخره راء فانه ليس بمعرب في بني تميم كلهم بل عند اقلهم قوله
وجه الاكثرين ان الراء حرف الخ هذا وجه مليح ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح

والمشهور

الاصوات

والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح لكسرها
فالزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب قوله اما
زجرا او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حملها على الشرب او اناختها كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير قوله لانتفاء التركيب فيها قوله اذا اختلط في قولك او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات
هنا ما كانت باقية على ما هي من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لا نخ اسم
لا صوت وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل
وهو انه لا تنافي وح من القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيطلق القسمان
في واحد وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما ليحكم على الخصم
او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت ولذا يحكم
لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء بقرينة بمعنى حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات
مطلقا اسماء حكمية ولذا عد قسما من قسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم قسمة
الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا
الاعتبار ويكون نقضا بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام
المبني ما يشمل المراد به لفظه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في
الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق
على الجميع حكي به صوت قوله او صوت به للبهائم يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم
للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل ليشمل دواعي اخرى كالتصويت
به من قضاء حاجة او تسكين نحو جح او تخفيف نحو خ فيشمل القسم الاول ايضا بخلاف واحد لابد
منه لغيره دخول هذا القسم واما ما وجه به الشارح اقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى
فدع عنك ما كدر وخذ ما صفا قوله قيل ذلك لانه لا كان هذان القسمان فالكه الفاضل الهندي
نح وكانه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما
في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لفهم
الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كوي للمتعجب فانه يتلفظ بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير

في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما سواه اقرب الى الغير معربا فما سواه اولى منه
بطريق الاولى ان لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب لا يوجب ولو بنه الحاقها
بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة باحدهما للبنية ايضا
قوله المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل
اللام للعهد فحمل كل اسم الخ عليها مما لا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير
هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لمحذوف اي المركب كل اسم لا يلايم جعل التعريف
في اخواته للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المص وبيان الشارح وجعل اللام للجنس
وسلطه الجمعية لا يلايمه جعل نظايرها معدودات فهذه العبارة من المص داعية الى
حمل المذكورات على الاجناس لا المعدودات قوله كل اسم صرح بجنس المركب ولم يعبر
عنه بما سواه اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبني
لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود منها اعم من الاسم المبني الا يرى ان بعلبك معرب
وبهذا سقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في
ساير الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسما وعلى ان يعلم قولنا كل ما هو من كلمتين علم صحة
جعلها اقساما من الاسم بدعوى التصريح بقوله كل اسم فتامل لتعلم انه لا يصح وصف الكل
بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزئه
فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او جمل من هذه الاقسام التركيب
من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب
من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه كذا في كتب
بيت المقدس على ما في القاموس ونصر ماضي التفعيل قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا في
الحال ولا قبل التركيب رد لبيان الرضي حيث قال اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية
ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن
الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل
العلمية فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب

احس

احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد
نحو خمسة عشر اذا دنجو خمسة عشر وبيت بيت مما يتضمن الثاني منه معنى
حرف حرف عطف كان او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقول في التعليل
لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما قيل من ان يقال بتعيين
النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد من كلام
لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن الا تعيين
النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكر
الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة اسنادية ولا اضافية ولا عملية ولا افادة معنى
فيخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم وبزيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر قوله والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة الخ يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة
لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لا من
ظاهر الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه
وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا يدل على النسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر وما
نسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك النسبة بين خمسة ومن عشر بالعطف على ان خمسة
عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل اسم الا ان الفرق بينهما ان
خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل
مبنيا بهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي افاده التوقادي
وبهذا الظهر جعل خمسة عشر من اسم المبني بلا تسامح فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور
بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات
السنين والشهور قوله وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء كون الجزء الثاني
عدد بن جني بنية على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمن معنى الحرف
وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين
احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله قوله وجوابان المراد بصيغة

الفاعل الخ حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا انه من تضمن الثاني في الحال العرفي الاصلي في ادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي بمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى على ذات الواحد والعشرة وفي كلام الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد كما يتوهم الناظر كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهر لهذه عبارته **قوله** والا اعرب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثاني والا فالمعرب لا اعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم لتوافق ما هو الاشهر والاولى الا فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارته للمص في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المص **قوله** في الاصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف في عبارته للتن بغير اللغاية والا فالاصح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك تقييد الاعراب الثاني لا تمثيلا فتأمل **قوله** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تتكلم بشيء وتريد غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز **قوله** ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة هو كثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ونحو ما **قوله** ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض منهم وكان السهو من الناسخ

الكنايات

قوله

قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات تنبيها على ان ما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف **قوله** لكونها موضوعة وضع الحروف اي وضعت نائبة ولسمي بهذا الاسم اسمانا قصا في القاموس كذا اسم ناقص مبني على السكون ومؤلفة من كاف التشبيه وما واسكنت وهي للاستفهام وينصب ما بعده تمييزا او للخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم اباه بهذا وقد يلوح من كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية وآخر لبناء الخبرية فتأمل **قوله** وجاء كذا الكناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت كذا كناية عن يوم السبت وغيره اما المجرور عطف على يوم السبت ومرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت ويكسر آخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل بهذا وتفصيله انهما في الاصل كية وذية على وزن المرة حذفت اللام وابدل عنها تاء التأنيث كما في بيت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما بالهاء ولا يكون الا مفتوحتين كذا في الرضي وتبين جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف **قوله** وانما بينا لان كل واحد منهما كلمة واقعة الخ لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من نوعي من قسمي المبني الا من مشابه مبني الاصل ولا احماوفع غير مركب ولا نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل **قوله** فرتبته في البناء منحط عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول المص ببنائه **قوله** لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا حجة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين مع كونه طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي انه اكثر ولا الى ما ذكره من ان الساكن في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب تمييز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم تعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر تمييزه

فجعل كالظرفين لان الظرف مقدم على الوسط **قوله** لكن جوز الزمخشري ان يكون كم
هذا رد لقول الرضي ولادل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري
في تفسير الاية ومما يرده ماذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة
بحرف الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت والجر فقصد يطابق كم ومميزه
جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور
بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصدا للتطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الا
ستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير بينتنا بكم رجل مررت لانه داخل في قوله او
يدخل من فيهما **قوله** والخبرية الصايل على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي
ان الخبرية تقتضيه رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل للمسافة بلا فايدة وينبغي
ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل لايخرجان كلا منهما فيه
احد منهما عن الخبرية لان انشائها راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري
قوله لو قال وكلتاهما نعم ما فعل اذ في تذكر كلاهما تذكر لان تانيث كم كما شاع في السنة
النحاة ناويله بتاويلها بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية
والظاهر فيه التذكر فقوله هو على تاويله كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل بالتاويل
فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين **قوله** اى كل واحد منهما اشار الى وجه توحيد الخبر
ومرجوحيه ان كلا مفرد اللفظ ومثناه وجه لطيف قد خفي لطفه وهو انه نبه ان كليهما
واحد بالذات والتعدد اعتباري وذكر كلاهما يتكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم
تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباري كم **قوله** فكل ما بعده فعل او شبه فعل ينبغي
ان المراد بالفعل ما يعم وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت ساير وكم رجلا انت ضارب
قوله او متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق
وفي بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشئ
يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه باشتغال بغيره فليس جاءك في كم جاءك
مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه

بانه منتقض بقولك كم جاءك ولا يخفي عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشئ
ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلانه
انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل **قوله**
وعمله لا يكون الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوم
ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء الفعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة
وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه لكم يوما ليس الا بالظرفية
وملاك اقتضائه المميز **قوله** نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي وليس بمعرفة
انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعو
ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك **قوله** وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم الى ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته الى اخره اجاز الفاضل
الهندي جعله داخلا في قوله والا فمرفوع اى يجوز رفعه وجعل قوله منصوبا على جواز
النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف **قوله**
وكل ما قبله لم يقل وكل ما له مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح ليتنبه على جواز
تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام **قوله** نحو من ابوك نظرا الا
مثال فيتنقض تلك القاعدة بكم رجل صحبتك فانه يتعين كم هناك للخبرية لان النكرة
لا يكون مبتدا للمعرفة بالاتفاق في ما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه
ابوه كما تم **قوله** فكم هنا منصوب المحل او لا هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان
المرفوع محلا ليس كم بل جملة الظرفية وهي النائبة عن الخبر **قوله** اى مثل كم في تاتي
الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بذلك قوله فكل ما بعده ولك ان تجعل
المشار اليه من قوله ولها صدر الكلام الى هنا وكمال المحل الوجوه الاربعة في كل
اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه تاتي تلك الوجوه في جميع الاحاد
وجعل غيره التاويل في التشبيه فقال اعني قوله وكذلك اى مثل كم في بعض تلك الوجوه
او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفي ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام

والشرط جزازة لانه لابد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام
واذا كانا شرطيتين فكذلك يتاتي فيهما تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط
مبتداء فعلى اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط و هذان ظاهرا
بيان المصنف فافهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتداء لا خبر له **قوله** وفي بعضها وفي مثل
تميز كم عمة و تؤيده قوله وقد يحذف باضمار التميز ولولا ذكر التميز هنا لكان الظاهر
وقد يحذف المميز **قوله** اي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه والا فالظاهر ان المراد ما هو
تميز بحسب الظاهر فان قلت فكيف الاوجه الثلثة في تميز هذا التركيب ذكر التميز
نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التميز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون
الوجوه حينئذ اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة **قوله** فكان
الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لياقة تاخر الفرع
عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التمحل في التميز بحمله على التميز في بعض الوجوه فوات
حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد
وجرها مع جمعيته والمراد بقوله وقد يحذف تمييزه يحذف مثل تميز كم عمة لك يا جرير
وخالة فانه الذي سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه اخرى باعتبار المميز المحذوف
ويكون بحكم كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون
المحذوف للمصدر كما في كم ضربت والمفرد كما في كم مالك فتامل **قوله** فلا حاجة الى ذكر
البعض هنا يعني حذف لان اللام يغني غناءه هنا فيكون ذكره لغوا لا حاجة
اليه ولك ان تقول حذف ازالة الابهام لان بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة **قوله**
ما اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه على عمومه لشمول
الى ان من الظرف في باب المبني قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة
كما في ما عوض عن المضاف اليه شيء فانه كانه لا قطع فيه فخرج الظروف ما اجري مجراه
لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون
المنسوب اليه او غاية الكلام في ما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه **قوله** فلما

الظروف

حو

١٢١

١٢٢

حذف منه غايات اي لما حذف بلا عوض منه غايات واما ما عوض فيه عن
المضاف اليه ككل وبعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه
مذكور او الغاية العوض **قوله** وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من غير
مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة لجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة
فان الاحتياج فيه معارضا وليس نع للمضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثر
في المضاف اليه بل العدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما ذكرنا **قوله**
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وبني على ما ضبطه الرضي مع ما ذكرناه واسفل
ودون واول ومن عل ومن علو على وزن من قبل ودون ما هو مضموم الاول وقوله ولا
يقاس عليها ما بمعناها نحو يريد فضل ما ليس بمعناها **قوله** فساغ اي سهل مدخله كذا في
القاموس **قوله** اكاد اغص من باب علم او فتح على ما في القاموس **قوله** شبهها بالغير في
كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الا انه يجب ان يقال الان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق
بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه عجب
وليت شعري انه لم يجعل حسب مناسبا للغايات في الابهام لانه لا ابهام لا غير
كغير **قوله** ومنها اذا الحكم ببناء اذا استدلالي من غير شاهد الاستعمال بقياس الحكم ببناءها
على ما يشاهد بناؤه لما يشاركها في موجب البناء بخلاف متى واين واني وكيف فان
عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في الظرف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو
الشرط عند الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي رجح قولهم في ما سوى اذا واختار
التفصيل في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالعامل قولهم وان جرد بمعنى الظرفية فالعامل
ما سوق موقع الجزاء **قوله** وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى
لكن فرق بين تضمن اذا وساير اسماء الشرط من متى ونظايرها فان اذا غير راسخة في معنى
الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاءها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تع واذا ما غضبوا هم
يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقد جاء الشرطية الاسمية على سبيل
الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ولا يجزم المضارع الواقع

بعدها والمص اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل قوله
ولذلك اي ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها
غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها
والذي يستفاد من الرضي ان مجيء الاسم بعدها شاذ كما نبهناك عليه قوله من فجئه
فجاءة بالضم والمد يعني من حد سمع ومنع واما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة
كالنصرة مصدر فجاءه من الحدين بمعنى اخذه بغتة قوله والمراد بلزوم المبتداء
غلبة وقوعه بعدها هذا البعد وقيل لزوم المبتداء في غير باب الاضمار على شريطة التفسير
قوله وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به ولا
لم يبق لذا ظرفية وقد سبق انه قال القاضي انما لم اعثر على اذ المجردة عن معنى الظرفية
ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائها ظرفية لا يصح في المقام لانها عدت من
الظروف المبنية فلا بد من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدا منها مع انهما مبتدآن
عند الجمهور قوله وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم
وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي
فتأمل وايضا يمكن منع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه
قيل فسوف تعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف
تعلمون قوله وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم في الرضي والاغلب
مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل
الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد يجيء اذ للمفاجاة في غير جواب بينا
وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو وفي اللباب ومما يعني اذ واذا مختصين
للمفاجاة ويختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للتخالف بينهما وبين
الزمانية قوله اي حال لكونها استفهام وشرط كانه جعل استفهاما حالا منهما مسامحة
بتقدير فاني استفهام لان الاستفهام معناهما والاظهر ان المص جعله ظرفا بدليل عليه
قوله ومتى للزمان فيهما قوله وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى وقال تع

يجي

١٢٢

يجيء انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون وقد يجيء بمعنى متى واول قوله تع انى شئتم على
الاوجه الثلثة ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل قوله والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان مجيء كسرهما كمجيء فتحهما وليس
كذلك قال الرضي وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف في
اصله فقيل هو اين زيد فيه يا وادغم الياء في الياء واليه جرى اهل اللغة حيث ذكروه
في باب النون وقيل اصله اي اضيف الى أوان حذف منه الياء والهمزة وادغم الياء
في الياء وقيل اصله اي ان حذف الهمزة وزيفه الرضي بانه لم يجيء الان خاليا عن اللام
ولم يجيء اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين للمكان وايان للزمان
قوله بمعنى اول المدة معنى مذ ومنذ اول المدة وانما يختص باول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل
المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة
ذلك الفعل ولا يحسن تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس
مراد المص قوله اي اول زمان عدم رؤيته الضمير في رأيته وليس فاعلا كما لا يخفى
ان الظاهر اول زمان عدم رؤيتي كما يتوهم قوله المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى و
الجمع علم بعلم انه لا يصح ما رأيته مذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة
فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيهما حسبانى وقوله تع للمفرد من المتعدد اي
يقع بعدهما الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده قوله او حكما نحو ما رأيته
مذ اليومان اللذان مضينا فيهما دفع لما يفهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يليهما
بالمفرد بل قد يكون المثنى بتأويل المفرد بل هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا
التأويل من تقييده المجيء مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتعرض المص للجمع
وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المص لقلته وقوله فيما دام لم يلاحظ هذا الفرد
امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة حتى الان انما هو بيان وجه ملاحظة اليومين امرا
واحدا بل اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظة هذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فتفطن

هذان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جئ بالمثنى ليتعين انه اى زمان
المصاحبة قوله لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الا الظاهر ان يقول يوم لقيتني
فيه في قوة يوم الملاقاة قوله اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد
جعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى يطلب صلة الباء
لما قاله الرضي من انه لو لم يؤل بهذا لكان العبارة فيليهما المقصود به العدد قلت المراد
بالعدد باسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ واما
شان المعنى فكونه مقصودا او اختار للمقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع
والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام لانها ليست اعدادا
لكنها يفيد المقصود بالعدد من تعيين الاحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال
ما يقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من
تتمة احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثاني لانا نقول نحو ما رايته مذ سافرت
ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر من اوله
الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اى جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله او
الفعل الا ولا او جملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما
توهمه عبارته قوله اوان اى ما كتب على هذه الصورة اراد ان يجمع عبارته ان
مثقلة ومخففة فاول الكتابة باستعمالها في لازم معناها اى ما كتب على هذه الصورة
ولا يخفى انه يوجب ان يقرء ما كتب على هذه الصورة ولا شك ان عبارة
الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف
فانه كثيرا ما يفعله المصنفون قوله فيقدر زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت
او يوم او ليلة لو ساعدها القرينة فلهذا انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف
قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
ويمكن دفع الفساد الثاني بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رايته فيه ويرد عليه ايضا انه
يلزم تاخير المبتدأ فيما كانا معرفتين في ما رايته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من تجويز

والله

١٣٢

والله تعالى اعلم بالصواب قوله لدى بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم
ببنائها لمجرد موافقتها في بعض حروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى
من عند فهو متضمن بمعنى من فلذا بني ولا يرد عدم الجهة لبناء من لدن ح لانه يكفي لجهة البناء
كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه
بمعناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات لا يخفى
بيان الكتاب لا سبعة ثامنها ما بقي من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا ان يقال
كانه اكتفى المص في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن ايضا
بضم الدال التقييد بان تقييد الدال بحركات ثلث معا لئلا يفوته التنبيه على الحاقه
لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال ومع لدن
بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب قوله وكلها بمعنى عند
لدن بجميع لغاتها من عند ولدى بمعنى عند على ما في الرضي وغيره قوله ولا يقال المال
لدى زيد او لدن زيد لم تعتبر كلامهم على هذا في لدن وانما ذكروه في لدى وعند
قوله ولذلك يحذف عنها ويثبت هذا اذا كان غدوة قبل الحذف ما اذا كان بحرف
قبل فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة قوله من سحر
بضم السين وسكون الحاء السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس قوله
لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا التفصي استدراك ذكره بعد ذكر الغاية قوله بدليل
اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا
بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا او مفتوحا بعده عن كونه مقطوعا
عن الاضافة لان نظايره لا يكون الا مضموما قوله المعرفة والنكرة اى هذا باب
المعرفة والنكرة اتى بهما معرفتين لانهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان
كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف
وغير المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني الى
هذا المقام قوله ما وضع لجزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي

باب صح

مبحث المعرفة والنكرة

بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه
او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع
له اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام و
الثاني وضع عام لموضوع له خاص قوله لشئ متلبس بعينه اي بذاته المتعينة فسر
عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده
اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشئ او نفس الشئ كما في قولهم
جاء زيد نفسه وجاء زيد بعينه والباء زايدة على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة
ما وضع لشئ نفسه لا لامر متعلق به وسوح يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع
لشئ الا وهو موضوع لذلك الشئ نفسه لكن شاع فيما بينهم تعبير قولهم بعينه في
امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان لم يصرحوا
به قوله المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك قال
حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قوله وقوله بعينه يخرج به النكرة
بقي بعد النكرة التي كانت علما نكرت بالتاويل وهو مما جعله الرضي عين هذا التعريف
فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لما
انه في حكم النكرة ويعامل به معاملتها قوله واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب
المرتبة تبعا في ذلك الهندي وليس بذاك فان المبهمات منها ما تساوي ذا اللام و
المضاف الى احدهما بل منه ما تساوي المعرف باللام ومنه ما يعرفه قوله فالوضع
كلي والموضوع له جزئي مشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع
له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له
الجزئي مما فاز به بعض محققي المتاخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى المص فجعل معنى
قوله الشئ بعينه لافادة شئ بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي
ليستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي فمفهوم الكلي
مهجور في الاستعمال واللام في قوله لشئ ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما

رای

راى مكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت
الى ما قصده به قوله من حيث معلوميته ومعهوديته يتبادر منه لسابق كلامه المعهودية
في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تغفل وكن من المتذكرين ويشكل
تصوير العلم الشخصي بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه
لم يقع تصوره تعالى لغيره لتشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه
فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه وبعلم
بوضع الآباء الاعلام للابناء مع غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم للشخص
مع انه يتبدل تشخصاته من اول العمر الى آخره يوما فيوما فلم يلقب مسمى علم الشخص
حين وضع العلم للمتشخص فانه موضوع له بتشخصاته المتبدلة من اول عمره الى آخره
فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ له بهذا الخصوص ما عرف باللام
العهدية او الجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية
والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لك في اول
الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم للشئ الى نفسه وقسيمه
وكذا الى العهدية والجنسية في وجه قوله والميم ليس من امبر امصيام في امسفر
بدل من اللام فيه سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف
تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل حروف المبدل من اللام
في قولك الرحمن الصمد الرحيم الى غير ذلك قوله ولم يذكره لرجوعه الى ذي اللام هو مذكور
في المتون وكانه لم يكن في نسخته اذ هناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره [illegible]
لرجوعه الى ذي اللام على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي فالاظهر ما
في الرضي وهو لم يعده من التعريفات فكونه فرع للمقرات لان تعرفه لوقوعه موقع
كاف الخطاب قوله ولا يستلزم صحة الاضافة ولا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة
الاضافة الى كل من جنسه ولهذا جعل الهندي المرجح الامور الاربعة وهو ان كان

بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين الذين لم
يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم هذا الا الاربعة فلما زاد المصـ واورد بهذه
العبارة بعده اختل الضبط **قوله** ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا
كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم **قوله** فهو مستثنى من هذا الحكم
جزاء اذا او الشرطية خبران ولو قال المصـ وما عرف باللام او النداء او الاضافة
لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة معطوفا
على اللام فيكون نحو معنى وما عرف بالاضافة معنى **قوله** اسما كان هذا معنى ثالث
للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة مترتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها **قوله**
لانه ان صدر بالاب او الام الخ هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس
ابو العتاهية كراهية لقب ابي اسحق اسمعيل بن سويد لا كنيته ووهم الجوهري
هنا فاحفظه فانه بديع **قوله** واحترز عن المعارف كلها لو قال ما وضع يوضع
واحد لشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح **قوله** لئلا يخرج الاعلام المشتركة
لا تقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله يوضع واحد لئلا
لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور ثمه عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج
به الاعلام المشتركة فافهم **قوله** اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه
هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به فقد عد
ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف
الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى
ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج
الى التنبيه **قوله** ثم المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من المنادى
ظاهر الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام **قوله** الكمية آحاد الاشياء
منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره الهندي عن
اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية

فت

لكن

لكن لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان العدد
وضع لكمية آحاد الاشياء منفردة منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي
في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين
اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء ايها شئت عنه فتقول جاء العلماء
الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد من العلماء وكل اثنين
وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فآحاد الاشياء في معنى كل واحد منها
وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال ثم ما حققه الرضي ان الكمية كلمة نسبة اي
الصفة المنسوبة الى الكم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال
عن معين فخرج الجموع عن تعريف العدد نحو الالوف والآلاف ودخل رجل ورجلان
على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة وضع الكمية الشيء
نحو رجل ورجلان وضعا للمهية او كميتها كما ذكره الشارح هنا وفيه كون كم
سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك
بقولك الوف او آلاف الآن يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف
بعدم العلم بما سئل عنه وبيان بما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين
لان ما عبارة عن المبهم ولا تتوهمن ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد
والا لم يكن المساحة كما لان ذلك من التباس الكم الحكمي بكم اللغوي **قوله** فالاشياء
هي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها جعل الآحاد اجزاء المعدودات فلو
ذكر ويكفي ان يقول لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالآحاد الواحدات القائمة
بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية واحدات الاشياء لا لكميتها **قوله** وان لم يكونا
عند بعض الحساب من العدد اي لم يكن شيء منهما عند بعض الحساب من العدد لا الواحد
فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه عند بعض
وبعضهم يستثني من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي
ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا **قوله** اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها

باقيها اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المؤنث في الواحد والاثنين من الاصول
ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث او الفه وكذا لم يجعله
فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلثة اصل
وثلث فرع وقد اشار اليه المصنف حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد والعشر
من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول ثلث الى عشر وحصر الاصول في اثنتي
عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول
اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين
الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع
عشرة امرأة اذا لم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب
البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا
كلامه قوله او امتزاجا كخمسة عشر جعله الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف
والشارح آثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب وتضمنا مكان امتزاجا
قوله تقول واحد واثنان سمي الوحدة واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الصفة
مضيفا لذاته واما لانه من الانواع المنكرة والراجح هو الثاني واليه اشار الرضي
حيث قال الواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كساير الفاظ
العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله واثنان وثنتان التاء في
اثنتان للتانيث كما في ابنتان واللام ياء محذوف وفي ثنتان بدل من ذلك
اللام كما انه في بنتان بدل من اللام التي هي الواو وابدال التاء من الياء قليل
ومن الواو كثير قوله احد عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد
يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجمهور وفي احدى كذلك عند غير المازني
واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياسي كالمضمومة ولا يستعمل احد
ولا احدى الا في التنييف او مضافين نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل واحد
وواحدة في التنييف الا قليلا قوله وما غير الواحد والواحدة ههنا بدون

الركب

١٣٦

التركيب ح ولكن صح بقول احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكر
وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظها تقدم عطف العقود على
الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة
ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف بل اجملها بحمل العطف في قوله ثم بالعطف
عليها تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس هذا على طبق
ما ذكره الشارح متابعا لما في حواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل
على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة قوله فتقول مائة وواحد
او واحدة قوله او واحدة عطف على قوله وواحد وقوله ومائة واثنان واثنتان
عطف على قوله مائة وواحد او واحدة واياك ان تجعل قوله ومائة عطفا على واحد
وتجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد ليكون تمثيلا العطف الاقل على الاكثر لانه
مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسب له واحد ومائة يمنعه قوله
فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فاعل وبما نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر
على الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في حواشي الهندية
لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق دقائق علوم السياق
المعدود في سلك السباق واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فعوض منها التاء
عوضا منها كما في غرة وشية ولامها ياء لما حكى الاخفش رئيا بمعنى مائة واما يكتب مائة
بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع قوله
كما في معد يكرب مثال للتناقض فان التركيب لا يجوز لما كان بالتناقض فان لم يكن في
معد يكرب واجب صرح به الرضي قوله قال الشارح الرضي نبه بذلك على ان ما يتبادر
عن عبارة المصنف مما لا يرتضيه الرضي فان المتبادر منها ان حذف الياء مع الكسرة غير
شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه يحمل ما في الشرح المنسوب الى المصنف قوله لما فرغ
من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها يوهم ذلك ان الباب معقود
لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان

المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى
بيان اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة الفطنة الصافية قوله مخفوض اى
مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرور بمن
في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء ويحرك فانه قوم
الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امراة كما
في القاموس او اسم جنس كالتمر والعسل وفي كونه جمعا مسامحة واذا لم يكن للتمييز الا جمع
قلة فيؤتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع
القلة ليطابق العدد للمعدود وان لم يكن له جمع التكسير يؤتى بالجمع المؤنث السالم
كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله احد
في صورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة
جمع المؤنث السالم لانه اختلف في مئين فقال الاخفش هو فعلين كغسلين
فهو عنده اسم جمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى ابدل الياء الاخيرة نونا قوله
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قد نبه بذلك على ان قول المص وكان
قياسها مآت او مئين غير مستقيم والقياس مآت لا غير قوله فلانه لما صار منصوبا
صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا اللفظ قليلة وتخصيص هذا الوجه
ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت في الكلام
كثرة فافرد لتقليلها قوله لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة بل
كما يقال ثلثة الاف رجل بهذا الوجه انما يتم لو لم يجز مئات رجل من غير اضافة عدد
اليها لكنه جاء مئات رجل قال الرضي ان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواتها
جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مآت رجل قوله مخفوض مفرد وقد يجمع نحو مائة
رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء
قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا المتقدم بهذه الضابطة عنه
بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال في ثلثة انفس

اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة
رجال او امراة واذا اضيفت الى الالاف وجب ثبات التاء سواء كان مميز الالاف
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امراة لان مميزهما المائة والالاف لا ما اضيف اليه
المائة والالاف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز
مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخص وشخصا ثلثة اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر
عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا
قوله فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضي
الافصح الاكثر قوله هو ان مميز الواحد مغن عنه فيه اشارة الى منع الاغناء بجواز افادة
التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين قوله لم يجوزوا ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن اسانيد المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنا
رجال فاعرف قوله لا التزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد الى الاحد ان يقال الا التزم
الموافقة بين المميز والعدد في ساير الاحاد في الدلالة على المتعدد ينبغي ان يعتبر في
الاثنين ايضا فافهم قوله وتقول في نحو الثنى الهندية وتقول الثنت فقد صرح بذكر الثنت
الى ان تقول صيغة ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العربي اى يقول العرب وترجيح
ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي احد عشر فتعرب الاول قوله وتقول في
المفرد باعتبار حاله اى مرتبته لا يخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته
بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدود
من غير بيان مرتبة لقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدها ولم يسبق لفظ الا
ولا الثاني الا غير ذلك قوله اذ هو في مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها ببعض
بحادي عشر احد عشر ونظايره اذ اخذ اسم الفاعل من احد جزء تلك المركبات وتنكر
لك وجه قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث وكذا في عدم الحاجة الى
التمييز قوله ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبارين الاولى ان المراد من اجل ان الاول
بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه يحدد

انضمامه اليه اضيف الى سواقل منه بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه اذ ما يؤدي
معنى فعلها لا ابدان يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل
على حد ضرب بمعنى التصيير الا فيما لامه حرف حلق فانه جاء فيه حد فتح ايضا ولم يجئ مما دون
اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار جاء
وليس فيه معنى فعلي فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته
الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد من مرتبة خاصة من تلك العدد قوله ثالث اثنين بالاضافة
او التنوين والاول هنا اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها
متساويان والثاني اكثر كذا في الرضي قوله الى عدد يساوي عدده اي العدد الماخوذ منه
فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه عدد
اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد قوله والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة
يجوز ارادة المبداء والمنتهى من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منها باعتبار مبداء
فينبغي ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا قوله فيعرب الجزء
الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس اخره حرف علة او فيما اخره
حرف علة في حال النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب ساكن الاخر ايضا
الا في حال النصب قوله المؤنث ما فيه ليخرج من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية
كهذا وتا والتي وانت وتدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة
وما يقابله لقصر ساحة بيان الاحكام لانها تصير مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم
اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ قوله وعلامته اي علامة التانيث
التاء وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تاتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضي في هذا
المقام قوله او ممدودة كحمراء لا يخفى ان الالف التي تمد على التي قبل الهمزة اجماعا وعلامة
التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية
ففي قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق
اي الالف الممدود ما قبلها وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة

المذكر والمؤنث

ينتقض

ينتقض تعريفات وفتى وكساء وتعقيد الحروف بما هو للتانيث يستلزم الدور فافهم
وفي قوله وعلامة التانيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامته الهاء والتاء
مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة لها قوله ذكر في جنس الحيوان
احترز بقوله في جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى و
الذكر وليس تانيثها بحقيقي قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعني يتبادر قيد
بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل ايضا المتصرف فلا
يرد نعم المرء ونعمت المراة قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع
الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا
يجب في جاءت اليوم زينب الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب تذكير
الفعل اذ لا تاثير للتانيث على المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب
ان يستثنى ايضا اسم جنس يكون مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت
ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا تم استدلال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
بالقران على ان نملة سليمان كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل
في حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز هند زيد ضاربته ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما
يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتدا فانه يشمل نحو اقائم انت قوله
فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغير فيه
جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنوك قال تعالى آمنت به بنوا اسرائيل وكذا المجموعات
بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثبون كذا
حققه الرضي قوله غير المؤنث الحقيقي غير المؤنث حقيقي يشمل المذكر فالاولى تغيير قوله
غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث المؤنث حقيقي قوله في كونه جمع المذكر غير السالم
الظاهر غير العاقل فتامل قوله اي اخر مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون
ومسلمتا فقد تبدل بهذا التقدير اشكال قوله قرانا مع لواحقه في يكون التثنية

مبحث المثنى

مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم
معه تلك اللواحق لا يقال النون مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين
فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون قوله والا لا يصدق التعريف لا على شي
فلم يكن جامعا العدم صدقه على شي من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد قوله ولو كما
بظهور المراد لاستغني عن هذه التكلفات لعل المراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة
ما في اخره الف او ياء ونون لحقات فاعرفه قوله لانه على تقدير تسليم هذا امتنع ما اجمعوا
عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين
في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض عن
الحاق الالف والياء والنون الدلالة بل عن مجرد الحاق الالف والياء قوله اي
مع مفرده هذه يؤيد تقدير المفرد في التعريف قوله تحت جنس الموضوع له لشكل
اسدين بمعني شجاعين فانهما لم يدخلان تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس
المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمي بالاب
وهو ليس موضوعا له الاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد
ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعني المجازي في حكمه ويحمل
ما ذكره في القمرين والابوين كاشفا عنه قوله ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة
والجنس جميعا لاستغني عن قوله من جنسه هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس كذلك
لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكره في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه
اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف
احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي قوله وهو ما في اخره الف مفردة الى اخره
بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زائدا في الوقف
فانه لا يصير زيد بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف قوله وسمي
مقصورا لانه ضد الممدود يعني اخذ من القصر بمعني خلاف المد والتوجيه الاخر بالنظر
الى اخذه من القصر بمعني الحبس وكذلك ان تجعله من القصر كعنب بمعني خلاف الطول

فان

فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضرب جعله
قصيرا كل ذلك من القاموس قوله او حكما بان كان مجهول الاصل وحكم ما كالوان ونحو
المسمي بالي الالف في الاسما العريقة البناء كمتي وعلي والى واذا اعلاما عديم الاصل ومجهول
الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي فجعل الى علما مجهول الاصل محل نظر وكذا
ان يقول ولم يمل اي اوامير وكان للامالة سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضي صرح
في قلب عديم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب الامالة
غير انقلاب الالف عن الياء قوله بان يكان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لا بد من قيد اخر
وهو ان لا يكون للامالة سبب سوي كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت قوله
كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك من قرا واذا تنسك كذا هو
في القاموس القراء ككتان الحسن القراءة جمعه قراءون ولا يكسر وكرمان الناسك
المتعبد كالقاري والمتقري جمعه قراءون وقراري قوله لكنا قد تصفحنا كتب
الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب الى كتب في الحاشية فعبارة المفصل هكذا
وما في اخره همزة اما ان يسبقها الف او لا فالتي سبقها الف على اربعة اضرب اصلية
كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة
عن الف تانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب في البواقي ان
لا تقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا والممدودة فاذا كانت
للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن
حرف اصلي ككساء او عن جار مجري الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص
في القلب وعبارة اللباب يوافق ما في المتن هذا الكلام والعلباء عصب العنق كذا
في الصحاح قوله غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب لمبدلة من اصل ياء وقد يوافق
ولا يقاس عليه خلاف الكتب فلا ينفع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من
الشواذ الخارجة عن القاعدة قوله ان لا يحذف عن اخر المثني ياء اخر مفرد المثني فلا يناسب
قوله وتاء التانيث لا يقع في حشوه فالاولي ان يقول ان لا يحذف عن المثني قوله

الجموع ما دل اى اسم دل لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كمسلمى مركبة فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعلى الشدة الامتزاج قوله على جملة احاد لئلا يتوهم ان يستعمل انه هذا التعريف كاستعمال انه تعريف اسماء العدد فى اعم من الاحاد جملة او متفرقة طايفة طايفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل فى قوله ما دل على احاد نحو رجال و رجلين هذا او كما اجرى الاحاد مجراه فى تعريف اسم العدد لخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن يبقى التثنية قوله بحروف مفرده اى بحروف من مادة المفرده الحروف لا ايضا فى القصد او الدلالة بحروف المفرد بمعنى المداخلية بحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة لها ايضا مدخل فى الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرد المحقق كما فى رجال او من حروف مفرده المقدر نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على فعال واما ما فى الحواشى الهندية ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فى جمع المراة فليس بشئ اذ ما من جمع الا و يقصد به احاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع فى تحقق المفرد و تقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دورى قوله فخرج بقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس الى ان التبادر من الدلالة المطابقة فخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس قوله كرهط و نفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جمع لانه او ما دون العشرة كذا فى القاموس قوله فخرج تمر مما الفارق بينه و بين واحده التا نحو تمر باسم جنس واحد من لفظ السحج تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيد نحو ركب بما له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل و غنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلى ايضا اختلافى ولبعض نحو تمر و ركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من كونه جمعه اصفى واعذب ولك ان تجعل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييده تعريف الجموع بقوله على الاصح ليصح تفريع قوله نحو تمر

وركب ليس بجمع على الاصح عليه قوله كجامل جمع جمل وباقر اسم جمع بقر على ما فى القاموس قوله كانه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم الوضعين على المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر فالاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اى فجمع المذكر الصحيح حتى يشترك الى قوله فالصحيح المذكر حيث لم يقل فالصحيح المذكر فالاولى التغيير قوله فالمذكر بقوله فجمع المذكر الصحيح قوله اى اخر مفرده فيه انه يصدق على جليين ومسلمات قوله يا ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق فى شان اليا المقدرة قوله حذفت فينبغى ان يحمل اليا المذكورة قلت يعود اليا المحذوفة لحذف التنوين اللاحق واو الجمع او يائه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها ولبت على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين اليا والتنوين وعلة الحذف بعد اللحاق التقاء الساكنين بين اليا وعلامة الجمع قوله وان كان اخرها اى اخر الاسم الذى الى جعل ضمير كان لاخر الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف بالضمير الراجع الى الاخر يدل عليه قوله اى الفا مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المص على ان اليا والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضين ومصطفون دون المصطفون فتامل قوله وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته جعل ضمير شرطه الى الاسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم تشتت الضمير فى قوله فذكر علم يعقل لانه فى تاويل فكونه مذكرا يعقل كما سيشير اليه وضمير كونه يرجع الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص فى شرحه شرط التذكير مع انه مستغنى عنه بكون الكلام فى جمع المذكر انما التذكير الذاهل عن كون الكلام فى المذكر وانما التنبيه الغافل لتوهم ان جمع المذكر بمجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضى هذا ان عذر ان بارد ان لا يبتنى قلب المحو وقا بنار الاشتباه وقال الهندى مناط فايدة الشرط انما هو وصفا المذكر دون نفسه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا وتخرج بقوله جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مونث وكيف لا وقد علم بضم هؤلاء الى جمع المذكر السالم فى بيان الاعراب كما ضم اولو وعشرون مثلا فاعلم بندرج فى جمع المذكر السالم الضمت اليه كما ضم اولو وعشرون واخواتها فلا يستغنى

يكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير **قوله** فمذكر اي فكونه مذكرا اشارة الى دفع
اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطان كان بهما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك
لانه لا يجوز ان يكون شرطه مبتداء وما بعده من الشرط والجزاء خبر الا ان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر
والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عايد الى المبتداء ولم يكن لهذا الكلام معنى الا بالحمل
على المعنى لا اللفظ لان المعنى الصحيح ان شرطان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فاجاب
ما اعترض فيه الشرط وفيه محذورات ثلثة الاول دخول الفاء في خبر مبتداء لم يتضمن معنى
الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون
علما وليس في العبارة ما يجعلها مصدرين والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتداء
والخبر وذا لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب الرضي من جعل الشرط والجزاء خبر القول
شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل لكونه فهو حصول مذكر علم يعقل والضمير راجع الى المبتداء
لانه حكم الرضي نفسه بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر
حذف العايد المرفوع مع انه صرح الرضي بمنعه في بحث خبر المبتداء وما اشار اليه من
هو ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه
ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اي فمذكر علم من حيث انه مذكر
علم فيؤل الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر في السعة
وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر بقي انه هل يسمع منع الهندي
لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق به **قوله** يعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم
هو اللفظ فوصفه بالعقل وصف له بحال مدلوله **قوله** نحو اعوج للفرس في القاموس
اعوج بلا لام فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم
صار الى بني هلال او صار اليهم من بني آكل المرار او فرس لغني بن اعصر بهذا الكلام **قوله**
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة لئلا اجاب به عما ذكره الرضي
انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى
على جلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف **قوله** صفة من الصفات غير علم لا فائدة في قوله

غير علم **قوله** الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان
متابعة لما ذكره الهندي اي مناط الفايدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه
بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر ههنا ايضا يجب ان يكون
ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مختلفا مع انه لو اكتفى من التذكير ههنا بالتجرد عن
التاء للزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدرك قوله ولا يكون بتاء التانيث
قوله اي مذكر غير مستو في صيغة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها
المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة
خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ
او الاشتراك بينهما كالعير والاتان والجمل والناقة والانسان والفرس كما ذكر الرضي
قال الاولى ان يبين عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء في عدم
استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه لجبر نقصان
عمله حيث لم يعمل في الظاهر **قوله** للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة يلزم منه جواز جمع
ندمان بالواو والنون ولم يرض الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع
قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
الوصف قال الرضي بهذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون
عايدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف
مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا يستوي
فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عايدا الى المذكر لا
الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة قال الشارح فسر العبارة على ما اجاب
الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي **قوله** الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور ملتبسا
بتاء التانيث يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوي فيه المذكر
والمؤنث **قوله** ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة
اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما في قول الحافظو عورة العشيرة وقبل لام

اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذايقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب **قوله**
وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد
فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان
حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبيل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون **قوله**
وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه
ان لم يكن المفرد مذكرا اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من
قوله فان يكون مذكر جمع بالواو والنون **قوله** فان لا يكون مجردا اي مجردا عن
تاء التانيث الملفوظة والا فهو فان يكون بالجاء **قوله** تغير بناء واحده من حيث
نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه ان التغير في التعريف غير محمول
على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذ التغير الاعتباري خارج عن المتبادر الا
ان يقال الخروج عن المتبادر للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير
الاعتباري دون التغير باعتبار الامر اللاحق فروعي التبادر في الاول دون الثاني
بقي ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالف وسكون الفاء
الا ان يقال لا ينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة
حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان ثالثا ولا والفصل بين
الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير
بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه والاوجه ان يقال المراد تغير
بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف
في اخراج جمع السالم لان جمع السالم تغير مفرده بتغير اخره لا بتغير صيغته لان النظر
الاخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اي صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير
صيغته وان تغير بتغير اخره **قوله** جمع القلة افعل الخ قال الرضي هذه الاوزان
للقلة اذا جاء للمفرد دون كثرة واما اذا الخص جمع التكسير فيها في القلة والكثرة
وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يخص فيه الجمع والا فهو مشترك كما جادل ومصابيح

قوله

١٤٤

١٤٢

المصدر

قوله اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب وتضمنا كالجلسة
والجلسة **قوله** يعني بالحدث معنى قايما بغيره ليس المعنى القايم بغيره مطلقا حدثا اذ
ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو
المعنى القايم بغيره من حيث انه قايم بغيره هكذا حقق المقال **قوله** والمراد بجريانه على
الفعل اي بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته
للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اي
مبتداء او ذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله
فلا غرابة في التعريف **قوله** وان كان الاخيران مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعهما
فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاولين ايضا اذ لا ضيقة في المفعول المطلق وان اراد
وجوب وقوعهما فيرده قوله تعالى ويل للمطففين فتامل **قوله** سماع اي سماعي لم يرد ان
ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماعي تجوزا وحذف مضاف
اي ذو سماع **قوله** اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي
نحو ضربت ضرب الامير اللص فيحمل نص عليه الرضي **قوله** ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام
النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمها لتوسعهم فيها **قوله** فيلزم اجتماع التثنيتين
اعترض عليه الرضي بانه فليضمر فيه الفاعل للمثنى والمجموع كما يضمر في اسم الفعل والظرف
فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندي بان القول بالاستتار في
اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوبان عنه والاظهر الا قصر ان
يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف **قوله** ويجوز اضافته الى
الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما ظن صرح به الرضي واذا اضيف المصدر
الى معموله الا رجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر
قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قايم مقام الفعل لقرينة ما سياتي قال
الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان
الحذف جايزا او واجبا **قوله** اي فيجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوي فذهب

الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن مذهب سيبويه لا انه يعمل لنيابة الفعل
لا لتاويله بان مع الفعل فلم يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضي
قوله وقيل على المصدر للمصدرية وعلة للبدلية قد عرفت ان علة للبدلية لا للمصدرية
فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما
كان اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما فاجاب بانه
ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان لحاضر يد اختصاص بالقسم الاول
وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول قوله من فعل اي حدث
اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من
قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما وكما ان يريد به المصدر لان
سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا واياما يوافق تفسير الرضي للفعل و ح التجوز
في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى مسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على
انهم يريدون بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول
مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو
الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازي
الى اللفظ مثل ضرب ويضرب لانه صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على
ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع في ما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ
وبالعكس دون المعنى التضمني او الالتزامي قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام به
على ان لام الجارة صلة قوله مشتق بتضمينه معنى الوضع ويمكن ان يجعل للتعليل اي
لاجل افادة من قام به الفعل فيستغني عن التضمين قوله اي لذات ما قام به الفعل هذا ابلغ
ويغني عن قوله اي الفعل وقد اشار الى ان المراد من اعم من العقلاء واشار الى وجهه
المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد من
قام به الفعل مع الفعل وقيامه به اذ اسم الفاعل الجميع المجرد من قام به الفعل وهو المشار
من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضي بانه خرج بهذا القيد عن التعريف مثل زيد

مضارب عمرو او مقترب من فلان ومتبعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث
نسبتك لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب
ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل
الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة بحدث مشترك بين اثنين فالمضارب
مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق بمضروب يصدر
عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف
بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب
من هذا الشخص واما قوله لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ
الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء الا على التعيين نعم لا تتعين النسبة
الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا
من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه
الاحداث اعتباري والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي وليس بشيء لان
اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل فتامل قوله قال المصنف
في شرحه اي المصنف او التعريف قوله وان يكون لمن قام به تمام المعنى الموضوع له يعني انه
بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا
طائل اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من
الطول بمعنى الغلبة فيه ولو جوزنا الا انا لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان مشتق من
الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل ان طائل للزيادة
في المشتق منه حتى جعل التعريف منقوضا به قوله وهو عندنا اخراج اسم التفضيل
الا قوله بمعنى الحدوث لم يرد عليه شيء مما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت
وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل اصلا قوله وجعل احكام
صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع
ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل

وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة
من افراد اسم الفاعل وتنبه الشارح للامر الثاني فتكلف في تطبيقه على ما ذكره هنا بما
اخرجه مخرج التعسف كما ستري قوله على زنة فاعل قال المص وبه سمي لكثرة الثلاثي
فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة
وفيه نظر لانه وان كان وجها معقولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم
باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما
بهذه المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل كاسم المفعول المضاف الى المدلول لا الى الوزن
كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد ياتي على وزن المفعول كقوله تع وكان وعده مأتيا
وقال الرضي والاولى ان المأتي في الآية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله
في الآية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده
مأتيا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفس
فاسند المأتي الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظايف التصريف وقع في النحو استطرادا او لان
بيان الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية قوله بشرط معنى
الحال او الاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال او الاستقبال ايضا
اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه
بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام
النحاة لان الظاهر عطف قوله او الفرقة او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى
الحال والاستقبال او الاعتماد على صاحبه او بشرط الفرقة او ما قوله فان دخلت اللام الموصول
قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط
من شرايط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من
قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصول داخل في الصاحب
وقد دل ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد

عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول
بانفسهما قد يقويان باللام ويسمى اللام المقوية في غير نحو علم وعرف ودري وجهل وفي
اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوي بالباء الجارة الزايدة كما مع افعالها ايضا
فيقال عالم بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت
كذا في الرضي قوله كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلثة تعمل باتفاق من
النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملهما مذهب سيبويه لا غير وممن اعمل صيغ المبالغة
من قال لا يشترط في عملها زمان الحال او الاستقبال الماضي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من
معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية قيل ان معنى المبالغة كالزيادة
التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة
اللفظية قوله لعدم تطرق خلل الى الصيغة المفردة الى آخره لا يخفى ما ذكره لوجه عمل جمع المكسر الا
ان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة لبقاء
صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد
قوله مع العمل في معموله نصبه على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده
بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة
بذكر المفعول ولما كان اطلاق العمل مخل قوله مع التعريف مخل اذ اللام الموصول لا يفيد
اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف التنوين مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضي حيث قال
يعني بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه قوله اسم المفعول في تقدير المفعول على
الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره
المص في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة
الى الحذف والايصال وكانه الذي جرى على ما قال قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب
في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف
الوضع بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول قوله في العمل اي عمل النصب قال الرضي
عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط قوله واشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضي ليس هذا

في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل
ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان لا اشتراط الضمائر لموارده
في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف
تخفيفا **قوله** ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي
الثابت ايضا نحو علام الله لئلا يسبق الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه
لما كان المتعدي غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل
مجازا **قوله** على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث على تفسير المص ومطلق الثبوت
المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي
قوله فيخرج عنه نحو ضامر الخ ولا ينهدم به مخالفتها لصيغة الفاعل **قوله** وصيغتها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد
على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي
المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه يجي على وزن اسم
فاعل للمبالغة الا ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل **قوله** اي كائنة على قدره
يرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه في الثلاثي
المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في
غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسيا بل يكون مقصورا على
ما سمع **قوله** وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال عبارة
المتن الا ان يقال بنيه على انها لا تنفك عن الاعتماد اعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها
تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها **قوله** وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف
او متلبس باللام او هذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب
الغلام بخلاف الحقيقة فانها للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر
لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها
وينبغي ان يراد بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد حسن وجه

الصفة المشبهة

غلام

١٤٥

غلام بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن المتن وزيد الحسن وجه غلام بالرفع
في القبيح **قوله** والمعمول كل واحد منها مرفوع قال الرضي لم يعتبر باعتبار اعراب انفسها
لانه استوفي في مباحث النعت اقول ليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابها
بل بيانه لان ضابطة القبح والحسن مبتنية على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها
قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه الخ وفيه ان صورة الخطية لا تصلح الا لوجهين
فانه لا بد في صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشارح وهذا انما يتجه
لو كان مراد المص بالامثلة الثلاثة ما يحتمله صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات
الثلاثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا **قوله** اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق
كما صرح به الرضي بعونه واختلف في حسن وجهه فيه بحث لان امتناع الحسن وجهه لعلة
بعدم الاضافة التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام افاده
كما في قولك الضارب زيد **قوله** احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه
وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه
قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقبح لان ينقص حسن بزيادة الضمير فيكون
زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال
المراد لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضارب حسن من زيد
ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل التعيين
الابن وموضوع الضرب **قوله** وما لا ضمير فيه الخ فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد فما الفرق بينه
وبين زيد الحسن الوجه حيث قبح الوجه وهما متساويان في الاشتمال على التعريف العهدي النائب
عن الضمير الرابط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فالتعريف فيه بالعهد بلا قبح
بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه وحسن وجه
قوله لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز
ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او الالتباس بالبدل بالفاعل

قوله فيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التمييز او الشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة للمرفوع الذي هو عين الصفة فيتجه كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعل كالمفعول الذي هو في الفاعل اجنبي فلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسنا وجههما بالجر قوله فتؤنث انث الصفة جعل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعي اليه بل الانسب لسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة قوله مثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف ما محذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتاتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غيرها سواء كان المغايرة حقيقية او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا قوله في اصل ذلك الفعل يعني الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زيد عن التعريف فانه مشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل قوله والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من الحمار قوله وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان ومكان او آلة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا ما

لم يتعرض

اسم التفضيل

لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لم يمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذ لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالعلم قوله وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته قد يجوز ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل هو بتقدير وصيغته لا الجادة قوله وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار على ضم المؤنث لتتميم كلام المتن لان له تثنيتين وجمعين ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لا يكفي مجرد ذاك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث والتحقيق ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واشر الجميع لا انها مغيرا اخير واشر المستعملين بمن قوله وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف ليخرج نحو ابدى وازجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين بمعنى اكلهما من الحنك اول الا انهما شاذان وقيده الرضي لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لا بد من قيود آخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه منصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه من ما تنبس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال امس اليوم لعوب منه امس اقول الاشتقاق لا افعل تصرف من الفعل فلا يجامع عدم التصرف وللموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفي حدثه عن شيء لانه يخالف فعله ان فعله للنفي وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري في مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر قوله ليس بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين البلج للتفضيل بل للصفة

قال الكوفيون يجي من البياض والسواد الذي هما اصل الالوان وقال البصريون جاء
منهما شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن قوله وعوق
في القاموس العور كالفرس ذهاب حس احد العينين قوله فان قصد غيره اي غير الثلاثي
المجرد اللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا
يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه قوله ففيه شاية من حمق ابن
هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه سهوا صححه الهندي هبنقة من غير ابن
وقال القاموس مع القاف الهبنق كعملس الاحمق وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن
ثروان فجعله لقبا لا كنية وقال في العين الودعة ويحرك جمعه ودعات خرز بيض
تخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان
وسفينة نوح صلوات الله عليه وسلامه والكعبة شرفها الله تع لانه كان يعلق الودع
في ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح
وافقه وزاد انه احد بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر
عش بجد وكن هبنقة هذا وقد شنع الشارح رح تشنيعا شنيعا للفاضل الهندي
وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله المثله وقد اخذ كثيرا من فوايد شرحه
هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس ما نقله من الهندي مرضيا له كيف وقد كتب فيه
فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دابه قوله ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه
اذا لم يجعل معدولا كما في آخر او اسما كما في الدنيا والجلى اسما للخطة العظيمة اذا لم يخرج
عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءني رجل آخر واعلم ان الامثل من ذلك كما هو الالات
من غير الاضافة بالمعنى الاول قوله واما قوله ليست بالاكثر منهم حصى الخ وقيل اللام
زايدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من
ومع ذلك فليل مع صورة اجتماعهما لا يجوز اجتماعهما قوله ولا يجوز نحو زيد الافضل
الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي غير غالب
ومع غيره قليل قوله ويجوز ان يقال الخ مثلا ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شي

اورد

الخطة بالعربية ... قاموس

اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف
مناف للتنوين وينتقض بالتعويض في جواز عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع
من البناء على الضم كما في قبل واعلم انه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل
عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع
المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من
الحمار نحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس المقصد الا تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل
افعل التفضيل مخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل
يستلزم بعد الفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد عن الشعر ويجوز استعمال
اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا
عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تع وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تع من شيء
وما كان بهذا المعنى قالوا ومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء المجرى الاغلب الذي هو
الاصل اي افعل من قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد
على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف المضاف اي
قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعل
محذوف المضاف اي ذو ان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اي احدهما هو معنى
المقصودة به وكانه جعل ان يقصد مصدر المضاف الا الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى
المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف قوله باعتبار تحققه في ضمن
بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اتى بعضهم كان
قوله لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة
ولو الى غير المفضل عليه كما في الثاني من الاضافة قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على
المضاف اليه وحده توهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك
بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضي الا انه يشتبه ان يكون
المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه قوله ويضاف

للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا
كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف
والتخصيص والتقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة
للتعريف والاضافة للتخصيص قوله نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم اي القول نحو
افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات من جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى
بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا
في مظهر الا في مظهر كذا غايته ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل
هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر
انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا الا انه لا يظهر في لفظ اثر العمل والا لجاز
عمله في سائر المبنيات قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او
مضمرا انما قدمناه لك نظرا لكنه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا
ونظيره قوله رافعة الظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان
او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في الملفوظ الرفع بالفاعلية
والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لشيء الى آخره فانه يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا
ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التعدي فيقال انا اضرب منك
لزيد وانا اعرف منك بزيد قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من الدليل لا يختص بنفي
عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى
وقوله ولانه لما كان الى الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع
وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي
وصفا سببيا وهو في اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء
او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط

رفع

رفع افعل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا لما ضعف يعني الاشتراط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه
الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت
برجل خير منه عمه قوله وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية
المتعلق سببا وقال الهندي اي تغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه وكون المتعلق
المسبب لما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب
مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى المسبب
الرافع بل يكفي ان يكون ما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سقيما قوله مشترك بين ذلك
الشيء وبين غيره على ما حمل قول المصنف عليه نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد فينبغي ان يطلق المسبب ولا تفسير غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل
تفسير الغير بقيد السابق بالاول قوله مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي اعترض الرضي
بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني المفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعلق
الفعل بحرفين من جنس واحد بمعنى من نوع فلا يقال جلست في الدار في الهواء ويقال جلست
في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار
فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار
الثاني حال من قوله على نفسه قوله والمساواة يأباه مقام المدح هذا البيان يختص بما لا يكون
المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا
للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون
حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده
في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان بيانه يجري في الجميع وان لا يجري
بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتأمل قوله وثانيهما ان يجعل احسن
قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا ينافي ذلك مع وجود من التفضيلية
اذ لا يبقى وجه لذكرها قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي الى آخره فان قلت
هذا السؤال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية

سواء كان برجوع النفي إلى الزيادة أو بوجه آخر قلت نعم لكن يؤول عبارة الشارح بجعل
الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يتم التوجيه بين أن تعين قوله بين حسن
ومعموله بأجنبي لم يقل لفصلوا بين العامل ومعموله بأجنبي لأن الفصل بين العامل والمعمول
بأجنبي الممتنع بين الفعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا بالنص عليه
قوله ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل إشارة إلى شبهة نقلت عن المص من أنه فلم قدم
منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول وقوله لم يلتفت إلى جواب نقل منه وهو أنه
لو قدم لزم عود الضمير إلى ما لم يذكر لأنه رده الهندي بأنه لا فاء في رجع الضمير إلى ما لم يذكر
لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لأن الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة وأجاب
بأنه يلزم تعقيد ركيك فرجح العمل مع ضعفه عليه ويمكن أن يحمل ما ذكره المص راجعا إلى ما
ذكره يعني يلزم رجع الضمير إلى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن أن يجعل جوابه بتحرير
لما ذكره المص فانظر أطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير الملام على فوت المرام قوله مع
أنها ليس من قبيل العبارة المشهورة الواردة التي هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح
وهو مما يقضي منه العجب لأنه كيف يجاب القدح في ما ذكره من وجه إعمال العرب اسم التفضيل
الضعيف في العمل فإن حاصل الوجدان العرب كان مضطرا في إعماله وحاصل القدح
منع الاضطرار بأنه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه بأنه لو قدم لم يبق التركيب
على ما هو المشهور وأورد الرضي أيضا بأن هذا الوجه يجري في الإثبات أيضا كأن يقال
رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وأجاب الهندي بأنه لم يسمع وهو كما ترى
منه فلا يلتفت إليه وأجيب بأنه في النفي يضعف المعنى التفضيلي فيجعل أفعل مع الاضطرار
بخلاف ما إذا كان معنى التفضيل قويا فإنه لا يعمل مع الاضطرار أيضا قوله وعلى كل تقدير
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لأن أصله من كحل عين زيد لما رد على تقدير ذكره
وتبعه الهندي متمسكا بأن المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين وجه
الرد أن يحمل اسم التفضيل مختص بما إذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار
وح متغايران بالذات وأما أن المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل

عين زيد

عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد فحذف مجرور من وجار العين لظهور المعنى مع ذلك
الحذف وتوجيه عليه أنه يوجب إخراج التركيب إلى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف المجرور
وإبقاء الجار وحذف كلمة في وإبقاء مدخوله على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه
باعتبار دون الحقيقة ممنوع بل يكفي كونه كذلك بحسب المآل والصورة بأن يكون مرجع المعنى
إلى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل والمفضل عليه متغايران بالذات بل لا يلزم المفضل والمفضل
عليه إلا بذكر لفظ واحد وههنا كذلك لا انتقال إلا الكحل المفضل عليه أيضا من ذكر الكحل المفضل فتأمل
قوله ولو رفع لفظ العين الخ لم يلتفت إليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب وإن لا
مانع عنه قياسا قوله وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في أصل التكحل أحسن فيها الكحل
من عين زيد أشار بهذا الكلام إلى تزييف ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو أن قوله لعين
زيد مفعول رأيت وأحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لأن معنى رأيت كعين زيد
ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها وحتى أحسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف في
الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز أن يكون أحسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد
لأنه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن
الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة والشارح
أشار إلى أنه لا مانع من جعل أحسن صفة لقوله كعين زيد إن كان الكاف اسما إلا أنه لم يرض
بكونها اسما لأن الظاهر كونها حرفا فجعلها مع أحسن صفة موصوف محذوف لأن التناقض
مندفع فيها أما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في أصل التكحل لا في الفضل في حسنه وأما بجعل المماثلة
بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الأبلغ وكان اللزوم على الوجه الأبلغ
مبنيا على أنه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة
مع الترجيح فيكون النفي خبر هنا فيكون أبلغ واعلم أن الظاهر من عبارة المص أن بين
التركيبين الآخرين فرقا بأن لا يتعين في ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد
هذا التركيب بل جاز أن يقال ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما إذا
قدم ذكر العين فإنه يتعين أن يقال ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل ولا يصح أن يقال

ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب
المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول
كما قال سابقا ولكن ان تجعل معنى قوله فان قدمت انك ان قدمت ذكر العين
وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبي ليس بمعنى
حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذ لم يذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل
لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فحينئذ اعمال احسن متحققان نظرا الى تقدير الكلام قوله
لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال
نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره قوله سمع جماعة الركبان
يعني ليس يجمع نبه على ذلك ليصح منه ما سيأتي من جعل سارا صفة ركبا لان اسم الجمع
لا يجب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع قوله وسار بامن البشرى و
واحتمال جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر محذوف اي اخوف خوفا سارا بالي
الهلاك على ما قيل ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى فلذا لم يلتفت اليه قوله
فقوله اري لها من رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك احتمال الثالث ابلغ تحسب
للمعنى هو جعل اري مجهولا اي لا اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية
فتبصر واعلم قوله واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او
شرار الناس وقطاع الطريق قوله والحال انه لا اري جعل الواو حالية وجعل اعتراضية
وما ذكره اظهر وانما قال ولا اري ومقتضى السياق ان يقول وما رايت ليفيد انه ما اري
ولا يري قط لانه لو اري مثله لم يتات منه الحكم بانه لا يري قط فتامل قوله فلما وصل النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اي هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة وما
يدل على انه بتلك الصدد انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم
والله تعالى اعلم قوله اي نفس ما دل لعنى الكلمة جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى
وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دال دون معناه قوله اعلم ان الفعل يشتمل على
ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان ثانيها

بعد

تقييد الحدث او نسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفي واختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا
ازيا على الثاني معنى حرفي لانه ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل يتعقل
فاعل ما اجمالا وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء
فان معناه يتعقل بتعقل متعلق متعقل اجمالا منفهم من غير ذكره وبهذا التحقيق انه يمكن
حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما
وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج
النسبة عن كونها مرادة بتقييد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن
كونه مرادا بتقييد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى
ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في
موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف
وعدم صحة ارادة الالتزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم قوله وبقولنا وضعا
اسماء الافعال لان جميعها منقولة يقال جميعها ليس داير بين الاكثرين بل جامعا
وانما الداير كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع قد يكون على سبيل الافراد كل جزء
جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال قوله الافعال المنسلخة عن
الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامات في
اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية قوله او
لتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي وتحقيقه
فلا يصح قوله وشيء مر في ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واراد
بقوله لتقليل الفعل لتقليل مدلول الفعل الا ان الظاهر ان يجعل وشيء مر في ذلك لا يتحقق
الا فيه بالضمير فتامل قوله لدلالته الاول على استقبال القريب مع التاكيد صرح به المحقق
التفتازاني في شرح التلخيص قوله لانها وضعت له ولان الشيء ما لم يحصل الشيء لم يعمل فيه
قوله وانما خصت بلحوق تاء التانيث اي الساكنة وبهذا صح قوله والصفات تنعت

عنها الى قوله ولحوق نا فعلت الاخصر ان يقول ولحوق نحو نا فعلت وفعلت
وليستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة والاولى ان يفسر نحو نا فعلت
بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يخص بمتحركه لاختصاص البارز المرفوع
المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله اى بحسب اصل الوضع
فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا فى تعريفات هذا الفن قوله قبلية
ذاتية يكون بين اجزاء الزمان زمانى وهو التقدم الذى لا يجامع فيه المتقدم
المتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها و
التقدم بالذات كما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه على آخر ولفهم
مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشاءه التبا
التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشاءه ان قبل لازم الظرفية
فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع فى زمان
متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل
لفظة قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك قوله مبنى على
الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله باحد حروف
نايت فى اوائله الظاهر فى اوله قوله لوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة
كالعين لا يخفى ان الماضى ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه احدية
ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذى بسبب زيادة حروف
نايت دائمى فلذا قيد مشابهته باحد حروف نايت ولو جعل مشابهته باحد
حروف نايت لوقوعه مشتركا بمثل مقتل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر
بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة قوله فالهمزة للمتكلم لم يراع فى البيان
ترتيب حروف نايت بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدء من المتكلم اولا
وينتهى الى الغايب قوله مفردا مذكرا كان او مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله
اى المتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم [illegible]

ان ماضى

المضارع

او مع

او نضرب وانما وصف فى اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه
وصفه فى نضرب بكونه مع الغير فلا يجمع الافراد مع كونه مع الغير وقوله واحدا
كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا قوله وللمؤنث وللمؤنثين
غيبة اى حال كونهما غيبة مصدر احيانا الآن جعلها حالا انسب بنظايرها
ولو قال للمذكر والغايبة والغايبتين لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا الكلام
فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به دفع لما يتجه على عبارة
المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او
نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا
يعرب اذا اتصل به نون التاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان
فقال فى البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث
وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب
الا المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر الاعراب فيه فيكون شبهة
بحالها الاخص وقت اعرابه فى وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق
ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اى لا يعرب مغايره فى
وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى
النونين قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضم او نون اقتضاها
العامل لا بمعنى به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة
على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او
حذف نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف
اقتضاه العامل قوله فالصحيح منه اى من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون
تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف
وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرف الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو دحرج
قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو تضرب وتضرب

قوله متصل به نحو يضرب وما تضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز
لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى
التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل قوله للتثنية
اي لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع
والمخاطب قوله والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث
فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك
بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا الضمير جمع المؤنث لا ينتقض
الحكم بجمع المؤنث قوله والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه
لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وههنا نظر لان الرفع قد يكون بالضمة
تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا
اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد
عن ضمير بارز مرفوع لا للاعراب حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشرح انه جعله
مثالا للاعراب فانه بما لحقه به قوله وللمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سياق
كلام المصنف ان قوله وللمتصل معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن
الصحيح عطفه على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد فنبه الشارح عليه بقوله وللمضارع
المتصل ولو مثل المص بقولنا مثل يدعوان وتدعوان اي بدل يضربان وتضربان لكان
لكان واضحا قوله وللمضارع المعتل الاخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو
ما كان اخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص
قوله اسقط الحرف لمناسبة لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونها قابلا
للسقوط قوله هذا التجرد لم يعتدوا التجرد في المضارع وقيدوه في المبتدا حيث
قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما قسم للمسند اليه من المبتدا وكذا
الى شيء كما في قسم للمسند من المبتدا لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا دون المضارع
لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل

بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع
قوله كما هو المتبادر من عبارة المتبادر من بيانه الاقسام المضارع انه لم يجعل
الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان الى اخره وفي بيان
المجزوم وينجزم بلم الى اخره فلما لم يقل ههنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر
منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون في
التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل
عليه ناصب الاسم ولا جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل و
يرتفع لوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز
به المرفوع عند المبتدي بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلاثة
بعضها عن بعض لا بيان العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي
منهم يجعل العامل حروف اتين قوله كما في زيد يضرب لا نقول بصحة الوقوع موقع
الاسم مشترك بينه وبين الماضي لان الفعل هو مبني للاصل فلا يؤثر فيه العامل قوله ابدل
الالف نونا خفيفة انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة نقلت
في الوقف الفا وكذا التنوين قوله وقال الخليل اصله لا ان ثم ترك ان لان لا ان اضرب
في تقدير لا ضربك وهو ليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن مركب من لا والنون
الخفيفة التي حقها ان يلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد
الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون اخر الفعل على هيئة
يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتاكيد النفي قوله بعد حتى
نحو سرت ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف التي يقدر بعدها ان شروع في الشيء
قبل اوانه فان المص سيفصلها فمحل ذكره مقام تفصيل المص قوله اذا لم يكن بمعنى
الظن هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين
ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان
لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او التحقق الى غير ذلك قوله هي المخففة صيغة الفعل

هنا الحصر اي هي المخففة لا غير وبه صار مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن قوله ان
المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من المثقلة قوله فانها للرجاء والطمع
فلا يناسبه فكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة الغيث لخروجها
من مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله وليست
هذه تاكيد للحصر قوله على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه
وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل
ولا مؤبدا في الدنيا كما قيل هو الحق قوله لكونها جوابا وجزاء ومما لا يمكن ان لا
الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب
ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من
قال اسلمت صار جزاءك لك عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال الذي يقتضيها
لا القدر ان يمتنع الحال الذي هو جاز للماضي الذي هو مبني الاصلي قوله واذا
وقعت بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء
وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لا انهم وجدوها ولم
يجدوها ذا وجهين فتدبر قوله فالوجهان جائزان جعلها وجعلها مبتدأ او فاعلا
لان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند
بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون
تقديره ففيها الوجهان الالغاء والاعمال قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم
الاول سواء كان او ترك المستقبل فتدبر قوله بمعنى كي السببية لا فايدة لتقييد
كي بقوله للسببية ههنا وقد علم معنى كي قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية
للاحتراز عن المعنى مع فان في حتى ايضا معنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم
يقل اذا كان بمعناها او معنى كي حتى كانه اراد انه لا يشترط في حتى هذه ان تكون
مجرورها اخر جزء ما قبله او متصلا بما خرج منه قوله فيحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او مستقبلا الا يحتمل الاستقبال الا بحتى قوله كما تقول كنت سرت امس

ذكر

ذكر امس مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع
حكاية حال على ذكر امس مع الماضي قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من
الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المص تحكم قوله كانك كنت في زمان الدخول
حيث هذه العبارة الى جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال او حرج
خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان الحال المحكي من حيث انه حال بان تبرزه
في نظر السامع في معرض الحال قوله لانها علم الاستقبال فيه انها علم الاستقبال حقيقة
او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الحال الا ان يقال ان ينافي افادة الحال فلا يصح ذكره
في مقام افادته قوله كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون انها حرف ابتداء مع
يريدون لزوم المبتداء بعدها قوله لحصول الاتصال المعنوي فلا يخالف حتى في وضعها
بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت
او جارة قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية
ولهذا اكتفى المص بجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف حال التحقيق قوله وامتنع
نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيري لا يصلح
سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون في تقدير
كان سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري متقنا الى غير ذلك فما لم
يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول
لا انتفاء شرط صحة التامل قوله فيبقى الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب
ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا بحتى فلك ان يقدره بقرينة في
صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره قوله فقوله ايهم عطف بتقدير جائز لا يخفى بعد
في نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله سرت حتى ادخلها عطف من غير تقدير لا
انه دعاه اليه ما ذكروا انه اذا عطف على شيء وسبقه قيد يشارك المعطوف
والمعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتمل
قوله اي كان بصفة انه تعذبهم الاولى ان كان فعل انه تعذبهم قائل قوله والفاء

التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتداء
ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير
الكلام والفاء ناصبة بشرطين **قوله** احدهما السببية اي قصد السببية وقد نبه عليه
الشارح **قوله** من النفي المستدعي جوابا وصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى
الانشاء فقد سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء الوجوب تقدير ان ليصير
مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا
يمكن العطف على الجملة لاختلاف خبر او انشاء وهذا يدل على ان الفاء هنا مبعد
عن العطف بتقديم الانشاء المستدعي الجواب فان الجواب لا العطف فبينهما تناف
ولا يخفى ان مادل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية في زرني فاكرمك لا يصح النصب
يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال ح يكون من وضع الفعل
موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **قوله** والحق بالجاز فاستريحا
جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتاويل ما قبله بقولنا ليسقع مني
ترك منزلي والحاقي بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو
ان يجعل سائرك والحق في معنى الامر اي لا تركن والحق فاستريحا **قوله** ودولو التي
ينتصب ح التمني بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتداء ولقد احسن **قوله** اي بشرط
ان يكون بمعنى لي ان او الا ان لي لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها
بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الى ان فيقدر ان ليتم اللفظ الدال على
معنى الى ان **قوله** اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني
ان تضرب زيدا فتشتم فانه ح لا يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة
ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبني ان يكرمك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان
فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان تضرب زيد
فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متأخر عن العطف **قوله**
ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكره مرتين ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة

في تقدير ان

في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع
فيه فعد اولا المخصوصات بشرط ليضبط وفصل عقيبها شرطها ثم اتم العد بذكر
المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل **قوله** ومع العاطفة
اي مع العاطفة مطلق اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة
المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله
لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل
قوله وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي اضاف اللام
لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل
الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة
فالموافق للمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة في النهي بجعل قوله في النهي حالا
الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية
جانب اللفظ **قوله** احتراز عما يستعمل في معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء نحو لا اقسم
قوله وبهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدد
مجزومه بالعطف فيقول لا تضرب وتقتل **قوله** وكلم المجازاة اي بعضها فان كيفما اذا
ايضا من كلم المجازاة **قوله** والمجزوم بها فعلا اي قد يكون كذلك كما ستعرف **قوله**
واي وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تع اياما تدعوا
او بدونه **قوله** مع كيفما واذا فشاذ في كيفما شذوذ ان اذ كونها من كلم المجازاة كالمجزم
بها شاذ **قوله** ويختص لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيد لم بما
النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما **قوله** وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين
العامل ومعموله فيه بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه معمول
لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب **قوله** ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكونه نكرة
او جعل النهي مع فرعا صفة للكلمة لا بمعنى لا الناصبة **قوله** لسببية الفعل الاول للثاني
ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فالاليق ان يفسر الكلام بافادة

سببية الاول ومسببية الثاني فكأن المص اراد بجعله سببا جعله سببا في
نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فمآله ان المراد لافادة سببية الاول
وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التنقيح قوله من حيث انه
يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل اي قد يبتنى كذلك وذلك اذا كان الاول
سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد
انه يسمى الفعلان مامع تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى
والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب ماضيه اي تحقق
التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت فظاهر واما في ان
خرجت لم اخرج لان الجزم بلم لا بان لقرب لم وسبقه معا لان ان دخل
على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا في الطلب ويتصور فيه التنازع
قوله وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان
تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى لكونه
مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول
ان فلا تاثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجيء قوله او بلن حيث يجب فيه
الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بلن فالاولى اصلا
لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه كما مر قوله او استفهاما
نحو ان لم يضربك زيد فاتضربه او مضارع منفي بما نحو ان لم يضربك فما تضربه
ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب
الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال من غير انقلاب قوله موضع الفاء بناء على
ان الفاء واذا لا يجتمعان وكذا لم يقل ويكتفي باذا مع الجملة الاسمية مع انه احصر
قوله لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة
فتدبر قوله وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
الى العبارة مشعرة بانه جعل المقدرة في قول المص وان مقدرة بعد اللام منصوبة

على

١٥٥

على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بالمقدرة مقدرة خبرا
لانما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجدان مقدرة مرفوع خبر لان قوله اذا
كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء وجزمه صالحا لها لا حاجة في تقدير ان الى
اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا وان
كان كاذبا او ادعاء لنكتة فتدبر قوله فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع
الى اقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة قوله
مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة قوله وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر
الامر المعروف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم
ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى
المصدر اي صيغة للامر كما يقال لام الامر والوجدان يقال الامر في الشرع يعني في
يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فحينئذ فان يحمل
الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله صيغة يطلب
بها شامل الخ قوله يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب
فيها باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها
الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم
يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يحتاج انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة
وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعده
فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع
وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل احتراز قد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب
احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى
فلتفرحوا وعن مثل صه وقد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف
قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة
او بحذف مضارع قوله وفي الصورة بحكم المجزوم اي حكم اخر المجزوم والاولى وحكم

حكم المجزوم قوله في اسكان الصحيح الخ لا خفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف
العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليس آخر الامر
الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة
واحدة فنزل النون منزلة الآخر قوله فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة الخ
يعني المص بعد كون آخره في حكم المجزوم ان كان الخ ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة
ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس في
ما في آخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن آخره
او حذف قوله والمراد بالرباعي ههنا اي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان
الحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يجعل المزيد فيه
وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بتفاعل وفعل الا ان يتكلف
ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعته ساكن
وكذا قوله ههنا بمعنى في مضارع رباعي بعد حرف مضارعته ساكن قوله دفعا للالتباس
يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا لالتباس المضارع على تقدير الفتح اي فتح
الهمزة فقوله فانه اذا قيل في افتل الخ سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال
فتح الهمزة وكسرها لتعيين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها على انه
لا يطالب احد بانه لم لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب
انه اذا قيل في افتل افتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف
واذا قيل افتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما هو
ساكن بعده ضمة ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل في ما سوى امر
من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة فضم سواء الى صيغة الامر
الذي من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة ام لا فكلاهما عبارة عن
الوقفات في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال ما يكون
بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال ما يكون بعد ساكن بعده حرف

س

المضارعة

المضارعة ضمة قوله او على حذف مضاف اي فاعل فعله لا يخفى ان اضافة الفعل
الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل لم يرد في الكلام الا تقديرا وعلم
مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملابسة لم يتنبه له قوله ولا يبعد ان
يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل
اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكونه اراد بالفعل الفعل وشبهه على
المسامحة الشائعة قوله ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق في
تعريف مفعول ما لم يسم فاعله وكذا ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار
انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله وبضم الثالث
الى قوله خوف اللبس الاخصر ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم كل
متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله وبضم الثالث مع همزة الوصل
والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس في الدرج بالامر وتثنية الغائب
وجمعه مطلقا وفي واحده وقفا الاولى ترك التعليل وتعميم قوله خوف
اللبس قوله هذا علة لقوله وبضم الثالث والثاني تمكن تعليل ضم الاول
ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر ما قبل الآخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب
علم والتنسيخ باب علم لا شبهة فالاولى ان يقول المص فان كان ماضيا كسر
ما قبل آخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف
اللبس قوله اي ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال المراد ما يعتل عينه
وعين اللفيف لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب قوله وانما خص
معتل العين بالذكر المزيد عوض عن اختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته
ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو من
الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر المزيد عوض عن اختلاف في الماضي
كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدي وغير المتعدي
هذان قيدان لقسمي الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا

المتعدي وغير المتعدي

غير المتعدي لا لان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر
لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول وكذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك
ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن بمعنى الفعل وما سوى المصدر مما
يشبهه فنقول المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق
ما يتوهم فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي
من الفعل قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل قد دل عبارته سيما هذه
العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل والمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف
والايصال مما وقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما
ان الفعل متعلق بالمفعول الفعل ايضا متعلق به فاوضح ببيان تعلق الفعل
معنى المتعلق الذي هو المفعول قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال
قوله وهيئة الفاعل قد حقق ان المفعول الذي يبين الحال هيئته اعم من المفعول به
فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة
الفاعل والمفعول قوله وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما
بنون الانفعال نحو انقطع وبناء التفعلل نحو تدحرج قوله وبالف المفاعلة نحو
ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذان غير مشهوران في باب التعدية
واما المشهور في الكتب هو الثلثة الاخر وكانهما تركا لانهما لا يغيران جوهر
الحروف ولا يتصرفان في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يحدثان في الكلمة
معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ماشيته معناه صاحبته
في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي كيف يطلق مفعولا بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة
المستقلة في طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث السين
معنى التصيير المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل قوله
وثانيهما غير الاول كاعطى وهي سماعية كثيرة جمعتها الا سنين وارجو ان اضبطها
واعمل رسالة ينتفع به الطالبون قوله لمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار

عليه

١٥٧

عليه وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك
قوله والثاني والثالث من مفعولها من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من
مفاعيلها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر الا لوجه تخصيص
بيان المشبه به بل هما مثلهما في خصائص الاخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق
اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم او اعمرو
قائم او ما عمرو قائم وايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشيء واحد
فتقول زيدا اعلمتني فاعلا قوله كانهم ارادوا بالشك النظر الى هذا من خلط
اللغة باصطلاح المبرزين في الا في اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس
قوله تساوي الطرفين اي وقوع الخبر وعدم وقوعه قوله لبيان ما هي تلك
الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي الجملة المذكورة
عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني
وهكذا او هذا الكلام سواء كان بمعنى ذكره الشارح او بمعنى ذكرناه يقتضي
ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة
لبيان انه امر محقق فلا ينعقد مع فواعلها فايدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع
انه خلاف عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي الافعال
عنه اي عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية
المذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفايدة لا الجملة المدخولة وليست كساير
دواخل الجمل فافهم قوله فتنصب الجزئين على انهما مفعول لها الظاهر مفعولاها او
كانه اراد ان كلا منهما مفعول لها قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احد ذكر الاخر
هذا هو الشايع وخلافه قليل على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت
ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر
علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب منابه
قوله لا تحذفنا في الحاشية اي لا تحذفا جازمين على غير الكلمة بنا انعقد شيء قبل ذلك

مبحث افعال القلوب

الوشاة بهذا وفي العباب اي لا تخلنا اذلاء على غيرك الملك بنا وبالجملة جعل الغراء بمعنى الاغراء ونحن لم نجده في اللغة قوله فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف فادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كان تقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيدا الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم قوله لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء او خبرا او مفعولين لها الظاهر الواو ثم لا يظهر فايدة في وصف الجزئين مع كذا الا فايدة في تقييد الكلام بالتام وكلامية غير مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص قوله فلهذا قيد جوازه للشيخ للاحتراز عن صورة التقدم فانه يلزم فيه ابطال العمل قوله بلا واسطة كما يجي مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام في المضاف وحرف الجر الداخل عليه تمزجان معه امتزاجا تاما بحيث يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام قوله والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصتي الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل سياق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر قوله راي البصرية رآى بمعنى البصر والحلمية الحلم هو النوم قوله ولقد اراني للرماح دريئة اي البصر نفسي حلقة هي هدف الرماح ولكن لو كان بمعنى العلم مساغ فيكون مفعوله الثاني وعلى ذكره هي حال قوله ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت

مبحث افعال الناقصة

لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل نعم انه لا فايدة في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى قوله وهي اما العلم او الظن فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد قوله وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال لا وجه لتخصيص بيان هذا البعض من المعاني لان لكل منها معان اخر قوله وحسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة كذا في العباب قوله بظنين اي متهم فظنين بمعنى المفعول قوله انما سميت ناقصة لانها لا يتم فوعها كالافعال الغير الناقصة وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الذي اخذ في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها النقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي يتم فوعها وفيه ما فيه قوله اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقدير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقدير الذي هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقدير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق بمقام التعريف قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امر اخر لا بد من بيانه حتى يتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة في التامة يمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد بكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا يساعده قوله ولو جعل الموضوع له الحا اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زاده على التقرير عن معناها وكونها قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا

تمام الموضوع له التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال
داخلة في الافعال التامة تكلف وتحكم قوله ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك انه جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى
تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والاوجه عندي
ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فايدة التاكيد والافعال الناقصة موضوعة
لغرض تقرير الفاعل على صفته وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة
وكيفيتها من الزمان وغيره والتزم دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة
المدلولة بها فيتاكد النسبة المدلولة للجمل بدخولها عليها ولا ريبة في ان الغرض
افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير فعلى تقرير جعل اللام للغرض
ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل قوله
فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق
الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة قوله
وقد تضمن كثير التضمن ملاحظة معنى فعل لازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله
عمله بهذه الملاحظة ولا ابرازه في مقام التفسير طريقان جعل الاصل تابعا والمضمن
حالا فيقال في تفسير يتم التسعة بهذا صابرة عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكره
الشارح فقوله تامة وكاملا حالان لا صفتان كما توهم العبارة قوله وجائت
بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت قوله من الغرارة وهو الغفلة فان التركيب
حدث من الخوارج حين ارسل علي ابن عباس رضي الله عنهم اليهم اي ما جاءت
غفلتنا حاجتك اي لم تجدنا غافلين كاتريدنا قوله ارهف شفرته بالضم
السكين العظيم على ما في القاموس قوله لا يتجاوز رجاء وقعد الموضع الذي يستعملها
العرب ولهذا جاء اللحم بالتركيبين الذين سماهما وقعا فيهما لكنه قال في بعض
تصانيفه الحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وفي ضبط موضع كنحو
قعد ان يكون الخبر كانه كذا قوله على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر كانه احترز

سعد

١٥٩

بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان
من المبتدا والفاعل قوله اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطي الخبر حكم معناه
يعطي الاسم ايضا فصار زيد غنيا يجعل الغني منتقلا اليه ويجعل زيدا منتقلا قوله
ثبوتا ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ماض وتنكيره لبيان انه ليس بزمان
معين من الماضي قوله بشيهاء قفر التيهاء المفازة التي لا يهتدى فيها من التيه بمعنى
الضلالة والقفر المكان الخالي يصف خطى تسرع بسيرها بانها بمنزلة قطا تركت
بيوضا صارت فراخا في تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب قوله فان بيوضها
لم يكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان بمعناه يفيد هذا المعنى كذا في العباب قوله
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت انه وانما ذكره مع كونها غير خارجة عما سبق بما
ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها
فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة والاول بيان لها
باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق
وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزايدة يجامع عدم
ظهور العمل في جملة بعدها قوله وكقوله تعالى كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موقع الايجاب
بمعنى ثبت وفي موقع جعل شيء موصوفا بشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع
ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا كن موجودا قوله ويكون زايدة هذه مختصة
بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها قوله فيالك من نعمى تحولن
ابؤسا استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير تحولن اليها لما الارادة التعدد
بالمصدر او لجعلة ابؤسا وشدايد لجمع وان كان واحدا التعدد الخبر قوله قبل ان يسمى
اسمها فاعلا فقد فات هذا القايل هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل
على صفته ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبته لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال
ونحن نقول نبه في هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل
يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعلا

مسمى باسم المفعول بل هم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا **قوله** واعتبار
الصلاحية والقابلية معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المص
حالا مقتضى له **قوله** او تقدير كقولك تع وللتعميم قال ويلزمها النفي ولم يقل ويلزمها كلمة النفي
قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثير جعل تقدير الظرف ههنا فرع تقديره في المصادر
وكك سند وجه عنه لان ما في ما دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان
معه وليس اللام بهذه المثابة في شيء من المصادر **قوله** احتاج الى الكلام سوى ما دخل عليه
لانه مشترك بينه وبين ساير الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لا بد
لهذا الكلام من اشتمال على ما ينصب الظرف **قوله** ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها
كان كلامه الاتم ان يقول وامره كامر خبر المبتدا وح لا يشكل عليه ما اورده الشارح
ايضا **قوله** فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه يمكن ان
يختار هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا يمنع من هذا
التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها ههنا **قوله** نحو كان
مالك الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا
المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله ثم يجوز **قوله** وهي اي
الافعال الناقصة الا انسباق الكلام ان هي راجعة الى الاخبار الا انه صرفه
الى الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهي من كان الى راح واخواته ذلك **قوله** وبهذا
اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتاخر المخالف
والمراد بالاختلاف كون المخالفين متعاصرين متنازعين دل عليه قوله بان يكون
هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة
لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه كمخالفة الاجماع
وعدم ضعف جانب في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن وجهان
آخران لتميز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه
اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات

ودفع

١٦١

ودفع الاختلاف بينهم يخالف مخالفة ابن كيسان فانه للخطاء في اللغة وثانيهما
انه لم يتعين المخالفون عند المص في ليس بخلاف الافعال المنفية **قوله** ما اي فعل
اشار الى ان التعريف بفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد **فقوله**
افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعايد الى فعل
اي هو ما وضع **قوله** عسى للطمع والاشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى
للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاقا لانا نقول عسى الاشفاقية موضوعة
لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون بعضها
معنى لا يكون باعتباره منها **قوله** لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق
قوله والانشاء انما في الاغلب من معاني الحروف انما قال في الاغلب لان
امثال ضرب انشاء لكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية **قوله** بتقدير
مضاف اما في جانب الاسم بتقدير ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صايما او يخرج
تاويل الخبر باسم الفاعل **قوله** فالمضارع مع ان وان لم يكن على المفعولية في
صورة الانشاء الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده
ايضا نحو عسيت صايما **قوله** والذي يدل على ان هذا اوجه قريب يرده نحو عسيت
صايما **قوله** وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي
يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قايم
لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع اضمار قبل الذكر يوجب كون زيد
اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قايم نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت
عسى ان يخرجا الزيدان ويرتفع ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى
يخرج زيد بحذف ان فتامل **قوله** واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع
يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان او لو كان
الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال
الثاني **قوله** وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول فالاولى ان يقول

افعال المقاربة

المص تقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد قوله
لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج هذا واضح
على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او
يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال
الاول قوله فتخبر بحذف نون الخبر لعلمك بما شرفه على الحصول الفاعل في الحال الاظهر
ذلك في قوله تع وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد من حسنه يبرح قوله
ان بمصا مصحح بمعنى ذهب وانقطع قوله اى كسائر الافعال التي كباقي الافعال
قوله فغيره اى غير لم يكد وجعله لم اجد قوله وقال عنبسة على وزن الطلبة من
اسماء العربية وفي اكثر من نسخ عنبسة بزيادة نون بعد العين ولم نجدها من
اسماء العربية قوله وفي المستقبل الاولى وفي المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر
على الماضي والاستقبال قوله وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه لا يخفى
على احد ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي
للاثبات انه انما ينفى به القرب في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود
فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل ويؤيده
انه قال واثباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل
فى وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف قوله وفي الدعوى الثانية
لفعل ذي الرمة لا لقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول
جعله اذا مستقبلا وكان من خطاء ذا الرمة راى انه ماض كانه غيره ذو الرمة
اما للغفلة عن تغيير اذا او سد الباب اعتراض القاصرين قوله وهذا مسلم
لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين قوله بحذف ذلك مالم يثبت دعواه الاولى
وفيه ان ما سبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي
المستقبل كالافعال دعوتين وجعل التمسك نشرا مرتبا وقد قدح في التمسك
الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بحذف ذلك

مالم يثبت

مالم يثبت مواخذة يعرفها الفطن فتفطن قوله وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال
الا في المعنى ويتجه عليه انه توهم ان الاصل فيها استعمال خبره مع ان وكذا الاصل
استعماله بدون ان وهذا تناقض قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده يعني بمنزلة
ذكر الكل في المعرفات للتنبيه على حال الفرد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق
فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر لذكر كل لكان اقرب
ولكن تفعل جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب في
الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما الا
انه لم يوجد الا هذان قوله وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وللتنبيه على ان
الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين قوله في ضمن التثنية والجمع
ايضا اى كما هو مفهوم في صريح المفرد قوله ولا شل عشرة الشلل اليبس
في اليد او ذهابها يقال شلت وشلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشرة الاصابع
وهذا التعجب من حسن الرمي قوله فانه فعل وضع لانشاء التعجب وكيف يصح
الدعاء يمكن ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا
الفعل وقاتله الله من شاعر ولا شل عشره ليس كذلك قوله وكل اى لفعل
التعجب ولما وضع الوجه هو الاول لان تعريف الشئ لبيان الحكم عليه
لا الحكم على التعريف قوله ما اشهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه
ورغب فيه قوله وما امقت الكذب في القاموس مقته ابغضه قوله
وانما قيدنا التقديم والتاخير الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة
حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديمات الجائزة في غيرهما والممتنعة
واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتاخير
من خواصه وان كان معه مانع اخر قوله واجيب لا يخفى على الفطن ان شيئا
من الجوابين ليس المسكن والماء البارد لا يحصل من هذه الموارد الا
ان يقال ان المراد انه لا تقدم احسن على ما ولا يؤخر ما بعدها منه في فعل التعجب

عن هذا التصرف وان كان هناك مانع اخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن
قوله من باب شر اهر ذا ناب عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير
فالمعنى شئ حقير احسن زيدا لا امر جلي واما من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لا
خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا
شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ عن نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة
للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب بمقام التعجب جدا قوله
قال الشارح الرضي هو قوي وانما لم يلتفت اليه المص لانه لم يكن ح احسن فعل
التعجب بل يكون التعجب من فوايد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع
هذا التوجيه قوله وبه اي بمجروره وانما عبر عنه به لان الباء الزائدة كالعدم
فمع ذكره كانه لم يذكر او لانه للزومه كالجزء من الفاعل قوله ومفعول عند الاخفش
ويؤيده جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشري
الى ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء سببية اي صر يا حسن حسنا بزيد
قوله بهذا اللقب اراد باللقب النبز لا العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق
النحوي والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح وذم
كما هو في نظايره ولا داعي الى ارادة المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام فافهمه
قوله او مميز بنكرة منصوبة وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب
او مجرور وههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في فاكهة اسمه
من شاعر ولك ان تريد بالمنصوبة لا محلا فاحترز به عما يحتمل التقابل بين
النكرة وبين ما فالتفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل رد المذهب ابي
علي وسيبويه قوله لقيام لام تعريف العهد اي العهد الذهني ليلايم ما سبق ولا
يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن
زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه
راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده

فالعايد

فالعايد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار
الخبر مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان
الانسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ لانه لا يحسن تقديم
التفسير على الابهام قوله مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل يعني الفاعل
يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وظني ان الملتبس بالفاعل يتعين الفاعل
كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل قوله حقيقة او
تاويلا لا يخص التعميم المطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة في غيره ايضا
فالانسب تاخيره قوله من حب الشئ او حب اذا صار محبوبا بزيد انه حب
لغتان حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام
اذ اصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس
حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب قوله والعامل في التمييز او الحال
ما في حبذا من الفعلية الاولى من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس
العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل في التمييز عن الذات المذكورة
المبهم كما في رطل زيتا في العامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا قوله فان الراكب
حال عن الفاعل لا عن المخصوص فيه مصادرة لان المدعي ان ذا ذو الحال لا زيد
وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص والصحيح فالراكب حال
عن الفاعل لا عن المخصوص قوله اي ترحيبا بالضم مصدر رحب على وزن كرم
وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس قوله ففي عدها من حروف الجر تسامح
وكذا الحكم باو القسم معها كما جيء بها ومع الباء والتاء فرقا بين المعدود مسامحة
والمعدود حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجعلها مع واو
القسم للتصريح بانها جارة عنده وكذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر
بعدهما ايضا ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر ايضا الا شاذا
قوله كثيرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يختص من الابتدائية بالافعال

منها الحروف

الاختيارية التي لها عرض ولا يصح قلّ الغدر من اول النهار الى اخره والاحسن
ان المراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالازل
الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان
مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية قوله وعلامة صحة
وضع الموصول في موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع من في فقد كان من
مطر اي شيء من مطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ولم
جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ابراد مقتضيات
الموصول قوله او هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه
فيه في الحال او في الاصل قوله فهي بهذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة فان من اما
للابتداء من المكان او للابتداء من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيرهما قوله
فلا يقال احتاه كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى
قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل الجذع الساق قوله وللمصاحبة قد تفنن في
التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة قوله فالالصاق يستلزم
المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس من مكان بقرب من السرج
ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
وما وقع في عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر في الكل اي في الثلاثي
المجرد وغيره مخصوص بالباء قوله وفي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
هذا يدل على ان ما ذكره من غير تقييد بالسماع قياسي فاستعمال الباء للاستعانة او
الالصاق لا يتوقف على سماع والا لقيده به وقيل التعدية مقصورة على السماع
قوله واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات لشيء والنفي عن غيره وجرى عليه
النحاة وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد الملابسة لا الحصر اذ لا يصح في نحو
اخ لعمرو اذا كان اخا لبكر ايضا وفيه انه لا ينتفي الاختصاص الاضافي في مورد
استعمالها فلا داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر قوله وبمعنى الواو في القسم

لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه قوله
مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة لا فرق بين رب وساير حروف الجر
حتى يمتنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمتنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضي انه لتحقيق
التقليل مع المعرفة لانها اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل
لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول ان مجرور رب في معنى التمييز عنها
لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه مشابهة العدد الطالب للتمييز وهذا اوجه وجيه
وان خلا عنه بيانهم قوله ثم تستعمل في معنى التكثير وبقي له اشتراط وصف مدخولها
وان انتفى عنه موجبه من التقليل قوله ربما ضربته بسيف صيقل اي مجلو قوله وواوها
اي واو رب في حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان يقال وواو في حكمها ولا يختص شانها بها
بالدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف يقول وواو في حكمها لئلا يتعدد لحوق الكافة
بالواو ودخولها على المضمر وقال ويدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت
بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون المضمر ودون الجمل لعدم لحوق
ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلدة كل جزء من الارض متحيز
عامر او غامر والانس كالمؤانس وكل ما يؤنس به واليعفور ظبي بلون التراب وعاتم
ونضم الباء والخشف والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة كل ذلك
من القاموس قوله فلا يقدر من له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وجواب ربما
للفاء وبل يستهان ذلك بخروجه عن كونه تعسفا قوله انما يكون عند حذف الفعل قوله
عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اي لا يكون الا عند حذف الفعل
ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والاخر خبرا لفساد المعنى
فافهم وقوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم وهي اكثر استعمالا من اصلها يقتضي حذف
فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء
يستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان للباء معان كثيرة

شايعة غير القسم بخلاف الواو **قوله** مختصة باسم الله من اضافة العام الى الخاص
ولو قال لتخصيصه بلفظ الله لكان اوضح **قوله** فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد
معه الاختصاص لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفي **قوله** ويتلقى اي يجاب
يقال تلقيت كذا اي القى اليك فحمل الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يتلقى القسم
الجواب باللام الخ فجعل القسم يتلقى الجواب تجوزا فصار مآله ويجاب القسم والاظهر
ان المعنى انه يتلقى القسم الذي طلب مع اللام في جوابه او ان او حرف النفي **قوله** اي
توسط القسم بين اجزاء الجملة التي الخ تنازع اعترض وتقدم فيما يدل عليه فاعمل
تقدم وحذف مفعول اعترض واليه اشار الشارح **قوله** اذ التقدير ليس مثله
بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف
الاوجها واما الباقي فمنه ما لا زيادة فيه لشيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل
اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه
تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من الصريح وعدم الزيادة احوج
بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثلا له
بل المشارك للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل من
الملحق به المقارب ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزايد هو المثل وكان وجهه
ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل و
رجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان حرفا
واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في
التقدير قال الرضي اعلم انه اذا الخ حرف جر بنوع من وجوه اصله وكونه بمعنى كلمة
اخرى وزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المعدى من معنى
من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا نقول ان على بمعنى من في قوله
تعالى اذا اكتالوا على الناس بل نضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا **قوله**

بعكس

~~١٦٥~~

يضحكن عن كالبرد المنهم البرد حب الغمام والانهام الذوبان شبه ثغورهن
اللاتي تعلوهما الريق بحباب الغمام الذائبات **قوله** الحروف المشبهة بالفعل كان
الانسب تقديمها على حروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور
الا انه راعى اصالة حروف الجر وعملها وفرعية هذه الحروف **قوله** فلان معانيها معاني
الافعال مثل الكدث وتشبهت ثم يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لا
الظاهر انها للانشاء التاكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها
بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والشايع استعمال الماضي
في الانشاء كصيغ العقود **قوله** اي بعكس ما قبلها على حذف المضاف كانه ارتكب حذف
المضاف لحفظ فائدة ضمير لها وعكسها في الترجيح والافيمكن ترجيع ضمير عكسها الى
ما بقي بعد استثناء ان من هذه الحروف فان قلت ان اريد ان هذه الحروف صدر
كلام وقعت فيه فان ايضا كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود لذاته
فما ذكر من الموجب لا يوجبه اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه صدر
كلام اذ لا ينكر صحة زيدا قام ابوه قلت اريد ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا
لذاته اولا واسم ان وخبرها ليسا كلاما بل جعلا مفردا في بيت في صدر الكلام وقعت
فيه **قوله** ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى على الافصح سمع الجر في ليتما وفي عليه
غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها
خبرا والاصح انها حرف زايد كما في حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فتلغى على
الافصح والاصح لكان انفع **قوله** كما وقع في بعض اشعارهم تشربان السباع بساعد
في الجنح وقد عرفت انه مختص بليت **قوله** فان المكسورة لا تغير معنى الجملة قال الشارح
الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى عليك نظم بيتين لان وان ثم
فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف **قوله** في حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد
تام يصح السكوت عليه **قوله** فكسرتان نبه على ان كسرتها مسندة الى ضمير ان او على
ان مفعوله المحذوف ان ولكن الكسر بهذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل **قوله** اي في ابتداء

الكلام يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله
وعليه حمله الشارح الرضي وح يتجه عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونها بعد القول
وبعد الموصول بل بينهما تخالف كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح
كلام المتن حيث قال ولذا يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل لوسط
كلامه وح يقابل كونه بعد القول والموصول لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه
الا عدم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا
او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم
والظن **قوله** حال كونها مع جملتها فاعله نبه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس
فاعلا ولا مفعولا ولا مبتداء ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء
ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت
ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتداء في التحقيق هو الثبوت
الذي هو مدلول ان وكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج في الفاعل على اصطلاح
غير المص ومندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول وغير مفعول
باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها
مع انها مفعوله والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا
حاجة بذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه
داخل في المضاف اليه عند المص كما عرفت من تعريفه المضاف اليه فلم يبقه ذاكر
المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي **قوله** وقالوا لولا انك خص ذكر لولا ولو
بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم
الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتداء وكذا الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا
لولا انك جواب سوال مقدر وهو انه يجب بعد لولا الجملة اسمية فيجب كسر ان
ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السوال لانه عرف سابقا ان خبر المبتداء
بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يساعده قوله ولو انك

لانه

لانه فاعل لانه لا سوال يدفعه **قوله** نحو لو انك قائم جوابه لو انك قمت كما ستعرفه
في بحث حرف الشرط **قوله** فان جاز في موضع التقدير ان الخبر يرجح احدهما لعدم
تكلف الحذف لا ينافي جواز الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف
في من يكرمني فاني اكرمه ونظايره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف **قوله** لانها اما
مبتداء او خبر مبتداء اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوايد الشارح وكان الرضي
لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لكنه رجح كونه مبتدا بحث لانهم لما اوجبوا
تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب
الالتباس كالتاخير وبالجملة قوله والكرامي ثابت له يوهم تقديم الخبر مؤخرا وهو لا يجوز
لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتداء ليس موضع المفرد لان
الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المص من مواقع المفرد كما عد المبتداء والمفعول قلت
الخبر الجزاء لا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتداء في مقام تعليل وجوب الفتح
فاسد **قوله** فمن جملة اشباهه قولهم لا جرم الفتح اشباهه واجدر بالتحقيق لكثرة
استعماله وخفاء اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح
وغالب امره الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزايدة كما في لا اقسم عند الكل
لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى
حق وهو مصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروي فيه عن العرب لا جرم على وزن
الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع
الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال
لا جرم لآتينك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر
نظرا الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغييرات اسقاط الميم وزيادة ذا
بعد لا في الحالين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين فتحصل من
لا عن ذا جرم ان زيدا قائم فاحفظه ومن جملتها نعم انه يمكن اشباهه قمت كما
انك قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان ما بعده [illegible] كافة النحو ازيادة ما

مع كاف المجازة لان لئلا يشتبه بكان قوله جاز العطف على اسم ان الظاهر فجاز
ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن واعرض عن الربط و اختلف عبارات
النحاة جعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح
المص الاول وتبعه الرضي واوضحه قوله حيث يكون مع ما عملت بتاويل الجملة لانه
نائب مناب مفعولين وزيد بان مفعولي علمت في تاويل مفرد فكيف يوجب
كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن مفعوليه كونه في تاويل الجملة ولم يجوز السيرافي
العطف على محل اسم المفتوحة اصلا قوله دون ان المفتوحة خلافا لبعض النحاة
حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا وكما باقي التوابع فما سوى البدل
كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها والكل على البدل
ايضا والجواز هو القياس قوله ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز الخ
قال الشيخ الرضي الكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال
ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء واحد خبرا
لاسمين متغايري الاعراب تغايرا لفظيا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير
متغايري الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس بناء عدم الجواز على
ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في الخبر
لان العامل في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسند الى المبرد والكسائي
لا يوافق كتب النحو هذا او لا يذهب عليك ان عبارة المص يوهم خلاف المقصود
حيث قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لان المتبادر منها انهما لا
يخالفان في انتفاء اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء وبان يكون المبني هو الضمير
فالواضح ترك في لينصرف الخلاف والمثال الى تمام الاحكام قوله ولكن يجوز العطف
على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم قوله وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه يرجح الا ما قبله
الا ما بعده قوله ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
خلافا للفراء قوله اذا فصل بينه اي بين اسمها وبين الجزء وذلك الفصل لا يكون الا بظرف

هو

هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يدخل
على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط
ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل
لوضيعته ويتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل
ويدخل على ان اذا قلب همزتها هاء فيقال لهنك قائم كذا في الرضي قوله واختاروا
تقديم ان دون اللام لئلا اي يجتمع العاملان في التقديم لشرف العامل على المعمول
اولان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال اختاروا
تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لا وهم عملها والغاء ان قوله لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل وهو عدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ان يرجع في فوات
بعض وجوه مشابهتها مع الفعل قوله ولهذا لم يذكر صريحا اي لكون الغالب الالغاء
لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون
يوجبون الالغاء قوله ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظ هذا لا يغني
عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته بطرد الباب قوله
اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير ادرج لا غير لقرينة قوله خلافا
للكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض به الرضي على المص حيث قال قول المص ويجوز دخولها
على فعل من افعال المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب
كونه من نواسخ الابتداء فتامل لانه قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على فعل
من افعال المبتدا لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لازم
من الافعال لا جواز دخولها على الاسم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا
دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدا والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدا
لئلا يتوهم اختصاص دخولها بمثل ان كان زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد قوله
بالله ربك ان قتلت لمسلما وبقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه
ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل مع

الا افعال النواسخ الا على الجزء الاخير بخلاف ما مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا
فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يجز في المثالين
المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة
وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا وردّه البصريون بان اللام
لم تجئ بمعنى الا وان الا جاءني القوم لزيد وتعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الحروف
ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي او معنى النفي ونحن نقول يبطل
انكار ان المخففة اعمالها في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم اعمالها
قوله وبخفف المفتوحة كالمكسورة تشبيه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة
او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال والثقل قوله وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم لام
جواب القسم وكلام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين
كذا في الرضي قوله وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والندي
ويكسر خاص بالمرأة او عام ويؤنث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق وكل
ذلك في القاموس والظاهر حقتان وبتقدير الاول انه مثل حصيان ولا يصح ان يكون
تثنية حق جمعا اذ جمع المكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتاويل
وقيل لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقة في تشبيه الثدي اذ ليس الثدي
وكونها عظيم غاية العظم قوله واذا لم يجعلها لفظا فيقدر ضمير شان مقدر عندهم كما في
ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانه كان المخففة المكسورة في انها لا يلغى
ويبطل فلا يلزم ترجيح شيء عليها بالاعمال حتى يدفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر
كما في ان المفتوحة المخففة قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصلا في اللغة الفصيحة
وهي المرادة باستعمال الافصح فرفع تلك اللغة كالمخففة المفتوحة في انها لا يعمل اصلا قوله
ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة وهي المؤدى
لعبارة المتن ههنا حيث قال ههنا وتخفف فيعمل في ضمير شان مقدر وههنا وتخفف
فيلغى على الافصح والعبارة في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا

مع ان اذا خفف قوله فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فيه نقل الحركة
الى المتحرك قوله وكلمة ان يحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق
لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه قوله
ومعنى الاستدراك تفسيره الهندي بطلب تدارك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه
فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات
وتداركته بمعنى فيكون السين للاستدراك انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه
ما ليس بموافق بايراد كلام دافع للتوهم قوله واللفظ قد يكون نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجئ هذا المثال مما اثبته الرضي واحكام القران حيث وقع فيه وان ربك لذو
فضل على الناس ولكن اكثرهم لا يشكرون فمنافاة ما في القاموس لصحته حيث
قال لكن ويخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت
اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا او يتنافيا
حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الفضل
بل لا يناسبه اذ اللائق ان يشكروا قوله فالجزآن منصوبان على المفعولية لا وجه
لهذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه
مختلف فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني بكان
المقدرة وعند المحققين بالحالية فالاوجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت
ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا
عند المحققين قوله وشذ الجحاي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير
في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة قوله وارفع الصوت دعوة ثم رواه الرضي
رفعة قوله لعل ابي المغوار في القاموس رجل مغوار بين المغوار بكسرهما كثير الغارات
قوله او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث
بالياء ومنه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه علي بن ابو طالب قوله والا فلا
لا التاويل بعدها جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الجزم بوجود الجر بعد هذا

التاويل اذ الحاجة الى التاويل لئلا يقال لجر لعل لا اشكال فيه مع انه لا سند له الا
هذا البيت الواقع من عقيلي **قوله** العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه الخ او تميل العامل الى المعطوف **قوله** كما ذهب
بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد ما هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب
اليه لما انهم بعض اخر فلم نعثر عليه **قوله** فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا
الخ فالمعنى لافادة الجمع لان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وجزء من
موضوعات البواقي **قوله** وليس المراد اجتماع المعطوف الخ ولا اجتماعهما في كونهما
مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك وقوله في الفعل الاولى فيه في الحكم
ليشمل زيد وعمرو انسانان **قوله** فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
اي حصل الفعل من كليهما قوله قولك مبتداء لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني
زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضي غير تام فانه كان
فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف
جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر فالخبر قوله بخلاف الخ فغفل
الشارح وظن ما قبل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه **قوله** والفاء للترتيب اي للجمع
مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف
عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب مشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى قوله الترتيب
على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون
ترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار
الى خلل عبارة المصنف بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات منه قيد لا بد منه لا يعلم
بغير من مقابلته مع قوله وثم مثلها المهلة لانا نقول فلا يكون من مقابلته التي تحسن التمام
قوله مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لترتيب واحد بان يكون
المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه
بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه

الحروف العاطفة

وان تعطف

١٦٨

وان تعطف بثم نظرا الى ما بعد انتهائه وتراخيه عنه **قوله** والفرق بين ثم وحتى
بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين بل من ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم
من ان المهلة في حتى اقل **قوله** على رجالتهم على وزن العلامة جمع راجل لمن ليس
ظهر يركبه كذا في القاموس **قوله** هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى
الجارة انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقي له وكانه
لم يذكره الشارح في هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله من هنا اظهر
ردا على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي تمثيله للجزء حكما
بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي للجزء
اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا هو مستغنا
عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء
مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى
عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على البارحة باعتبار
انه ملاق للجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل
لكثرة خلطه بالليل في اليوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي
وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف
مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد عطف
الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مغايرا لساير الاجزاء
خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد
القوة والضعف **قوله** لاحد الامرين اكتفى المصنف في هذا المقام بالاقل لا بد
منه فلم يقل او الامور ولم يذكر نظيره في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين اذا
تنازع الفعلان **قوله** اي غير معين عند المتكلم سواء في او للشك ام او للتفصيل
كما في التقسيمات واو للابهام فهو المعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان
المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجري في ام وبهذا اندفع

انها في الانقطاع منهم اثما او كفورا لكلا الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك
بين الثلثة وهذا غير جار في ام وكما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه لانه
وان كان اوفيه لاحد الامرين منهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين
مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم **قوله** لازمة لهمزة الاستفهام
اي غير مستعملة بدونها لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق
ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو
في اللازم المكثر اي **قوله** بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم نبه
بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان
الاولى ان يراد الاستواء في الاعراب والاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بنحو اقام
زيد ام قام عمرو **قوله** لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض
بقوله سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب
الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد يستعار للمستوية ولا يخفى انه
تكلف يفضي الى تكلف اخر في قوله وكان جوابها بالتعيين الخ واختلف في تحقيق
تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ هو مضمون اانذرتهم ام
لم تنذرهم اي سواء انذارك وعدم انذارك وبعض جعل سواء مبتدأ لان المخبر عنه
وان كان معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ
من اسم هو في صورة الفعل وبحث ان لم لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام
لم يبقيا على حقيقتهما بل يستعير للاستواء ولهذا لم يجز سواء علي اقمت او قعدت
وقال الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه
مستويان لانه في الاصل مصدر والجملة ام قعدت في معنى الشرط اي ان قمت
او قعدت فالامران سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة حرف
الشك في التركيب اعني الهمزة وام للشرط الذي هو للشك بكون الماضي فيه
بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يحسن ان يجيء الجملة الاسمية بعد الهمزة

ويلزم

بمعنى نحو

ويلزم من الماضي لان الماضي للاستقبال الذي دل على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع
تفويت للقرينة **قوله** لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا لا كلام في عدم عده ضعيفا
مطلقا انما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فتظهر **قوله** وقد يجاب بنفي
كليهما اعتراض على المص بانه لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر
الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما ونحن
نقول الاجابة انعام المسؤول لارادة السائل فالجواب بما يطلبه ونفيهما تخطية له في
اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما وح الاحسن الاولى
ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين وما يحصر بنعم ولا بالنفي الا ان يقال الاشارة لنفي
كليهما فتامل **قوله** وللمنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في
الثاني هذا هو الاكثر وقد يجي لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تع
ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام
نحو قوله تع ام هل تستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لابل ام شاة
انه من عطف الانشاء على الاخبار وهما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي
بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف
بل يكون حرف استيناف والكلام على تقدير عده من حروف العاطفة واجاب ثانيا
بان التقدير بل اليس كذلك هي غير شاة ام شاة وقال يتجه عليه انه يؤول المنقطعة
ح الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد
كما قال فيشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه كان نقيض على انه شاة وعلى التقدير
بينه وبين ام المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار باول
القصة وجعله عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان
يقدر بل اهي شاة بقولنا بل اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء
بالاخبار عن الشك والتردد فيه **قوله** وعن الثاني ان الواو الداخلة على الثانية
لعطفها على الاولى هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال

حروف التنبيه

حروف النداء

العاطفة كلتاهما والواو لعطف احديهما على الاخرى ليجعلهما كحرف واحد
يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن لما
الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف
مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زايدة لتاكيد العطف
ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قبل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة
غير عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم ههنا المعطوف عليه لا للمعطوف بل المعطوف
نفيا على خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت لما قبل لا لا تثبت له
بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا ينتفي عما بعد لا فيكون لا لما بعدها
قوله حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف المعاني بل
اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة
قوله تصدر بها الجمل كلها لا لا يكون الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم
الاشارة فانها يقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم
الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء او لا
الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المتصل كما سبق او غير القسم
نحو ها الله ذا تعلمن ما لعمر الله ذا قسما وفرق الصحاح بين اما والا فقال اما
تحقيق الكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة لا المجاز واما الا حرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قايم كما تقول
اعلم ان زيدا خارج هذا ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وح يناسب
ان يكون ان بعدها مكسورة فتامل قوله حروف النداء يا اعمها استعمالا
لانها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا آ وآي وفي الصحاح
ايا من حروف النداء ينادي بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام الصحاح
اعلم ان يا لما انها اعم بحسب المعنى او بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة
ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادي اسم الله تعالى واسم المستغاث

حروف الايجاب

حروف الزيادة

وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس قوله نعم فيها اربع لغات
المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر
النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي
قوله فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك قال الفاضل الهندي ومنها ورد في حديث
الخثعمية من قوله الا نعم قوله عليه السلام لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان
يقبل منك فقالت نعم فقال النبي عليه السلام فدين الله احق فانه ايجاب للقبول
لا تصديق للنفي قوله واي اثبات بعد الاستفهام يعني يجوز ذا الايجاب بشيء
من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجه غير خفي على متامل حق قوله ويلزمها
القسم يستعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته والا كان يقول ويلزم القسم ويقول
اي والله واي لله بحذف حرف القسم ونصب لله الا اذا كان قبل كلمة ها التنبيه
نحو اي ها الله ذا فالانجرور لا غير لنيابة ها مناب الجار قوله في ها اي ثلثة اوجه حذف الياء
وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة
والمدغم في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصايص
لفظ الله قوله لمن قال هو قضاء الله بن شريك قوله من جوى جبهتن في القاموس
الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر وكلها في
المقام حسن قوله ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل فح يجب لك
البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة وكذا لم يلتفت به الرضي
وقال ح انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا
بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على
ما وضعت له هذا او نقول هذا ان المعنى الذي تفيده الحروف الزوايد من عوارض الكلام
قوله وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاحينية نحو قوله تعالى لقد مكناهم
فيما ان مكناكم فيه وبعد الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد قوله وان بفتح الهمزة و
سكون النون تزاد مع لما كثيرا لعلهم الكثرة من تعيد ان المكسورة بالفتح مع لما

وكثرتها في مقابلة زيادة ان المكسورة لا الزائدة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها
وكذا ان نفهم الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة في الصحاح ان قد تكون
صلة لما فلما ان جاء البشير وقد تكون زائدة كقوله تع وما لهم ان لا يعذبهم الله
اي لا يعذبهم الله فجعل الواقعة بعد لما مقابلا للزائدة ووجه خفي ووضح منه موضع
لزيادة ان لم يذكروه **قوله** نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم وتعرو وارق
السلم العطو التناول ورفع الراس واليدين وظبي عطو مثلثة وكعدو وتعطاو
الى الشجر ليتناول والناظر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك من
القاموس **قوله** وقلت قبل القسم وان كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي للايذان
بان جوابه نفي نحو لا وابيه لا افعل **قوله** في بئر لا حور سرى وما شعر ولحور الهلكة
على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع
هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع فيه الى النجاب فقال الحور جمع حائر
قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احور وفي شرح
الابيات آخره بافكه حتى اذا الصبح جشر لجاسوا الجو ومتعلق بشعر ومعنى
البيت ذلك الرجل العاشق سرى في بئر المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء
له الصبح والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا ولكن ربما كان
الا التصرف والانقلاب عللا ان ما الكافة عن العمل تستحق ان يجعل من حروف الزيادة
وكذا ما في حيثما واذما لكن لم يجعلها من الحروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو
كف ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكفت حيث واذ عن الاضافة
وتصحيح كونهما جازمين قال الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا
كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا الزائدة بعد العاطفة على النفي وفي من في الاستغراقية
ويرون تاثيرها اللفظيا كطغيانها نعم من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذ لم يكن لها معنى
صحيحة فلا نحو ان نزاب والصحيح ستواذ لا تحن ان الحرف الزائد ما لو حذف لا نعدو
اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد

لا يوهم

١٧١ ~~١٧٢~~

لا يوهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل بما يعتقد سلان اسم يحكم عليه زيد
قائم وفي حيثما تضرب تجزم يضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول
للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف
المباني التي لو حذفت لاختل الدلالة اللفظ **قوله** في تفسير كل مبهم قال ابن مالك الفا
فيه ان يكون تفسير الغير ما في معنى الفعل **قوله** اي بفعل متعرض في معنى الفعل الخ
اشار الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار له اداة الظرف
نعم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشائع حتى قال الهندي انه على القلب لكن جعل
القلب قسيما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه
ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية **قوله** مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
فقوله المختصة بما في معنى القول معناه بمفعولها في معنى القول الا انه لتعبير نفس لفظ
في معنى القول الا انه جعل الرضي ما في معنى القول في معنى القول الغير الصريح حتى جعل القول
المقدر من مقوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة **قوله** فقوله ان اعبدوا الله
تفسير للمضمر به اشار الى وجه قوله في التفسير الاكثر الا مفعولا مقدرا الا من ان قوله
في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا مذكورا والى رد من تمسك بالآية في انه تفسر مفعول القول الصريح
نعم ما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي فتقديرا امرتني به امرتني
بقول اذ المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالضمير مفعول قول صريح مقدر
لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل المأول القول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي
ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من جملة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج
اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
ليس ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغي ان يجعل
من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الآية على مذهب سيبويه
قوله او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب
بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة

صح حرفا التفسير

فيه منصوب بنزع في قوله فالهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها الخ جعل تصرفا تمييزا
عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة
لانه عني به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم من
تصرف هل لانها تدخل في مواقع لا تدخل فيها هل وكلما تدخل تتصرف في الكلام بنقله
من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم
الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل باحكام
دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم يثوب
وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى
هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان تدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتداء
الذي بعدها نحو هل زيد بقائم قوله بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو بخلاف
هل يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا تدخل عليها العاطفة بل هي تدخل عليها وتدخل
على هل قال الله فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت
غويت وان ترشد غزية ارشد وتعجب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني
ولا تقول فأتكرمني وتقول اثم عليه ثم هل يلتفت الي والهمزة لا تجيء بعد ام وتجوز
في هل وسائر كلم الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات
كون هل اعم تصرفا قوله اعلم ان المشهور ان لو لانتفاء لانتفاء الاول وهذا لازم
معناه وذهب المحقق التفتازاني الى ان لو موضوعة لذلك وكانه خالف ليكون
ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع قوله وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان
منتفيا فيه لان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق في محله
قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم
انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان قوله وكون انتفاء الاكرام
سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن هذا الاستعمال توهم الطلاب
لولا لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قد صرح الملا بسبب تخطيتهم فقال الشرط سبب

والجزاء

والجزاء سبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب
انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في
السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم
قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه قوله موضع منطلق اي
في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجه انه بعد ان الواجب
لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق
فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه
بان جعل الخبر ماضيا لغرض الدلالة لو على ماضويته وبان المراد موضع منطلق
قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت
موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير لم منطلق وبه اول ما جاء في
كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام
مفتوحة ويحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال
شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري
قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح
ترك في الخ دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا
مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى
اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب
الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح والهندي صححه
بتضمين التقدم معنى الدخول اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول
اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي مبهم لعدم ظهور كونه مكانا
كالمكان المبهم غير ظاهر فينتصب بتقدير في بلا ضعف قوله واحترز به عن
توسط القسم بتقديم غير الشرط قال الرضي بتقديم ما يطلب خبرا من مبتدا او ما دخل
عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسط بتقديم الشرط

بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة فقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره **قوله** اي لزم القسم جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان جواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه **قوله** لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وبوجه فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال المراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم **قوله** وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه بحث لان الجواب لمجموع القسم وجوابه لا لمجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معلق بمجموع الشرط والجزاء **قوله** فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف لان تقديم الخبر مقدم على جواز الفاء والقسم في الذكر وفي قوله انا والله ان تاتني اتك تقديم الخبر مقدم على الفاء والقسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه نظرا لان تقديم الخبر كما انه مقدم على جواز الفاء والقسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذي باعتبار مثالي انا والله الخ وان اتيتني والله الخ فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الفاء والقسم واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والفائدة فكلامه مما يحتجب لناظر اجمل نظره عن الاحاطة بمقصوده القاصر وقد بلغني نسخة لا تحتج عليه شيء وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده هذا والاولى والانسب ان

الكلام

الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول الكلام **قوله** وان تكتبني والله يحتمل العطف على قوله انا والله الخ فيكون مثالا لا لتقدم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تاتني فيكون خبرا ثانيا ويكون مثالا لا لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله بتقديم الشرط او غيره من تقديم الشرط والغير معا **قوله** وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي لا نص على ما اشار اليه التسهيل الا لكي **قوله** اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار اللف والنشر **قوله** او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام مقدره كملفوظة مطلق المقدر في الصدر كملفوظة فيه والمقدر في وسطه كملفوظة فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى قال الرضي فيه بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة وكذا زيف قول من يستغني عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن يمنع لزوم الاتيان بالفاء نظرا بل اللازم اما الفاء او اذا الآن يتوسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد تقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصري ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم مضي الشرط كذا في التسهيل **قوله** واما للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيد فضربته بتقدير اما هذا فاما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الخ من انه بتقدير اما ففي عدم تقدير التقدير كما ينبغي **قوله** والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذ لقيته فانا اكرمه

ولا ذ شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين
جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضوي وان امتنع
وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى
كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها
كل ذلك لقصد المبالغة قوله مما في حيزها اي حيز فانهما ستدا سواء الوجه دون الاخر لانه لا
يصح النعوليقين بجزء مما في حيز اما مطلقا ما لم يكن من حيز الفاء فان مما في حيز اما معمول
الشرط كما اتبعه المذهب الاخر وفي قوله جزء مما في حيزها مطلق الطلاق محل اذ لا يجوز
في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق اما ان فانا منطلق
يوم الجمعة قوله وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد
واختاره المص قوله عملا مطلقا جعل مطلق مفعولا مطلقا وقد عملا بمعنى
معمولية وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا لوضوح والبعد عن التكلف قوله واما على تقدير
على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد الخ ترد هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا
لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل الرفع اي مهما يذكر
على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تأويل مرجوح هو تقدير العامل اي منطلق فيه
ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح يختار
تقدير الكون وجعل هذا الايراد ردا لتقدير الذكر ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون
ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة
فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكون
بمعنى ما لا يعقل سوى الزمان صرح به المغني فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة بمعنى مهما
فهي يكن ضمير الخ مهما لا بد منه فح لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير
يربط يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا على جعل ما بمعنى
الوقت وتقدير العامل اي وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير عامل اليه في الجزء
ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما

بمعنى

بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله تع مهما تاتنا به من آية وقال هو افتراء على لغة
العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي وتعقبهما المغني بانه ليس في الآية شاهد
لابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر في مهما هو المذهب
الاول قوله وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر لها علم
جوازه بلا خلاف علم الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمعت جوازه مرجوحا
بتقدير العامل قوله تقول للشخص فلان يبغضك فيقول كلا الخ هذا ردع للمخبر
ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكون خبرا اتى به المتكلم منكرا كقوله تع واتخذوا من
دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد جاء اي كلا بمعنى حقا وح يجوز ان يجاب
بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو قوله تع كلا بل تحبون
العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم فلو لم تقيد لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وبهذا
انهم ما قال الهندي احترز عن المتحركة لانها لا تلحق لتانيث المسند اليه بل لتانيث نفس
الاسم لانه مما يتطرف اليه المنع وانما لم يعد تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا
علامة التثنية والجمع في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة
وانما عدم عد علامة التثنية والجمع في الفعل فلانها اسماء واشار الى علامتها حروف
في لغة ضعيفة بتبع البيان حكم تاء التانيث فافهم قوله لتانيث المسند اليه
تحقيقا او تنزيلا كما في الجمع المنزل منزلة المؤنث بالتاء قوله فان كان اي
المسند اليه الخ او للمعنى فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او للمعنى
فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقي قوله اي كانت مخيرا بين الحاق
تاء التانيث وبين عدمه او فهو مخير اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف
والايصال والاولى جعله اسم مكان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكر
الخ هذا لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالاوجه ان يقال للتبادر من قوله تلحق
الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي قوله اي جمع المذكر والمؤنث في مثل
قام الزيدان الخ يعني الضعف حين اسنادا الى الظاهر لا مطلقا كما افاده عج

صح تاء التانيث الساكنة

ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير لصار مقيدا لكن الاكثر
مما ينبغي ان يقصد لانه يتقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي و بفعل الماضي قوله
اي ادخلته نونا اطلاق النون ليس على ما ينبغي لانه ادخال النون الذي يسمى
تنوينا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسماء
قوله فسمي ما به تنوين الشيء لا يقال لزيد المضروب انه ما به ضرب زيد فليس
التنوين ما به ينون الشيء اي ادخال النون على الشيء بل هو النون الداخل قوله
نون ساكنة اي بذاتها ان اراد بالساكن بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب
التحريك فكل نون في اخر المعرب نحو محسن و صاين كذلك وان اراد معنى اخر
فليتبين حتى يتكلم عليه قوله فلا يضرها الحركة الظاهر فلا يضره ليرجع الضمير الى
تعريف التنوين وكانه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف قوله وهي شاملة
نون لها هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح و ظهور ان المراد نون هي كلمة لان
الكلام في قسم الحرف يمنع ذلك الشمول قوله يتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة
حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قاينة و بصري و اخ بل المراد بالاخر ما ينتهي اليه
التكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل اخره
منوي لكنه ينتهي به التكلم قوله لان المتبادر من متابعتها الاخر الي فيه بحث
بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان اندراج الحركة للتنبيه
على انه يسقط في الوقف باسقاط الحركة قوله لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد
الخفيفة لو قال بدل قوله لا لتاكيد الفعل للتمكن او التنكير الخ لاستغنى عنه قوله
ولا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل انطلق قد عرفت ما في الانتقاض و دفعه
بما ذكره يوجب اخراج يتبع حركة الاخر نون التاكيد ايضا قوله فهو الدال
على ان مدخوله غير معين قال الرضي قيل تخفيفه بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه
وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل
منون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين

التنوين

هو

١٧٥

هو الفارق بين الوصل والوقف قوله اي اسكت السكوت الان لا يمكن
طلب الشيء في زمان الحال والاكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ ما لم يبلغ الامر
عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اي اسكت السكوت
الان مسامحة معناه اسكت سكوتا متصلا بالان قوله لتزال العلمية
والتانيث قال الزمخشري نا مسلمات ليست متمحضة للتانيث ووجودها
يمنع عن تقدير التاء ايضا فلا محالة مسلمات علما تنصرف قوله وذلك الترنم
من اسباب حسن الغناء فسمي تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم
يتنبه لما ذكره قال سمي به لان فيه ترك الترنم قوله وعوض عن الالف عند التغني
نون التنوين و لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الظاهر ان
الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع قوله كما في قول الشاعر هو رؤبة
على ما في القاموس و تحريك عن الخفوق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب
واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف
المفازة والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح والمشتبه الاعلام الملتبس
علامات تعرف بها الطريق والواو في قوله وقاتم واو رب يريد رب مفازة
مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت قوله واما التنوينات الاخر ففي
اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض
وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه
ودالا على الجمعية كالنون بعيد نعم قول المصنف وهي للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة
والترنم ايضا مسامحة حيث بين العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع
له قوله وخطا بحذف الف ابن وما في ما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم
الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما لعله قاعدة وضعوها
على خلاف قاعدة العربية قوله وكذلك قولهم فلان بن فلان لما في الرضي كما
بن طاهر وحسين بن علي وفضل بن فضل لانه يعتبر به عمن لا يعرف على اجراء التجري العلم

وان كان يدخل فيه كل من هذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طاهر بن طاهر
لمن لا يعرف هو وابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي بن
بي كلاهما على وزن اي من في لدا آدم ذهب في الارض لا تعرف سائر ولده فلا
يحس منه اثر قوله الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا تلتبس
ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم قياسه لا التباس لان تاء بنت مطولة بخلاف
تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طلب التخفيف يكفيه وجود
بنت فاذا استعمل ابنة لم يجز له حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب
التخفيف لاستعمل بنتا قوله نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا
من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلوله قوله لانها مبنية والاصل في البناء السكون
ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الآخر اولى بالحذف
فالباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان الخفيفة
فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه على ما نقله
الرضي فلا قوله والف الجمع اي الالف الفاصل الاولى الاكتفاء بالتفسير قوله
يختص اي نون التاكيد الظاهر ان يختص خبر ثان لنون التاكيد فيتعين الضمير
لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بتأويل كل واحد منهما فقد بعد كل البعد
وينافي الاختصاص لما ذكر كثرته في مثل اما تفعلن فالاولى ان يجعل مسلك المحقق
وزاد الرضي التخصيص قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يعني
عن هذا التفصيل قوله اضربا بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة قوله
فلا يقال زيدا يعوض من الا قليلا في مجيئها مع النفي بما نظرا انما دخلت النفي بلا
لمشابهته النهي حتى قيل بمجيئها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة
وان جاءت قليلا في نحو لا في الدار يضربن والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى قال
سيبويه يدخل لم لتشبيهها بلا النهي في الجزم قوله ولم ... اي نون
التاكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب قوله من قبيل اضافة الجواب الى القسم

نون التاكيد

كما

١٧٦

كما افاده الشارح فما ذكره الهندي من ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر
ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب التقييد
المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم عليه قوله اي الشرط المؤكد
حرفه بما سواء كان التاكيد لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في متى ما واما
وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا قوله ليدل على الواو المحذوفة وفي
لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة قوله ان اشترط في
التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة وح لا بد من
بيان جهة عدم حذف الالف في اضربان واضربنان وح يستعلم والحق انه
لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية
والجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة قوله وهو الواحد المذكر غائبا كان او حاضرا
وصيغتا المتكلم ايضا قوله بمنزلة الاستثناء اي من الحكم بفتح ما قبلها ولك
ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا
فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتفعل في التثنية
والجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما
بالنون المشددة فح لا يكون المقصود الاستثناء قوله فانه يجيز التقاء
الساكنين على غير حده او لانه تنزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها
ومن المجوزين ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان
بالتخفيف ولم يجوز البصريون الحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده
وان كان في مثل لا تضربني بالحاق نون الوقاية واضربان نعمان بادغام نون الخفيفة
في نون المفعول لان المشدد يستجمع المدة في كلمة واحدة ولا منزلة ما يكون
في الكلمة الواحدة كما في المشددة في الف التثنية قوله وغرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الاخر هكذا قال الشارح كلامه لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من
غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء

الساكنين مع التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة
واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالمتصل لا منفصلا و النون المشددة
مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل وآراد بالمتصل نحو باء مجاب والف يحيى
فانه يمنع من اعلال يا يحيى فما ذكر الرضي ان تشبيههما بالضمير المتصل مطلق لا يصح لان واو
الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية لا يتجه اصلا
ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما
بعد و الغرض من التشبيه بيان حال الاخر مع النون تشبيهه بما عرف حاله من الاخر
مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكر الرضي ان ثبوت
حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق
ان يحمل عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التعليل **قوله** اما مع ضمير بارز لا يخفى
انه لا يختص بالقسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد **قوله** وهذه
الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الخ يعني لم تراعات(?) ترتيب تصريفها فانت
مراعاة ترتيب الممثل بها فيها **قوله** خط المرتبة ما يدخل الفعل الخ ولان التنوين
لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر حالا لا يلايم الفعل فادخاله على
اللاحق الاسم اولى **قوله** فبردما(?) حذف متفرع على الحذف في حال الوقف
اذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الرد في الكتابة
ايضا **قوله** والمفتوح ما قبلها تقلب الفا بناء الكتابة في الاخر على الوقف
وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم ينفتح
ما قبلها ويكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس اللهم
شكر نعمائك على قدر آلائك واسالك ان تجعل هذه الارقام المبتداة بحمد اسمائك
المختتمة(?) لخبر افضل انبيائك ذخرا لي وموجبا لجزيل جزائك وصل عليه بدوام رضائك وسمائك(?)

تم يوم الاحد سابع ذي الحجة الشريفة لسنة ثلثين والف من الهجرة النبوية
كتبه الفقير مصطفى بن [illegible]
غفر لهما